AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UMOJA WA AFRIKA

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

UNIÓN AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: +251 115 517 700 Fax: +251 115 517 844
Website: www.au.int

مؤتمر الاتحاد

الدورة العادية الثامنة والثلاثون

15 – 16 فبراير 2025

أديس أبابا، إثيوبيا

Assembly/AU/Dec. 903-941(XXXVIII)
Assembly/AU/Decl.1-6(XXXVIII)
Assembly/AU/Res.1-2(XXXVIII)
Assembly/AU/Motion(XXXVIII)

المقررات، الإعلانات والقرارات

مقرر

بشأن تنفيذ خارطة الطريق لموضوع عام 2025، "العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات" الوثيقة (EX.CL/1569(XLVI

إنّ المؤتمر،

1. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.884(XXXVII) الصادر في فبراير 2024، والذي حدد موضوع عام 2025 على أنه "العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات".

2. **يستحضر أيضاً** المقرر EX.CL/ Dec.1267(XLV) الصادر في يوليو 2024 بشأن اعتماد المذكرة المفاهيمية وخارطة الطريق لموضوع عام 2025، والذي أكد على تنفيذ المقرر Assembly/AU/Dec.884(XXXVII) **ويجدد التأكيد** على أنه خطوة حاسمة نحو السعي لتحقيق العدالة وتعافي الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي ونحو الدعوة إلى المساءلة عن الجرائم الوحشية التي ارتكبت ضد الأفريقيين والمهجر الأفريقي في العالم خلال فترات تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والاستعمار والفصل العنصري، والإبادة الجماعية وأوجه الاستعمار الجديد بما في ذلك الترحيل والمذابح الجماعية والاعتقالات التعسفية واستخدام التعذيب ونهب الموارد الطبيعية والتجارب النووية، والتي أدت إلى كوارث إنسانية وبيئية خلال الحقبة الاستعمارية.

3. **يرحب** بالتقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ المقرر Assembly/AU/Dec. 884(XXXVII) والمقرر Ex.CL/Dec.1267(XLV)، بما في ذلك خارطة الطريق [الصيغة المنقحة 1] **ويعتمد** التقرير المرحلي للمفوضية، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى توفير الأموال اللازمة للتنفيذ الفعال للأنشطة المحددة فيه.

4. **يطلب** من الدول الأعضاء تنفيذ موضوع عام 2025 في بلدانها، **ويدعو** الدول الأعضاء مرة أخرى إلى توفير الموارد الكافية لتنفيذ موضوع العام على المستوى الوطني.

5. **يوافق** على اقتراح فخامة الرئيس عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بتحديد يوم أفريقي لتكريم الشهداء الأفريقيين وضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والاستعمار والفصل العنصري، و**يطلب** من المفوضية الشروع في إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بغية تحديد التاريخ.

6. **يرحب** بعرض الجزائر استضافة مؤتمر دولي حول جرائم الاستعمار، بالتنسيق مع المفوضية.

7. **يطلب من** المفوضية، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وأجهزة الاتحاد الأفريقي ومؤسساته ذات الصلة، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني الأفريقية، فضلا عن الأوساط الأكاديمية الأفريقية، والهيئات الدينية، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، وأصحاب المصلحة الرئيسيين في الشتات الأفريقي، بما في ذلك الجماعة الكاريبية، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من أصحاب المصلحة العالميين المهمين، أن تنسق تنفيذ موضوع العام 2025، وأن ترصد التقدم المحرز

فيه وأن تقدم تقريرا مرحليا إلى الاجتماع التنسيقي نصف السنوي السابع المقرر عقده في يونيو/يوليو 2025، وكذلك الدورة العادية التاسعة والثلاثين للمؤتمر التي ستعقد في فبراير 2026.

مقرر

بشأن التقرير المرحلي عن مكافحة الملاريا في أفريقيا

الوثيقة.EX.CL/1571(XLVI)

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علما** "بالتقرير المرحلي عن الملاريا في أفريقيا لعام 2024" المقدم من فخامة رئيس غينيا بيساو أومارو سيسوكو إمبالو، رئيس تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا؛

2. **يذكّر** بالإطار التحفيزي للاتحاد الأفريقي للقضاء على الإيدز والسل والقضاء على الملاريا في أفريقيا بحلول عام 2030، والمقررات والإعلانات السابقة التي تدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير حاسمة لتحقيق هذه الأهداف. **يشيد** بالاتحاد الأفريقي لخارطة الطريق الجديدة لتسريع الجهود الرامية إلى القضاء على الملاريا والإيدز والسل في أفريقيا بحلول عام 2030؛

3. **يشيد** بجمهورية مصر العربية وجمهورية الرأس الأخضر لحصولهما على شهادة الخلو من الملاريا من منظمة الصحة العالمية؛

4. **يعرب عن قلقه** إزاء استمرار الملاريا كسبب رئيسي للمرض والوفاة، وخاصة بين الفئات السكانية الأكثر ضعفا، وتشكل عائقا أمام تحقيق الاستراتيجية الصحية الأفريقية (2016–2030) وأولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الموضحة في "أجندة 2063: أفريقيا التي نريدها"؛

5. **يعرب عن قلقه أيضا** إزاء التهديد المتزايد للمقاومة البيولوجية، والفجوات في الموارد، وحالات الطوارئ الإنسانية، وتغير المناخ للحفاظ على التقدم المحرز في مكافحة الملاريا؛

6. **يقرّ** بأن القضاء على الملاريا يتطلب حلولا عاجلة ومتكاملة ومبتكرة تشارك فيها الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله؛

7. **يقرّ أيضا** بدور الصندوق العالمي في تمويل التدخلات الأساسية المنقذة للأرواح لمكافحة الملاريا وأهمية تجديد موارده بنجاح هذه السنة؛

8. **يقرّ كذلك** بأهمية بطاقة الأداء للمساءلة والعمل الخاصة بتحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا، وبطاقات الأداء الإقليمية والوطنية وغيرها من الأدوات المستندة إلى الأدلة في تحديد العقبات وتعزيز المساءلة والعمل في مجال مكافحة الملاريا؛

9. **يدعو** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإنمائيين إلى بذل جهود كبيرة للتعجيل بإحراز تقدم في مكافحة الملاريا، بما في ذلك الإجراءات الرئيسية التالية؛ بناء على استعراض منتصف المدة للإطار التحفيزي وخارطة طريق الاتحاد الأفريقي لمعالجة أكبر الأمراض في القارة، ووضع خطط وطنية محسوبة التكاليف لتسريع وتيرة العمل، وتتبع التقدم المحرز للعودة إلى المسار الصحيح للقضاء على الملاريا؛

أ) دعم أجندة تعبئة الموارد المحلية من خلال إنشاء مجالس وصناديق القضاء على الملاريا؛

ب) تسريع التمويل الصحي المتكامل بما في ذلك طلب المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي 5 مليار دولار أمريكي وآليات الصحة العالمية الرئيسية لتوفير موارد إضافية للمساعدة في توسيع نطاق التدخلات الرامية إلى مكافحة الملاريا وأمراض المناطق المدارية المهملة وتسريع التقدم في مكافحة الملاريا؛

ج) تعزيز استخدام أدوات بطاقة الأداء المتعلقة بالملاريا لدفع أنشطة كسب التاييد والعمل والمساءلة المتعددة القطاعات؛

د) تعزيز دمج الملاريا في العلاقة الأوسع نطاقا بين الصحة والتنمية، بما في ذلك توسيع نطاق القوة العاملة في مجال الصحة المجتمعية، وإدماج تغير المناخ، والاستجابات والتدخلات التحويلية الجنسانية التي تضمن الوصول إلى الخدمات الأساسية الفعالة ومنخفضة التكلفة؛

هـ) الاستثمار في الوقاية والتكنولوجيا الرقمية والأدوات الجديدة التي تشمل النشر المصمم خصيصًا لمنتجات الجيل التالي لمكافحة الملاريا، والوصول إلى الأدوية بأسعار معقولة بما في ذلك تعزيز الإنتاج المحلي والمواءمة التنظيمية والاستثمارات في البحوث والابتكار.

10. **يدعو كذلك** المجتمع الدولي إلى تجديد موارد الصندوق العالمي للقضاء على الإيدز والسل والملاريا بالكامل.

مقرر

بشأن تقرير قائد التمويل المحلي للصحة–الوثيقة
EX.CL/1571(XLVI)B

إنّ المؤتمر،

1. **يستحضر** الإعلان رقم **Assembly/AU/Decl.4(XXXII)** بشأن "التزام أديس أبابا بالمسؤولية المشتركة والتضامن العالمي من أجل زيادة تمويل الصحة" الذي يقضي بتعيين فخامة الرئيس بول كاجامي رئيسًا للتمويل الصحي المحلي.

2. **يحيط علمًا** بالتقدم المحرز في تنفيذ اجتماع القيادة الأفريقية والتقرير المرحلي للاستثمار في الصحة الصادر عن الاجتماع والتوصيات الواردة فيه.

3. **يشيد** بفخامة الرئيس بول كاجامي، قائد الاتحاد الأفريقي المعني بالتمويل المحلي للصحة، لقيادته المثالية التي كانت مصدرًا للتوجيه الاستراتيجي والزخم لتعزيز أجندة التمويل المحلي للصحة في أفريقيا.

4. **يشيد كذلك** بالمفوضية، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومكتب قائد الاتحاد الأفريقي المعني بالتمويل المحلي للصحة والشركاء على الجهود المشتركة في تنفيذ اجتماع القيادة الأفريقية – الاستثمار في الصحة، **ويلاحظ بارتياح** التقدم المحرز حتى الآن.

5. **يحيط علماً** بالتقدم المحرز من قبل وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد في تشغيل المراكز الإقليمية لتمويل الصحة في جميع أنحاء مجموعة شرق أفريقيا، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، ومنظمة الصحة في غرب أفريقيا؛ ويدعو المجموعات الاقتصادية الإقليمية المتبقية إلى التعجيل بتشغيل مراكز تمويل الصحة الإقليمية لضمان عدم تخلف أي دولة عضو عن الركب في تحقيق أنظمة صحية مستدامة وعادلة.

6. **يشيد** بجهود الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد والشركاء الإنمائيين لتعزيز التمويل المحلي للصحة من خلال **حوارات التمويل الصحي الوطنية**، والتي أجريت بنجاح في تسع (9) دول أعضاء بما في ذلك ملاوي وزامبيا وموزمبيق وكينيا وموريشيوس، ورواندا وبوروندي وتنزانيا وزيمبابوي ؛ **ويشجع** الدول الأعضاء في الاتحاد

الأفريقي على دمج نتائج المراكز الإقليمية للتمويل الصحي في الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة والنتائج الصحية المستدامة.

7. **يستحضر** إعلان مؤتمر الاتحاد الأفريقي **(Assembly/AU/20(XXXII** بشأن التقرير المرحلي عن مبادرة إيدز ووتش أفريقيا: نتائج الاجتماع الرفيع المستوى للقيادة في صناديق تمويل الصحة والذي دعا إلى زيادة التمويل لتعزيز النظم الصحية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

8. **يطلب** من الدول الأعضاء أن تقدم إلى المفوضية تقريرًا عن التقدم المحرز والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في تحقيق التغطية الصحية الشاملة بما يتماشى مع الهدف الاستراتيجي الأول للصحة في أفريقيا: بحلول عام 2030، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة من خلال الوفاء بالالتزامات العالمية والقارية القائمة التي تعزز النظم الصحية وتحسن المحددات الاجتماعية للصحة في أفريقيا.

9. **يطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد تعزيز المراكز الإقليمية لتمويل الصحة لتبادل المعرفة وتوسيع نطاق أفضل الممارسات بشأن إصلاح التمويل المحلي للصحة.

10. **يستحضر** إعلان المؤتمر **(Assembly/AU/Decl.4(XXXII** الذي يؤكد على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز أنظمة تمويل الصحة المستدامة؛ **يشيد** بفخامة الرئيس ويليام روتو لإطلاقه برنامج وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد **للاستثمار والتمويل في قطاع الصحة في أفريقيا، ويشجع** الدول الأعضاء التي تنفذ التزامات اجتماع القيادة الأفريقية على الاستفادة من هذه الآلية لإطلاق وتنفيذ مشاريع الاستثمار الصحي ذات الأولوية من أجل تحويل اقتصاد الصحة في أفريقيا.

11. **يرحب** باعتماد اختصاصات فريق عمل الاتحاد الأفريقي المعني بتمويل الصحة من قبل الدورة العادية الخامسة للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالصحة والسكان والتغذية ومكافحة المخدرات التي اختتمت في 9 أغسطس 2024 **ويدعو** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى دعم إنشاء فريق العمل وتشغيله.

مقرر

بشأن تقرير برنامج إيدز واتش آفريكا

الوثيقة.EX.CL/1571(XLVI)B

إنّ المؤتمر،

1. **يحيط علمًا** بما يلي:

1) تقرير برنامج إيدز واتش آفريكا لعام 2023 والتوصيات الواردة فيه؛
2) التقدم المحرز في تنفيذ التقرير المرحلي لاجتماع القادة الأفريقيين للاستثمار في الصحة والتوصيات الواردة فيه؛
3) المذكرة المفاهيمية بشأن القمة الاستثنائية ومخطط خارطة الطريق بشأن "استدامة الاستجابة للإيدز (السل والملاريا)، وضمان تعزيز النظم والأمن الصحي من أجل تنمية أفريقيا"؛
4) بطاقة الأداء الخاصة بمرض السل لعام 2022 والإعلان الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول مرض السل لعام 2023.

2. **يشيد** بالمفوضية ووكالة الاتحاد الأفريقي لتنمية – النيباد ومكتب قائد التمويل المحلي للصحة، فخامة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا ومجموعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والصندوق العالمي والشركاء الداعمين للحوارات الوطنية حول تمويل الصحة **ويشجع** المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى على إطلاق حوارات وطنية لتمويل الصحة بما يتماشى مع إعلان اجتماع القادة الأفريقيين حول الاستثمار في الصحة؛

3. **يستحضر** المقرر **Assembly/AU/Dec.649(XXIX)** الذي التزم "بالحفاظ على المكاسب التي تحققت في مكافحة الملاريا ورصد مقاومة الأدوية المضادة للملاريا ومقاومة المبيدات الحشرية"، **ويقر** بأهمية نجاحات مكافحة النواقل المسجلة في القضاء على الملاريا والأمراض الأخرى التي تنقلها النواقل في القارة الأفريقية **ويعرب** عن تقديره للطابع الشمولي لاستراتيجية منظمة الصحة العالمية لمكافحة النواقل 2017–2030، والتي تؤكد على إعادة تنظيم برامج مكافحة النواقل، وزيادة القدرات الفنية، وتعزيز أنظمة الرصد والمراقبة، وتعبئة المجتمعات والقطاع الخاص باعتبارها محركات رئيسية لتعزيز مكافحة النواقل؛

4. **يطلب** من المفوضية والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من قبل الاتحاد

الأفريقي ومنظمة الصحة العالمية، مواصلة دعم الدول الأعضاء من أجل تعزيز النظم التنظيمية ونظم مراقبة السلامة الخاصة بالمنتجات والأدوات والتكنولوجيات القائمة والناشئة لمكافحة النواقل، والعمل بشكل وثيق مع الوزارات المعنية الأخرى وأصحاب المصلحة في القارة

5. **يجيز** مشروع الإعلان حول "استدامة الاستجابة للإيدز (السل والملاريا) وضمان تعزيز الأنظمة والأمن الصحي في أفريقيا" **ويطلب** من المفوضية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء دعم تنفيذ الإعلان؛

6. **يجيز أيضا** اختصاصات لجنة الخبراء الدائمة التابعة لبرنامج إيدز واتش آفريكا واختصاصات رئيس برنامج إيدز واتش آفريكا واختصاصات مناصر الصحة المجتمعية في أفريقيا **ويطلب** من المفوضية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها دعم تنفيذها بما في ذلك خطط العمل المتوافقة على سبيل المثال لا الحصر؛

7. **يجيز كذلك** خطة أفريقيا للقضاء على الانتقال الرأسي لفيروس نقص المناعة البشرية الجديد والزهري والتهاب الكبد " باء" الجديد بين الأطفال بحلول عام 2030 والحفاظ على حياة أمهاتهم **ويطلب** من المفوضية، من خلال برنامج إيدز واتش آفريكا ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، تنسيق عملية تنفيذ الخطة والإشراف عليها بدعم من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء؛

8. **يدعو** لجنة الخبراء الاستشارية التابعة لبرنامج إيدز واتش آفريكا إلى مراجعة واعتماد مشروع خارطة الطريق المحددة التكاليف بشكل كامل بشأن "استدامة الاستجابة للإيدز (السل والملاريا) وضمان تعزيز الأنظمة والأمن الصحي في أفريقيا"؛

مقرر

بشأن التقرير المرحلي عن إنشاء وتفعيل الوكالة الأفريقية للأدوية

الوثيقة EX.CL/1571(XLVI)C

إنّ المؤتمر،

1. **يحيط علما** بالتقرير المرحلي للمفوضية عن تفعيل الوكالة الأفريقية للأدوية والتوصيات الواردة فيه؛

2. **يحيط علما أيضا** بالتحديات التي واجهتها المفوضية والمتصلة بتعليقات الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات الصحة الإقليمية لإنشاء مجلس إدارة الوكالة الأفريقية للأدوية؛

3. **يدعو** إقليم شمال أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى استكمال المشاورات وإبلاغ ترشيحاتها إلى المفوضية للنظر فيها في إطار تشكيل مجلس إدارة الوكالة الأفريقية للأدوية؛

4. **يرحب** بالتوقيع والتصديق على اتفاق استضافة الوكالة الأفريقية للأدوية بين المفوضية وحكومة رواندا، واعتماد مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة الوكالة الأفريقية للأدوية التوصيفات الوظيفية للمدير العام للوكالة؛

5. **يرحب كذلك** بتعيين مجلس إدارة الوكالة الأفريقية للأدوية خلال الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في 22 أبريل 2024. ويمثل أعضاء المجلس الحاليون أقاليم الوسط والجنوب والشرق والغرب بالإضافة إلى منظمة الصحة لغرب أفريقيا، وتجمع دول الساحل والصحراء، ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛

6. **يشيد** بالمفوضية لإطلاقها مقر الوكالة الأفريقية للأدوية في 1 نوفمبر 2024 في كيجالي، وإنشاء الأمانة المؤقتة، والعملية الجارية لتعيين المدير العام للوكالة التي انطلقت في سبتمبر 2024، **ويطلب** أن تكون هذه العملية متوافقة مع النظام الأساسي المنشئ للوكالة الأفريقية للأدوية. **يشيد كذلك** بحكومة رواندا لالتزامها وقيادتها في تنفيذ اتفاق استضافة الوكالة الأفريقية للأدوية؛

7. **يهنئ** الدول الأعضاء الثماني والعشرين (28) التي صدقت على معاهدة الوكالة الأفريقية للأدوية **ويحث** الدول الأعضاء المتبقية على التصديق على معاهدة الوكالة الأفريقية للأدوية والانضمام إليها؛

8. **يقرّ** بالتحديات التمويلية التي تواجهها الوكالة الأفريقية للأدوية، **ويطلب** من الدول الأطراف والدول الأعضاء على نطاق أوسع تعبئة الموارد المحلية وتمويل احتياجات الوكالة، بما في ذلك على سبيل

المثال لا الحصر، مرتبات المدير العام المقبل والمناصب الهامة اللازمة في مرحلة الانطلاق الأولية لتفعيل الوكالة، تمشيا مع جدول تقدير الأنصبة للاتحاد الأفريقي في الفترة الانتقالية؛

9. يكرر أن الوكالة الأفريقية للأدوية هي وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي منشأة بموجب معاهدة وتخضع عضويتها للتصديق على معاهدة إنشاء الوكالة؛

مقرر

بشأن الدورة الاستثنائية للمؤتمر حول القضاء على الإيدز بحلول 2030، ومعالجة وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها والأمراض المعدية وغير المعدية المتوطنة في القارة، وتعزيز النظم الصحية بحلول 2030 وما بعدها: استدامة الاستجابة للإيدز وضمان تعزيز النظم الصحية والأمن الصحي من أجل تنمية أفريقيا. الوثيقة EX.CL/1571(XLVI)D

إنّ المؤتمر؛

1. **يستحضر** المقرر Assembly/Dec.852(XXXVI) بشأن خارطة الطريق حتى 2030 لدعم الاستجابة للإيدز وضمان تعزيز النظم الصحية والأمن الصحي من أجل التنمية وعقد دورة استثنائية لإنهاء الإيدز، **ويحيط علما** بعدم تمكن المفوضية من عقد الدورة الاستثنائية للمؤتمر بحلول يوليو 2024، **ويحيط علما كذلك** أن مبلغ المليون وسبعمائة ألف دولار أمريكي (1.700.000 دولار أمريكي) الذي تعهدت به الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لعقد الدورة الاستثنائية أصبح الآن معلقًا بعد التغيير الأخير في حكومة الولايات المتحدة.
2. **يقرر** جدولة عقد الدورة الاستثنائية التي كانت مقررة مبدئيا في 2024، خلال عام 2025؛
3. **يعتمد** خارطة الطريق الشاملة التكاليف حتى عام 2030 وما بعده: "مواصلة الاستجابة للإيدز وضمان تعزيز الأنظمة الصحية والأمن الصحي من أجل التنمية في أفريقيا" باعتبارها السياسة الإطارية الشاملة للقارة، والمذكرة المفاهيمية حول عقد الدورة الاستثنائية للمؤتمر بشأن إنهاء الإيدز بحلول عام 2030، ومعالجة وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها والأمراض المعدية وغير المعدية المتوطنة في القارة، وتعزيز النظم الصحية بحلول 2030.

مقرر
بشأن تشغيل الوكالة الأفريقية للعمل الإنساني
الوثيقة. EX.CL/1572(XLVI)B

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علماً** بالمقرر **EX.CL/Dec.1269(XLV)** الذي اعتمد في يوليو 2024، في أكرا، غانا، بشأن تقرير الفريق الفني المستقل التابع للاتحاد الأفريقي حول استضافة الوكالة الأفريقية للعمل الإنساني؛

2. **يقرر** استضافة الوكالة الأفريقية للعمل الإنساني في جمهورية أوغندا ويطلب من حكومة أوغندا والمفوضية اتخاذ كافة التدابير اللازمة، بما في ذلك اتفاقية الاستضافة، لضمان تشغيل الوكالة في أقرب وقت ممكن.

3. **يطلب من** جميع الدول الأعضاء والشركاء الإنسانيين والتنمويين وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص تقديم الدعم التام للتشغيل الكامل للوكالة الإنسانية الأفريقية من أجل الوفاء بولايتها؛

4. **يشجع** الدول الأعضاء والشركاء في المجال الإنساني والإنمائي على الوفاء بتعهداتها التي قطعتها على نفسها خلال قمة ملابو الإنسانية الاستثنائية لعام 2022

مقرر

بشأن تنفيذ نتائج القمة الإنسانية الاستثنائية الخامسة عشرة ومؤتمر إعلان التبرعات،

الوثيقة EX.CL/1572(XLVI)C

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علما** بالتقرير عن تنفيذ نتائج القمة الإنسانية الاستثنائية الخامسة عشرة ومؤتمر إعلان التبرعات، الذي عقد في مالابو، غينيا الاستوائية في 27 مايو 2022 **ويشيد** بالمفوضية لما أنجزته من العمل حتى الآن.

2. **يطلب** إلى المفوضية إلى مواصلة تنفيذ خطة عمل مالابو العشرية والتباحث مع الدول الأعضاء والشركاء للوفاء بتعهداتهم.

3. **يشيد** بالدول الأعضاء التي وفّت بتعهداتها **ويدعو** الدول الأعضاء والشركاء الذين لم يفوا بتعهداتهم بعد إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

مقرر

بشأن التقرير المرحلي عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، المقدم من قبل فخامة السيد محمد إيوسفو، الرئيس السابق لجمهورية النيجر وقائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

الوثيقة.Assembly/AU/9 (XXXVIII)

إن المؤتمر؛

1. **يحيط علما مع التقدير** بتقرير فخامة السيد محمدو إيسوفو، مناصر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والرئيس السابق لجمهورية النيجر، ويعتمد التوصيات الواردة فيه.
2. **يستحضر** المقررين Assembly/AU/Dec.854(XXXVI) و Assembly/AU/Dec.902(XXXVII) اللذين اعتمدا البروتوكولين المتعلقين بالاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة والتجارة الرقمية والمرأة والشباب في التجارة، **ويدعو** الدول الأطراف المعنية إلى التصديق على البروتوكولات وفقا لنظمها القانونية وجميع الدول الأطراف بإدراج البروتوكولات لتمكينها من تنفيذها بالكامل.
3. **يثني** على الشركاء الإنمائيين بما في ذلك جمهورية كوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي والصين وتركيا والبنك الدولي لدعمهم المستمر لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
4. **يحث** البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على تسريع تشغيل صندوق تسوية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتعجيل بالشروع في تسوية المدفوعات في إطار الصندوق.
5. **يشيد** بالدعم القوي المقدم من البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير والبنك الأفريقي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا **ويحيط علما** بالتعاون القيم المستمر بين أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومؤسسات تمويل التنمية الهامة.
6. **يحث كذلك** البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد والبنك الأفريقي للتنمية على إتاحة التسهيلات والدعم المالي لشركات التداول في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
7. **يوجه** مجلس الوزراء إلى اختتام المفاوضات بشأن الملاحق واللوائح المتعلقة بالبروتوكولات بشأن بحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة والمرأة والشباب في التجارة بحلول أكتوبر 2025، بالإضافة إلى الملحق المتعلق بالقواعد والإجراءات لمنع وإدارة وتسوية المنازعات الملحق ببروتوكول الاستثمار ويوصي باعتمادها في دورتنا العادية التاسعة والثلاثين في 2026.

8. **يوجه** مجلس الوزراء لضمان منح النساء والشباب في التجارة أفضليات الوصول إلى الأسواق ذات المغزى بموجب النظام التجاري لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واستكمال المفاوضات بشأن اللائحة الوزارية الخاصة بالوصول التفضيلي إلى الأسواق للنساء والشباب بحلول عام 2025.
9. **يوجه** مجلس الوزراء إلى اختتام المفاوضات بشأن الملحق المتعلق بقواعد إجراءات منع وإدارة وتسوية المنازعات المرفق ببروتوكول الاستثمار، وتقديم الملحق النهائي إلى المؤتمر في فبراير 2026.
10. **يعتمد جداول الالتزامات المحددة** لجمهورية بوتسوانا واتحاد جزر القمر **ويثني** على إثيوبيا لتقديمها عروض أولية في القطاعات الخمسة (5) ذات الأولوية.
11. **يحث** الدول الأطراف على القيام بما يلي:
    1) تقديم جداولها الزمنية للالتزامات المحددة في القطاعات الخمسة ذات الأولوية بحلول أكتوبر 2025، مع مراعاة الحاجة إلى اختتام المفاوضات في القطاعات الخمسة ذات الأولوية وبدء المفاوضات بشأن قطاعات الخدمات المتبقية.
    2) الاختتام السريع للمفاوضات بشأن الأطر التنظيمية للاتصالات والخدمات المالية والسياحية والنقل، والتأكد من استكمالها بشكل فعال للجداول المعتمدة للالتزامات المحددة.
12. **يثني** على مجلس الوزراء لاختتامه، بنجاح وفي الوقت المناسب، المفاوضات المتعلقة بالملاحق الثمانية (8) التالية لبروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية:
    1) الملحق بشأن قواعد المنشأ؛
    2) الملحق بشأن الهويات الرقمية؛
    3) الملحق بشأن المدفوعات الرقمية عبر الحدود؛
    4) الملحق بشأن بنقل البيانات عبر الحدود؛
    5) الملحق بشأن معايير تحديد أسباب المصلحة العامة المشروعة والقانونية للإفصاح عن شفرة المصدر؛
    6) الملحق بشأن السلامة والأمن على الإنترنت؛
    7) الملحق المتعلق بالتكنولوجيات الناشئة والمتقدمة؛ و
    8) الملحق المتعلق بالتكنولوجيا المالية.

13. **يستحضر** المقرر **Assembly/AU/Dec./Dec.831(XXXV)** الذي أنشأ صندوق التسوية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، **ويوجه** أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد لإنشاء صندوق للتجارة الرقمية في إطار صندوق التسوية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الحالي، من أجل دعم تنفيذ بروتوكول التجارة الرقمية.

14. **يوجه** مجلس الوزراء إلى التعجيل بتفعيل جميع ملاحق بروتوكول التجارة الرقمية، بما في ذلك الهوية الرقمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي أنشأها بروتوكول التجارة الرقمية والإبلاغ عن التقدم المحرز في الدورة العادية القادمة للمؤتمر.

15. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.902(XXXVII) الذي يؤيد كينيا وجنوب أفريقيا بوصفهما المناصرين المشاركين للتجارة الرقمية والتنمية **ويقرر** تعيين فخامة السيد بولا أحمد تينوبو، .رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية باعتباره مناصرا مشاركا لبروتوكول التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية للدعوة إلى تنفيذه وتوفير قيادة رفيعة المستوى في تسهيل المبادرات العابرة للحدود بشأن تنفيذ البروتوكول.

16. **يوجه** أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات للدول الأطراف لتسهيل وتسريع تنفيذ بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية وملاحقه.

17. **يؤكد من** جديد سوق العملات الأفريقية لنظام الدفع والتسوية الأفريقي كأداة لتمكين التجارة بالعملات الأفريقية دون الاعتماد على عملات ثالثة، **ويحث** جميع البنوك المركزية الأفريقية على دعم نشر واعتماد الصك، بما في ذلك من قبل البنوك التجارية.

18. **يلاحظ بقلق** عدم تنفيذ المقررات الصادرة عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي المتعلقة بتعيين الموظفين في المرحلة الثانية **ويوجه** مفوضية الاتحاد الأفريقي للإفراج على مبلغ 2.9 مليون دولار أمريكي باتباع الإجراءات القانونية الواجبة، على النحو المعتمد في المقرر ((EX.CL/Dec.1143(XL الصادر في فبراير 2022، والمقرر Assembly/AU/17(XXWVII)_E الصادر في فبراير 2024 و المقرر EX.CL/Draft/Dec.1(XLV)Rev.1 الصادر في يوليو 2024، وتمويله من الصندوق الاحتياطي.

19. **يقر** بأهمية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كأحد المشاريع الرئيسية لأجندة 2063: إفريقيا التي نريدها **ويشيد** بما يلي:

1) **موافقة أنجولا وزمبابوي** وموزمبيق لتقديم عروض تعريفية على اعتماد عروضها التي تم المصادقة عليها من الناحية الفنية.
2) الدول الأطراف التسعة عشر (19) التي أدرجت عروض التعريفة المحلية وفقا للتوجيه الوزاري المنصوص عليه **ويحث** الدول الأطراف التي لم تقم بعد، بالتعجيل بعملياتها الوطنية من أجل تسريع تنفيذ الاتفاق؛
3) الدول الأطراف المشاركة في المبادرة التجريبية للتجارة الموجهة والأمين العام لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للتقدم المحرز في إطار هذه المبادرة التجريبية، وهو ما يظهر إمكانية التداول وفقًا للقواعد التفضيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

20. **يحث** الدول الأطراف للقيام بما يلي:
1) تقديم جداولهم الكاملة لامتيازات التعريفة الجمركية للفئات A وB وC بحلول نهاية أكتوبر 2025، مع مراعاة الحاجة إلى اختتام المفاوضات بشأن قواعد المنشأ المعلقة على وجه السرعة؛ و
2) تكثيف الجهود الرامية إلى زيادة التجارة الأفريقية البينية بموجب الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتشجيع القطاع الخاص على الاستفادة من فرص التداول في إطار الشركات التجارية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

21. **يوجه** مجلس الوزراء إلى استكشاف الخيارات الرامية إلى تبسيط طرائق الوصول إلى الأسواق وتسريعها وتحسينها، وتقديم تقرير مرحلي عن ذلك خلال الدورة العادية القادمة للمؤتمر.

22. **يوافق** على التمديد النهائي للموعد النهائي للمفاوضات بشأن قواعد المنشأ المعلقة حتى أكتوبر 2025، وفي هذا الصدد، **يوجه** مجلس الوزراء إلى تقديم أي قواعد منشأ معلقة قيد التفاوض لحلها من قبل المؤتمر **ويحث الدول** الأعضاء على إجراء مزيد من المشاورات الوطنية بشأن قواعد المنشأ المعلقة مع التركيز على استكمال جميع القواعد المعلقة بحلول أكتوبر 2025.

23. **يوافق على** الملحق الرابع بشأن قواعد المنشأ من النسخة التي تم نقلها إلى تسمية HS2022.

24. **يوافق** على آلية مراجعة الملحق 2 والتذييل الرابع المتعلق بقواعد المنشأ.

25. **يوافق** على تمديد الموعد النهائي لمدة ثلاث سنوات إضافية للعناوين والعناوين الفرعية مع مراجعة إلزامية في عام 2024 مع تغيير تلقائي في القاعدة بعد مراجعة موضوعية.

26. **يوافق على** قاعدة HS 2301 و2309.

27. **يوافق** على الخطوط التوجيهية لتنفيذ الملحق 9 للبروتوكول المتعلق بالتجارة في السلع بشأن سبل الانتصاف التجارية.

28. **يوجه** مجلس الوزراء لوضع برامج لزيادة إبراز واستيعاب تطبيق الإبلاغ عبر الهاتف المحمول لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من قبل القطاع الخاص.

29. **يوجه** مجلس الوزراء لإعطاء الأولوية لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق الاعتراف المتبادل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية .

30. **يحيط علما** بالتطور والتقدم المحرز في المفاوضات بشأن مشروع اللوائح الخاصة بتنفيذ بروتوكول الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والمتعلق بسياسة المنافسة، و**يوعز** إلى مجلس الوزراء بإبرام اللوائح وعرضها على الدورة العادية القادمة لاعتمادها.

31. **يستحضر** مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.902(XXXVII)المعتمد في فبراير 2024 بشأن إنشاء اللجنة الفرعية للمؤتمر المعنية بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، **ويعين** فخامة رئيس كينيا وليام روتو رئيسا لها، **ويطلب** من الأمين العام اتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيل اللجنة الفرعية، التي تتألف من عشرة رؤساء دول، مع ممثلين اثنين لكل إقليم، وتقدم تقاريرها مباشرة إلى المؤتمر.

32. **يوافق،** على أساس استثنائي، على توصية مجلس الوزراء بإعادة تعيين أقسام التجارة الرقمية والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، ضمن الميزانية والهيكل المعتمدين لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من أجل تعزيز الكفاءة التشغيلية لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، دون أي آثار مالية.

33. **يطلب من** مناصر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فخامة محمدو إيسوفو، تحديث اجتماع التنسيق نصف السنوي السابع في يوليو 2025، وتقديم تقرير مرحلي عن وضع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى الدورة القادمة للمؤتمر في 2026.

مقرر بشأن
موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2026
«ضمان توافر المياه بشكل مستدام ونظم الصرف الصحي الآمنة لتحقيق أهداف أجندة 2063»

إن المؤتمر؛

1. **يستحضر** المقرر **EX.CL/Dec.1234(XLIV)** الفقرة **II/42** الذي وافق على الاقتراح بتبني "ضمان توافر المياه المستدامة وأنظمة الصرف الصحي الآمنة لتحقيق أهداف أجندة 2063" كموضوع للاتحاد الأفريقي لعام 2026.

2. **يستحضر كذلك** المقرر **EX.CL/Dec.1234(XLIV)** الفقرة **II/39** الذي حث مفوضية الاتحاد الأفريقي على وضع سياسة أفريقية بشأن المياه توفر إطارًا استراتيجيًا نحو الأمن المائي الشامل القابل للتكيف مع تغير المناخ في القارة بعد عام 2025.

3. **يرحب** بالمذكرة المفاهيمة إلى جانب إطار العمل ويعتمد "ضمان توافر المياه بشكل مستدام ونظم الصرف الصحي الآمنة لتحقيق أهداف أجندة 2063" كموضوع للاتحاد الأفريقي لعام 2026 لتعزيز الأمن المائي نحو تحقيق تطلعات أفريقيا لتوسيع الفرص الاقتصادية؛ والحد من العوامل الكامنة وراء البطالة والهجرة والنزوح وانعدام الأمن.

4. **يؤكد** أن موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2026 يكمل المبادرات القارية الرئيسية الأخرى لتحفيز العمل نحو تحقيق هدف أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي "اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيًا وقابلة للتكيف مع تغير المناخ".

5. **يحيط علما** بالفرصة المتاحة للارتباطات الرأسية بين إطار العمل لموضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2026 ومؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2026 من أجل التعجيل بتنفيذ الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، المياه النظيفة والصرف الصحي. إن الاستفادة من هذه الفرصة من شأنها أن تضع الموقف الأفريقي الموحد بشأن مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2026 في محور المناقشات العالمية حول ما يجب القيام به لإضافة زخم جديد لمتابعة التزامات أفريقيا بشأن المياه والصرف الصحي.

6. **يوجه** أمانة مجلس وزراء المياه الأفريقيين ومفوضية الاتحاد الأفريقي بدعم تنفيذ ورصد إطار العمل، وضمان التآزر والتوافق الرأسي في خطط العمل لكل من موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2026 ومؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2026.

7. **يطلب** من الدول الأعضاء وأجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات والممثليات الدائمة والمكاتب الفنية المتخصصة والبنك الأفريقي للتنمية دعم تنفيذ إطار العمل الخاص بالموضوع على جميع المستويات.

مقرر بشأن

التقرير المرحلي المقدم من توجو واللجنة المعنية بتنفيذ المقرر

ASSEMBLY/AU/DEC/848(XXXVI) بشأن تنظيم المؤتمر الأفريقي التاسع

إن المؤتمر؛

1. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.807(XXXIV)، الصادر عن المؤتمر في دورته العادية الرابعة والثلاثين (34)، المنعقدة يومي 6 و7 فبراير 2021، والذي أعلن العقد 2021–2031 "**عقد الجذور الأفريقية والمهجر الأفريقي**"؛

2. **يستحضر كذلك** المقرر Assembly/AU/Dec.848 (XXXVI) الصادر عن الدورة العادية السادسة والثلاثين للمؤتمر، المنعقدة يومي 18 و19 فبراير 2023، الذي وافق على اقتراح جمهورية توغو بتنظيم المؤتمر الأفريقي التاسع في عام 2024 تحت شعار: "**تجديد الوحدة الأفريقية ودور أفريقيا في إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف: تعبئة الموارد وتجديد العزم على العمل**"، كجزء من أنشطة "عقد الجذور الأفريقية والمهجر الأفريقي 2021–2031"؛

3. **يحيط علماً** بالتقرير المرحلي لتوغو والمفوضية بشأن تنفيذ مقرر المؤتمر **Assembly/AU/Dec. 848 (XXXVI)**

4. **يرحب** بالتنظيم الناجح للمؤتمرات التحضيرية الإقليمية للمؤتمر الأفريقي التاسع، المقرر عقده مبدئيا في عام 2024 في لومي، توغو؛

5. **يهنئ** جمهورية توغو والمفوضية واللجنة العليا والبلدان المضيفة على العمل الذي تم تنفيذه في إطار المؤتمرات الإقليمية التي عقدت في أقاليم القارة، بما في ذلك المهجر، تمهيدًا لتنظيم المؤتمر الأفريقي التاسع في لومي، توجو؛

6. **يحيط علمًا** بطلب تأجيل عقد المؤتمر الأفريقي التاسع؛

7. **يحيط علمًا أيضًا** باقتراح جمهورية توغو ومفوضية الاتحاد الأفريقي بتنظيم المؤتمر الأفريقي التاسع في عام 2025 بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وممثلي الأفريقيين في المهجر؛

8. **يقرر** أن يعقد المؤتمر الأفريقي التاسع في عام 2025 في جمهورية توغو تحت نفس الموضوع: "**تجديد الوحدة الأفريقية ودور أفريقيا في إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف: تعبئة الموارد وتجديد العزم على العمل**"؛

9. **يطلب** من المفوضية وجمهورية توغو مواصلة تعاونهما لضمان حسن سير التحضيرات والتنظيم ونجاح المؤتمر الأفريقي التاسع؛

10. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، تقديم الدعم لتنظيم المؤتمر الأفريقي التاسع؛

11. **يطلب** من الدول الأعضاء وشركاء الاتحاد الأفريقي ومنظمات المهجر والمنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم دعم تنظيم المؤتمر الأفريقي التاسع وحسن سيره؛

12. **يطلب** من توغو والمفوضية تقديم تقرير إلى المؤتمر في عام 2026 بشأن نتائج المؤتمر الأفريقي التاسع؛

13. **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره.

مقرر بشأن

انتخاب وتعيين رئيس ونائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

إن المؤتمر؛

1. **يحيط علما** بتقارير المفوضية عن انتخاب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ونائب رئيس المفوضية على التوالي؛

2. **ينتخب ويعين** المرشحين التالية أسماؤهم أدناه، لولاية **مدتها أربع (4) سنوات** على النحو التالي:

الرقم	الاسم	نوع الجنس	البلد	الإقليم	المحفظة
1	سعادة السيد محمود علي يوسف	ذكر	جيبوتي	الشرق	رئيس المفوضية
2	سعادة السفيرة سلمى مليكة حدادي	أنثى	الجزائر	الشمال	نائب رئيس المفوضية

3. **يهنئ** الرئيس ونائبة الرئيس المنتخبين حديثا، ويتمنى لهما كل التوفيق في الاضطلاع بولايتيهما، **ويؤكد** لهما دعم المؤتمر الثابت.

مقرر

بشأن انتخاب هيئة مكتب المؤتمر لعام 2025

إن المؤتمر؛

1. ينتخب هيئة مكتب المؤتمر لعام 2025 على النحو التالي:

1) الرئيس:	جمهورية أنجولا
2) النائب الأول للرئيس:	جمهورية بوروندي
3) النائب الثاني للرئيس:	جمهورية غانا
4) النائب الثالث للرئيس:	جمهورية تنزانيا المتحدة
5) المقرر:	جمهورية موريتانيا الإسلامية

مقرر بشأن

التقرير عن أنشطة مجلس السلم والأمن ووضع السلم والأمن في أفريقيا –

الوثيقة. ASSEMBLY/AU/3 (XXXVIII)

إن المؤتمر؛

1. **يشيد** بمجلس السلم والأمن لجهوده المتواصلة في التصدي لتحديات السلم والأمن التي تواجه القارة **ويشجع** جميع الدول الأعضاء والشركاء على احترام ودعم تنفيذ قرارات مجلس السلم والأمن.

2. **يؤكد من جديد** أن اتفاق إطار السلم والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والإقليم، هو صكّ قابل للتطبيق لتمكين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان الإقليم من تحقيق السلم والاستقرار؛ **ويؤكد من جديد** التزام الاتحاد الأفريقي المستمر، بوصفه أحد الضامنين للاتفاق الإطاري، بدعم الجهود الجارية لتنشيط الاتفاق؛ **ويشيد** بجهود عملية لواندا تحت رعاية الوسيط فخامة السيد جواو لورينكو، رئيس جمهورية أنجولا، وعملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا بقيادة فخامة أوهورو كينياتا، الرئيس السابق لجمهورية كينيا؛ **ويؤيد** بشكل كامل الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليس فقط للدفاع عن استقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ولكن أيضًا لتهيئة بيئة آمنة وحماية المدنيين من أجل المساهمة في استقرار شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأيضًا لتهيئة بيئة مواتية للتنفيذ الناجح لجهود السلام الإقليمية الجارية؛ **ويعرب عن تقديره** لفخامة السيد فيليكس تشيسكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفخامة السيد بول كاجامي، رئيس جمهورية رواندا، لالتزامهما بتنفيذ عملية لواندا؛ **ويعرب عن بالغ قلقه** إزاء تجدد الهجمات التي تشنها حركة 23 مارس والقوات الديمقراطية المتحالفة وجماعات مسلحة أخرى ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ **ويدين** انتهاكات حقوق الإنسان والهجمات التي ترتكبها هذه الجماعات المسلحة والإرهابية ضد مخيمات النازحين داخليا والمدارس والبنية التحتية الإدارية؛ **ويؤكد الحاجة** إلى تعزيز تنسيق الجهود في إطار المبادرة الرباعية (جماعة شرق أفريقيا، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى)؛ **ويرحب** بدعوة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا إلى اتباع نهج منسق وتوطيد مختلف المبادرات المتعلقة بحل النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ **ويؤكد من جديد** على ضرورة احترام جميع الأطراف وتنفيذ جميع القرارات المتفق عليها في الاجتماعات السابقة

لرؤساء الدول، بما في ذلك الاجتماع الرباعي الأول المنعقد في لواندا في يونيو 2023 والاجتماع المنعقد في 17 فبراير 2023 في أديس أبابا لمعالجة الوضع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

3. **يدين** الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية من قبل الجماعات المسلحة والإرهابية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية **ويناشد** جميع الأطراف المعنية وقف هذه الممارسة وتعزيز آليات المراقبة القائمة، **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي وجميع الشركاء دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في برنامجها الجديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإنعاش المجتمعات المحلية؛ **ويدين أيضا** الدعم العسكري الأجنبي المقدم إلى حركة 23 مارس وأي جماعة أخرى تنشط في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية **ويطالب** بالوقف الفوري لهذا الدعم والانسحاب الفوري لأي طرف/ أطراف خارجية من الأراضي الكونغولية بأكملها؛

4. **يشجع** الدول الأعضاء على تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفريقيا بشكل عام، والتركيز على تقاسم المعلومات، ومراقبة الحدود، وتيسير الحوار بين المجتمعات المحلية الحدودية، **ويرحب** بتجديد الاتفاق المتعلق بالعمليات المشتركة بين قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، المعروفة باسم "عملية شُجا" في 20 مايو 2024، من أجل تحييد الجماعتين الإرهابيتين القوات الديمقراطية المتحالفة وأم تي أن اللتين تنشطان في لوبيلو وجزء من إقليم إيرومو؛ **ويهنئ** فخامة فيليكس أنطوان تشيسكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفخامة يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، لالتزامهما وجهودهما الدؤوبة في مكافحة الإرهاب بين البلدين **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين تعبئة الدعم اللازم للبلدين في جهودهما المشتركة لإنهاء أنشطة هاتين الجماعتين الإرهابيتين (القوات الديمقراطية المتحالفة وأم تي أن) التابعتين لتنظيم الدولة الإسلامية في شرق إفريقيا؛ **ويشيد** بحفظة السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (ملاوي وجنوب أفريقيا وتنزانيا) وبوروندي وأوغندا الذين يواصلون محاربة الجماعات المسلحة والإرهابية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ **ويرحب** بإنشاء آلية الرصد المشتركة المسماة " آلية التحقق المخصصة المعززة" لتحقيق سلام دائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشجع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها، وضمان تنفيذها بالكامل، **ويطلب** من المفوضية تقديم الدعم الكافي لآلية التحقق المخصصة المعززة، ونشر موظف اتصال في غوما لتنسيق الدعم المذكور.

5. يشيد بجمهورية أفريقيا الوسطى لما أحرزته من تقدم مطرد في عملية السلم والمصالحة من خلال تحقيق إنجازات في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلم والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويشجع حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالكامل؛ **ويدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي بوصفها الجهة الرئيسية الداعية إلى عقد اتفاق السلام إلى استخدام جميع الآليات القائمة من خلال عقد عملية المصالحة وتنفيذ الاتفاق السياسي للسلم والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بفعالية، من خلال التوفيق بين جميع الجهات الفاعلة وتوحيدها من أجل اتباع نهج منسق ومتسق لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على تحقيق سلام دائم؛ **ويرحب** برفع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية إفريقيا الوسطى، استجابة لدعوة مقرر الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر إلى الرفع الكامل لحظر توريد الأسلحة للسماح لجمهورية إفريقيا الوسطى بالاستجابة بشكل صحيح لتحدياتها الأمنية وتعزيز الأمن القومي؛ **ويشيد** ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع البلدان المساهمة بقوات/ بأفراد من الشرطة لالتزامها بالحفاظ على السلم والاستقرار، فضلا عن حماية المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ كما **يشيد** بتشكيل جمهورية أفريقيا الوسطى للجنة الأمم المتحدة لبناء السلام في تعبئة الدعم الدولي لتحفيز السلم المستدام والنمو الاجتماعي والاقتصادي في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ **ويدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى إشراك جميع الدول الأعضاء القادرة على تعبئة الموارد لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى فنيا وماليا في تنظيم الانتخابات المحلية والعامة المقبلة التي ستجرى في أبريل وديسمبر 2025؛ **ويشجع** حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة إشراك جميع القادة السياسيين في البلد فيما يتعلق بتنظيم انتخابات عام 2025، من أجل ضمان الشمولية، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب.

6. يشيد بالأطراف الموقعة على اتفاق 2 نوفمبر 2022 للسلام المستدام من خلال الوقف الدائم للأعمال العدائية لجهودها الحثيثة لإسكات البنادق بشكل دائم في منطقة تيغراي الإثيوبية وتعزيز الحوار والمصالحة الوطنيين؛ **ويحث** الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بعملية السلام في إثيوبيا، على مواصلة العمل مع الأطراف وأصحاب المصلحة والشركاء الاستراتيجيين لتقديم دعم قوي لعملية تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية، وخاصة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع تيسير الحوار السياسي بشأن المسائل المعلقة؛ **ويعرب** عن تضامنه مع شعب إثيوبيا، **ويشجع** جميع أصحاب المصلحة على تبني عملية الحوار الوطني كوسيلة لتعزيز الوحدة والسلم

والمصالحة الوطنية؛ **ويرحب** بإنشاء حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية للجنة الوطنية لإعادة الإدماج، وفي هذا الصدد، **يطلب** من الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بالقرن الأفريقي وأعضاء الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي تعبئة الدعم من الشركاء الدوليين والقطاع الخاص الأفريقي لدعم مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تقودها البلدان، وعودة النازحين داخلياً. **يشيد** المؤتمر ببعثة الاتحاد الأفريقي للرصد والتحقق والامتثال المنتشرة في منطقة تيغراي منذ يناير 2023 للالتزام والشعور العالي بالواجب من خلال العمل كأداة إيجابية لاتفاق بريتوريا، **ويرحب** بتمديد بعثة الرصد والتحقق والامتثال من قبل الموقعين على اتفاق بريتوريا، **ويشجع** المجتمع الدولي على زيادة دعمه للبعثة؛ **ويثني** على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية والثنائية، وخاصة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمم المتحدة، والبنك الأفريقي للتنمية، والولايات المتحدة الأمريكية، والنرويج، والمملكة المتحدة، وأيرلندا، والدانمرك، وألمانيا، واليابان، لدعمها تنفيذ عملية السلام في منطقة تيغراي.

7. **يرحب** بالتقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يدل على حدوث قفزة كبيرة نحو إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاعات من أجل إحلال السلام والأمن الدائمين؛ **ويحث** الجهات الفاعلة السياسية على أن تحل بصورة جماعية الخلافات المتنامية بين حكومة الصومال الاتحادية والدول الأعضاء الاتحادية، وأن تشارك في الحوار والتماسك والمصالحة؛ **ويشدد** على أهمية بذل المزيد من الجهود للتوفيق بين العشائر المتنافسة ومنع حركة الشباب من استغلال مظالم المجتمعات المحلية؛ **ويعرب** عن قلقه إزاء الحالة الأمنية والتصاعد الأخير في هجمات حركة الشباب على معسكرات الاتحاد الأفريقي/ الأمم المتحدة والأهداف المدنية، ويشدد على ضرورة تجنب أي فراغ أمني خلال الفترة الانتقالية بين بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال؛ **ويناشد** المجتمع الدولي مواصلة الالتزام بتقديم الدعم الكافي للصومال في مسيرته نحو تحقيق السلم والأمن والاستقرار، وخاصة تنفيذ خطة التنمية الصومالية في مجال بناء قدرات قوات الأمن الصومالية، لاسيما من حيث المعدات والتدريب والخدمات اللوجستية، لضمان الخروج السلس لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال؛

8. **يرحب** بقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 2767 (2024)، الذي يجيز بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، عقب اعتماد مجلس السلم والأمن للمفهوم الاستراتيجي لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال المعتمد في بيانه

[PSC/PR/COMM.1225(2024)] الصادر في 1 أغسطس 2024؛ **ويؤكد** على ضرورة ضمان تمويل موثوق به ومستدام ويمكن التنبؤ به لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال؛ **ويشدد** على أهمية إنشاء آلية تمويل مخصصة، من خلال المساهمات المقدرة للأمم المتحدة وفقًا لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 2719 (2023) باعتبارها الآلية الأكثر ملاءمة لتوفير تمويل كافي ومستدام ويمكن التنبؤ به من أجل تجنب التحديات المالية الدائمة التي واجهتها البعثات السابقة؛ **ويدعو** إلى تنفيذه خاصة فيما يتعلق بتوفير التمويل باستخدام القرار الإطاري رقم 2719 (2023)؛ **ويطلب** من رئيس المفوضية أن يعمل بشكل وثيق مع الأمين العام للأمم المتحدة للوفاء بالتزام الإبلاغ الوارد في الفقرتين 43 و44 من القرار 2767 (20240) **ويحث** مجلس الأمن للأمم المتحدة على تقديم التأكيد اللازم للسماح بتنفيذ قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 2719 اعتبارًا من 1 يوليو 2025؛ **ويطلب أيضًا** من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة العمل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الاستراتيجيين الآخرين والجهات المانحة الجديدة، من أجل ضمان تمويل كافي ومستدام يمكن التنبؤ به، وأشكال الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، وفي هذا الصدد، **يطلب أيضًا** من مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع خارطة طريق بالتعاون مع الأمم المتحدة لتعبئة الموارد لسد فجوة التمويل البالغة 25% وفقًا للقرار 2719 (2023)، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر لإعلان التبرعات. **ويشيد** المؤتمر برئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة لإجازتهما خارطة الطريق المشتركة لتفعيل قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 2719، بدءًا بالصومال، والالتزام الشامل الرفيع المستوى بتمويل عمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي؛

9. **يحيط علما مع التقدير** بالدول الأعضاء التي عبرت مؤخرا عن الاهتمام بالمساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، وهي بوروندي، جيبوتي، مصر، إثيوبيا، كينيا، وأوغندا؛ و**يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي الانتهاء بشكل عاجل من إعداد التقرير المتعلق بالردود، بالتشاور مع حكومة الصومال الفيدرالية بشأن تشكيل البعثة؛ **ويرحب** بالاتفاق الذي تم توقيعه مؤخرًا بين إثيوبيا والصومال في أنقرة، تركيا، في 11 ديسمبر 2024، **ويشيد** بحكومة تركيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي على الجهود المبذولة؛ **ويؤكد** التزام الاتحاد الأفريقي الثابت باحترام استقلال وسيادة وسلامة أراضي كلا البلدين وفقًا للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والقانون الدولي؛ **ويطلب** منهما اتخاذ جميع التدابير اللازمة لبناء الثقة المتبادلة وضمان التنفيذ الناجح للاتفاق.

10. **يدين بشدة** استمرار النزاع المدمر الذي لا مبرر له في السودان والذي أدى إلى خسائر في الأرواح وتدمير الممتلكات، بما في ذلك البنية التحتية الحيوية، فضلاً عن النزوح الجماعي للسكان؛ **ويؤكد** للأطراف السودانية أنه لا يوجد حل عسكري قابل للتطبيق للأزمة **ويطالبها** بوقف النزاع فوراً ودون قيد أو شرط، وإقرار وقف دائم لإطلاق النار والعودة إلى مفاوضات يليها حوار وطني شامل وعملية انتقال سياسي، من أجل تخفيف المعاناة الطويلة للشعب السوداني، والحفاظ على وحدة السودان وسيادته وسلامة أراضيه، فضلاً عن حماية مؤسساته الوطنية؛ **يدين بشدة** ارتكاب جرائم فظيعة تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ **يدين أيضاً** بأشد العبارات الممكنة التدخل **الخارجي** في النزاع من قبل مختلف الأطراف **ويطالب** الجهات التي تعمل على تغذية النزاع، بما في ذلك من خلال تسليح المتحاربين، في انتهاك لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1556 (2004)، بالتوقف عن القيام بذلك على الفور؛ **يعرب عن قلقه** إزاء انتشار مبادرات الوساطة والسلام والهيئات التنسيقية، **ويؤكد أيضاً** على الدور المركزي للاتحاد الأفريقي بالتنسيق الوثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول المجاورة **ويدعو** جميع أصحاب المصلحة إلى العمل من خلال آلية الاتحاد الأفريقي الموسعة والمجموعة الأساسية القائمة لحل الأزمة في السودان؛ **ويشجع** اللجنة الرئاسية المخصصة المعنية بالسودان التابعة لمجلس السلم والأمن، برئاسة فخامة الرئيس يويري كاجوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، على المساعدة في إيجاد حل طويل الأجل للنزاع، على أساس الركائز الست (6) لخارطة طريق الاتحاد الأفريقي مع إعطاء الأولوية لاتفاق وقف الأعمال العدائية والحوار السياسي ومعالجة احتياجات الدول المجاورة مع تجنب التداعيات؛ وضمان وصول المساعدات الإنسانية؛ **يشيد** بالفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان، والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى السودان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن السودان، على جهودهم التعاونية والمنسقة الرامية إلى حل النزاع في السودان، **ويطلب** من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التعجيل بعقد الحوار السياسي الشامل بقيادة وملكية سودانيتين؛ **ويشيد أيضاً** بحكومات وشعوب الدول المجاورة للسودان لاستضافتها اللاجئين السودانيين؛ **ويناشد** الجهات المانحة الدولية الوفاء بتعهداتها وصرف الأموال من أجل دعم حكومات الدول المجاورة للسودان ووكالات الأمم المتحدة في جهودها الإنسانية في السودان.

11. **يشيد** بفخامة الرئيس سلفا كير ميارديت، رئيس جمهورية جنوب السودان، والنائب الأول للرئيس، معالي الدكتور ريك مشار، وجميع الأطراف في جنوب السودان، على دعم وقف إطلاق النار الدائم

على مدى السنوات الست الماضية؛ **يشجع** جميع أصحاب المصلحة في جنوب السودان على مواصلة البناء على الزخم الحالي في التنفيذ السريع لجميع الأحكام المتبقية من الاتفاق المنشط لحل النزاع في جنوب السودان، وخاصة إصلاح قطاع الأمن، وتوحيد القوات، وإبرام الدستور الدائم، وسجلات الناخبين، ومسألة اللاجئين والعائدين والنازحين داخليًا، وإجراء تعداد سكاني يمهد الطريق لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية للإشارة إلى نهاية الفترة الانتقالية؛ **يحيط علماً** بقرار حكومة جمهورية جنوب السودان بتمديد الفترة الانتقالية لمدة عامين (2)، وبالتالي تأجيل الانتخابات فعليًا من ديسمبر 2024 إلى ديسمبر 2026؛ **يشجع** حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المعاد تشكيلها على إيجاد حلول دائمة للعنف بين الطوائف، وفي هذا السياق، يحث السلطات المسؤولة في جميع أنحاء البلاد المتضررة من العنف بين الطوائف على معالجة الأسباب الجذرية بشكل شامل، بما في ذلك من خلال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بهدف تعزيز السلم والأمن الدائمين في هذه المناطق؛ **ويناشد** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، القادرة على ذلك، والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، مواصلة تقديم الدعم اللازم نحو التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط لحل النزاع في جنوب السودان؛ **ويشيد** بحكومة وشعب جنوب السودان لاستضافتهما للاجئين السودانيين والعائدين من جنوب السودان الفارين من النزاع في السودان ويناشد الشركاء المانحين الدوليين لتوفير التمويل والدعم اللازم لوكالات الإغاثة لتمكينها من تقديم المساعدة الإنسانية بشكل فعال للسكان المحتاجين؛ **يرحب** بالجهود التي تبذلها اللجنة الرفيعة المستوى المخصصة للدول الخمس بشأن جنوب السودان، **ويشجع** اللجنة على مواصلة مشاركتها في قضية جنوب السودان؛ **ويكرر النداء** إلى الأمم المتحدة لرفع حظر توريد الأسلحة والعقوبات الأخرى المفروضة على جنوب السودان على وجه السرعة، كما يوجه النداء إلى الشركاء الدوليين لرفع جميع التدابير العقابية المفروضة على البلاد، من أجل تسهيل التنفيذ الناجح للجوانب المتبقية من الاتفاق المنشط لحل النزاع في جنوب السودان؛

12. **يرحب** بالتوقيع على ميثاق السلام والمصالحة الوطنية في ليبيا في 14 فبراير 2025 في أديس أبابا، إثيوبيا، باعتباره تطوراً هاماً يهدف إلى تعزيز السلام والاستقرار والمصالحة في ليبيا، **ويدعو** جميع الأطراف الأخرى إلى النظر في الانضمام إلى التوافق بهدف التوقيع على الميثاق في أقرب وقت ممكن من أجل تحقيقالمصلحة العليا للسلام والاستقرار المستدام في البلاد **ويشيد** بجهود المجلس الرئاسي لتعزيز الاستقرار والامتثال لإعلان وقف إطلاق النار لأكثر من أربع سنوات **ويحث** جميع الأطراف على المشاركة الفعالة في العملية السياسية **ويشيد أيضا** بالدور الفعال للجنة العسكرية

المشتركة {5+5} **ويدعو** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للجنة العسكرية المشتركة في جهودها المستمرة لتوحيد المؤسسة العسكرية.

13. **يعرب عن تقديره** للجهود الدؤوبة التي تبذلها اللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا **ويدعو** إلى تكثيف دعمها للمصالحة الوطنية الليبية بين جميع أصحاب المصلحة، مع الدعم الفاعل والوثيق من البلدان المجاورة المباشرة لليبيا وغيرها من البلدان الرئيسية في إقليم الشمال التي تلعب دورًا حاسمًا في استقرار البلاد وسلامها المستدام؛ **ويشيد** بشكل خاص بفخامة الرئيس دينيس ساسو نغيسو، رئيس اللجنة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المعنية بليبيا، لقيادته وتفانيه من أجل السلم والمصالحة الوطنية في ليبيا؛ **ويشيد أيضًا** بجهود الوساطة التي بذلها جان كلود جاكوسو، وزير خارجية جمهورية الكونغو، والبروفيسور محمد الحسن ولد لبات، مدير مكتب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، لجهودهما في دعم عملية المصالحة الليبية تحت رعاية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا. **ويؤكد** المؤتمر أن اتفاق السخيرات المؤرخ 17 ديسمبر 2015، المنبثق عن عملية المصالحة بين الأطراف الليبية، تحت رعاية الأمم المتحدة، يظل أساسًا وإطارًا موثوقًا بهما لحل سياسي دائم للأزمة الليبية؛ **ويرحب** بالتقدم الكبير المحرز في التحضير لإجراء العملية الانتخابية في ليبيا خلال اجتماع اللجنة المشتركة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، الذي عقد في بوزنيقة، المغرب، في ديسمبر 2024، والذي ساهم في حل الخلافات وصياغة القوانين التي تنظم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة في ليبيا.

14. **يشيد** بحكومة موزمبيق، على الجهود المبذولة في معالجة التحديات الأمنية في كابو ديلجادو بدعم من مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في موزمبيق **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة تقديم الدعم اللازم لحكومة موزمبيق لمعالجة الوضع الإنساني والأمني في كابو ديلجادو؛ **ويشجع** حكومة موزمبيق على مواصلة تعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن، وكذلك اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لاستعادة سلطة الدولة بشكل فعال في جميع المناطق التي استُعيدت من الإرهابيين، بما في ذلك من خلال اعتماد نهج "المجتمع بأكمله والحكومة بأكملها" في معالجة الأسباب الجذرية والدوافع الأساسية للإرهاب، واستعادة الخدمات العامة الأساسية، والاستثمار في أنشطة بناء السلام المواتية والمصالحة، بهدف منع الانتكاس وخلق فراغ أمني بشكل أكثر فعالية؛ **ويؤكد** على الحاجة إلى مضاعفة الجهود لتعزيز الروايات المضادة وبرامج مكافحة التطرف وإعادة الإدماج اللازمة للمواطنين الذين شاركوا في الإرهاب وتهيئة ظروف مثل العفو عن أولئك الذين انشقوا عن الإرهاب واستسلموا

طواعية، فضلاً عن تجنب الوصم من مجتمعاتهم؛ **يناشد** المجتمع الدولي مضاعفة جهوده في دعم جهود السلام التي تبذلها موزمبيق ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي؛ **ويشيد** أيضاً بحكومة موزمبيق لإجراء الانتخابات في أكتوبر 2024؛ **ويشجع** الحكومة على العمل مع مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي، من أجل تعزيز الحوار بغية التوصل إلى حل سلمي للأزمة التي أعقبت الانتخابات، واتخاذ التدابير اللازمة لتجنب المزيد من تصعيد الوضع؛

15. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي زيادة دعمها للدول التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية في الإقليم لضمان عودتها السريعة إلى النظام الديمقراطي الدستوري، ويعيد التأكيد على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتعزيز التعاون الإقليمي مع دول الساحل، في مجالات تبادل المعلومات الاستخباراتية، وآليات الأمن الجماعي على الحدود، وجهود مكافحة الإرهاب، وخاصة في إطار عملية نواكشوط ومبادرة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات ضد بوكو حرام؛ **ويدعو** السلطات الانتقالية إلى وضع المصالح العليا لبلدانها وشعوبها فوق كل اعتبار، وضمان التنفيذ الصارم لخرائط الطريق الانتقالية الخاصة بكل منها، في غضون الجداول الزمنية المتفق عليها، وتفعيل لجان مراقبة المشتركة للمرحلة الانتقالية في البلدان المعنية، فضلاً عن ضمان عمليات انتقالية شاملة وشفافة؛ **ويشجع** البلدان في منطقة الساحل على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع التي قد تشمل المظالم المتعلقة بالحكم والتهميش والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، لأن هذا من شأنه أن يساعد في تحقيق معالم رئيسية في تعزيز الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

16. **يشيد** بالدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد على دعمها الثابت لمبادرة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات ضد بوكو حرام؛ **ويدعو** الاتحاد الأفريقي، من خلال صندوق السلام، وكذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى دعم الجهود الجارية الرامية إلى تقديم الدعم لإعادة توطين النازحين داخلياً والعائدين، فضلاً عن إعادة دمج مقاتلي بوكو حرام المستسلمين؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين زيادة توفير التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لدعم القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وتوفير العوامل الكافية لتعزيز القوة وتمكينها، بما في ذلك من قاعدة اللوجستيات القارية التابعة للقوة الأفريقية الجاهزة، لتمكين القوة من مواصلة عملياتها ضد بوكو حرام بفعالية؛ **ويطلب أيضًا** من مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء إحياء تنفيذ استراتيجية الاستقرار الإقليمي للمجتمعات المتضررة من الأنشطة الإرهابية لبوكو حرام.

17. **يشجع** الشركاء الثنائيين والدوليين، وكذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، على مواصلة تقديم الدعم الإغاثي الإنساني للمؤسسات الحكومية العاملة في منطقة الساحل في الوقت المناسب وبطريقة محايدة، للوصول إلى السكان الأكثر ضعفًا.

18. **يهنئ** جميع الدول الأعضاء التي أجرت انتخابات ديمقراطية بنجاح خلال عام 2024، مسلطًا الضوء على الانتقال السلس للسلطة في كل من بوتسوانا وغانا وموريشيوس والسنغال، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في جنوب أفريقيا؛ **ويشيد** بجميع الدول الأعضاء على بذل جهود حثيثة نحو تعزيز الحكم الديمقراطي ومكاسب السلام، بروح تحقيق أجندة 2063 واحترام الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم؛ **يشجع** جميع الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز الآليات المؤسسية التي من شأنها تعزيز مشاركة المرأة والشباب في العمليات السياسية والانتخابية الوطنية، وكذلك مواصلة تعزيز القدرات المؤسسية لهيئات إدارة الانتخابات الوطنية والقضاء، بما في ذلك من خلال توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لتمكينها من أداء ولايتها بشكل أكثر فعالية؛ **يشجع كذلك** الدول الأعضاء على معالجة مسألة اللامبالاة لدى الناخبين من خلال تشجيع هيئات إدارة الانتخابات على الشروع في برامج التوعية والتثقيف المدني أثناء العمليات الانتخابية لضمان نسبة إقبال عالية على التصويت، وفي نفس السياق، **يشجع** منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على الاضطلاع بدور إيجابي من خلال المساهمة في التنظيم الناجح للانتخابات في الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال التثقيف المدني ذي الصلة والتقارير الموضوعية؛ **ويشجع** الدول الأعضاء أيضًا على مواصلة تعزيز الديمقراطية وتقويتها، وإعطاء الأولوية للحوار بين الجهات الفاعلة السياسية، واعتماد مدونة قواعد السلوك في الانتخابات والاستفادة من القنوات القانونية القائمة لمعالجة أي منازعات ذات صلة بالانتخابات؛ **ويشجع** الدول الأعضاء على دعوة الاتحاد الأفريقي باستمرار إلى مراقبة انتخاباتها الوطنية وإعطاء الأولوية لتيسير نشر هذه البعثات في الوقت المناسب.

19. **يشيد** بحكومة المملكة المغربية على دعمها المستمر لتدريب مراقبي الانتخابات للمرة الثالثة على التوالي؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تنظيم الدورة الرابعة من التدريب المتخصص، بهدف ضمان استمراريته وتعزيز السلوك المهني لبعثات مراقبي الانتخابات التابعة للاتحاد الأفريقي؛ **ويشجع** الدول الأعضاء على دعم المفوضية في تدريب ونشر المراقبين بما في ذلك من خلال المساهمات الطوعية في ميزانية الانتخابات، وفي هذا الصدد، يعترف بالمساهمة الطوعية بمبلغ مليون دولار أمريكي من حكومة جمهورية النيجر، في عام 2023، التي تم استخدامها كميزانية لنشر بعثات

مراقبي الانتخابات التابعة للاتحاد الأفريقي في عام 2024 **ويشجع** جميع الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذو النيجر.

20. **يشيد** بالدول الأعضاء التي وضعت الأطر التشريعية ذات الصلة لتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية الخاصة بها **ويشجعها** على معالجة الأسباب الجذرية الأساسية للنزاع، بما في ذلك من خلال تعزيز ثقافة السلام والتسامح مع التنوع ومكافحة خطاب الكراهية والشمول والوحدة الوطنية والحوار والمصالحة، من أجل ضمان السلام والاستقرار الدائمين.

21. **يهنئ** المملكة المغربية، كدولة أفريقية، على توليها رئاسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف.

22. **يشجع** الدول الأعضاء على التصديق على الميثاق الأفريقي بشأن قيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة، والميثاق الأفريقي بشأن قيم ومبادئ الحكم المحلي والتنمية المحلية، من أجل تعزيز تقديم الخدمات الفعالة وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد.

23. **يدعو** إلى وضع استراتيجية قارية لمعالجة مسالة الجماعات المسلحة والإرهابية غير الحكومية في أفريقيا **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الآخرين مواصلة تقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء في برامجها الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

24. **يشيد** بالدول الأعضاء على جهودها في مجال إزالة الألغام **ويشجع** مفوضية الاتحاد الأفريقي على استكشاف السبل الكفيلة بإنشاء مركز امتياز لتقديم الدعم الفني وتعبئة التمويل لدعم الدول الأعضاء الملوثة بالألغام في جهودها في مجال مكافحة الألغام، مع الأخذ في الاعتبار قرار وقف إنشاء أجهزة جديدة للاتحاد الأفريقي.

25. **يوجه مفوضية** الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية لمكافحة الألغام، وبالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين المعنيين، إلى زيادة الدعم للدول الأعضاء لمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة والاتجار بها وتداولها لحرمان الإرهابيين والجماعات المسلحة والمجرمين من أدوات العنف.

26. **يدعو** إلى تضافر الجهود لتعزيز المبادرات القارية بشأن الأمن البحري.

27. **يشيد** باللجنة الفرعية للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم التابعة للجنة الممثلين الدائمين على عملها **ويشجعها** على مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية والمساءلة والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

28. **يشيد** بأعضاء لجنة حكماء الاتحاد الأفريقي لمساهماتهم الهائلة في مبادرات تحقيق الاستقرار السياسي في الدول الأعضاء التي تشهد حاليا عمليات انتقال سياسي؛ **ويشجع** لجنة الحكماء على الحفاظ على خطوط الاتصال، وتعزيز روح المصداقية والثقة بين تلك البلدان، والاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية لضمان تماسك الدعم وتنسيقه أثناء الفترات الانتقالية المعقدة؛ **ويطلب** من لجنة الحكماء العمل كذلك على تعزيز وتوسيع تعاونها مع الأجهزة الإقليمية ذات الاختصاص المشابه، بما في ذلك لجنة الشيوخ التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة الحكماء التابعة لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، ومجلس الحكماء التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة الكبار للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، من خلال شبكة لجان الحكماء، والهيئات المشابهة الأخرى، بما في ذلك منتدى رؤساء الدول والحكومات الأفريقية السابقين، ومنتدى الشيوخ لغرب أفريقيا، للمشاركة في وضع استراتيجيات ومبادرات متسقة تهدف إلى التصدي الفعال للتحديات المشتركة والنهوض بالمسائل المتعلقة بالسلم والأمن والحكم المستدام على نطاق القارة؛ **ويؤكد من جديد** على دعمه المتواصل للجنة الحكماء في تنفيذ ولايتها، وخاصة فيما يتعلق بمنع وإدارة وتسوية النزاعات؛ **ويوجه** مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى وضع وتنفيذ إجراءات عملية معيارية ومبسطة من أجل النشر السريع للجنة الحكماء وغيرها من الممثلين الرفيعي المستوى والمبعوثين الخاصين إلى المناطق التي تشهد أزمات.

29. **يرحب** بالتقدم المحرز في عملية تطبيق اللامركزية لشبكة النساء الأفريقيات في منع النزاعات والوساطة، **ويشجع** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية على تسريع جهودها لإنشاء الفروع الوطنية والإقليمية لتعزيز الدور الهادف للمرأة في الدبلوماسية الوقائية والوساطة وعمليات السلام على جميع المستويات، **كما يشجع** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والمفوضية على تخصيص موارد كافية لنشر الوسيطات وصانعات السلام لسد الفجوة بين الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، من خلال المشاركة في جهود السلم على المستويات الشعبية والوطنية والإقليمية والقارية.

30. **يرحب** باختيار المجموعة الأولى المكونة من 20 عضوا من شبكة الشباب الحكماء، ويثني على المفوضية لإدماج الشباب في الدبلوماسية الوقائية والوساطة في القارة **ويدعو** الدول الأعضاء

والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية إلى تعزيز استخدام شبكة الشباب الحكماء في منع نشوب النزاعات وحلها على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية، من أجل تعزيز عمليات السلام الشاملة للشباب والمراعية لهم.

31. **يشجع** الدول الأعضاء على اعتماد نهج موحد في إعطاء الأولوية للتعاون الإقليمي والابتكار التكنولوجي والاعتبارات الإنسانية لحماية السلم والأمن والتنمية في جميع أنحاء القارة؛ **ويؤيد** إعلان الاجتماع الأفريقي الرفيع المستوى لمكافحة الإرهاب، الذي عقد في 22 و23 أبريل 2024 في أبوجا، نيجيريا، تحت موضوع "تعزيز التعاون الإقليمي وبناء المؤسسات لمواجهة التهديد المتنامي للإرهاب في أفريقيا"، **ويرحب** بقرار ترقية المركز الوطني النيجيري لمكافحة الإرهاب في أبوجا إلى مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب.

32. **يثني** على المفوضية لجهودها المتواصلة لتعميم أجندة المرأة والسلم والأمن في جميع أنحاء القارة؛ **ويشجع** جميع الدول الأعضاء التي لم تعتمد بعد خطط عمل وطنية من أجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 على القيام بذلك، وأن تنظر في تخصيص موارد مالية كافية ومحددة السياق من الميزانية لضمان التنفيذ الفعال والمستدام لأجندة المرأة والسلم والأمن على المستوى الوطني.

33. **يثني** على التقدم المحرز ويشجع على التعجيل بإدماج حماية الطفل في جميع أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة للاتحاد الأفريقي لضمان التغطية الشاملة عبر الدول الأعضاء؛ **ويدين بأشد العبارات الممكنة** استمرار قتل الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم في القارة من قبل جميع الأطراف المتحاربة في نزاع ما، وخاصة الجماعات المسلحة غير التابعة لدول والمنظمات الإرهابية، إما للمشاركة المباشرة أو غير المباشرة في الأعمال العدائية أو لأي أغراض أخرى؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع وثيقة مرجعية لأفضل الممارسات لمنع وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة؛ و**يشجع** الدول الأعضاء على تنفيذ سياسات وطنية تتماشى مع توجيهات الاتحاد الأفريقي بشأن حماية الطفل في حالات النزاع؛ و**يشدد على ضرورة** إدماج حماية الأطفال في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتهيئة بيئة تعطي الأولوية لاحتياجات الأطفال وتكفل تكافؤ فرص الاستفادة من هذا البرنامج؛ و**يشجع** الدول الأعضاء على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي وما بعد الصدمة للأطفال والمعلمين المتضررين من النزاعات، بما في ذلك من خلال إدماج الخدمات الصحية في البرامج التعليمية وتنفيذ تدابير هادفة لضمان سلامة الأطفال مثل الطرق

المدرسية الآمنة وبيئات التعلم الآمنة. **ويكرر تأكيد الحاجة الملحة** إلى أن يعين رئيس المفوضية مبعوثا خاصا معنيا بالأطفال في حالات النزاع وفقا لمقرره السابق.

34. **يشجع** الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز حماية مخيمات اللاجئين والنازحين داخليا، ومواصلة اتخاذ تدابير إضافية لحمايتها من أي استغلال من قبل الجماعات المسلحة والإرهابية؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع أنظمة لجمع وتحليل وإدارة البيانات والإحصاءات المتعلقة باللاجئين والعائدين والنازحين داخليا لتسجيلهم، من أجل تحسين عملية صنع القرار وضمان العمل الإنساني الفعال في القارة؛ **ويطلب** على وجه الخصوص من إدارة الشؤون السياسية والسلم والأمن وضع قائمة شاملة بقادة الجماعات المسلحة والإرهابية في أفريقيا المدانين بارتكاب جرائم ضد اللاجئين والنازحين داخليا، ومحاكمة أولئك الذين يرتكبون هذه الجرائم أو يشجعونها أو يمولونها أو يسهلونها.

35. **يهنئ** المجموعة الثالثة من سفراء الشباب الأفريقيين من أجل السلام على بدء ولاية مدتها عامان غير قابلة للتجديد كدعاة لأجندة الشباب والسلم والأمن في أقاليمهم بالإضافة إلى إنشاء قائمة خبراء الشباب من أجل السلام لتقديم الدعم الفني لأجندة الشباب والسلم والأمن؛ **ويثني على** مناصر الاتحاد الأفريقي المعني بالشباب والسلم والأمن فخامة السيد إيفاريست نداييشيمي، رئيس جمهورية بوروندي، لعقد الحوار القاري السنوي الثالث حول الشباب والسلم والأمن؛ و**يثني أيضا** على الدول الأعضاء لدعمها الثابت والصريح لأجندة الشباب والسلم والأمن في القارة، لاسيما في وضع خطط العمل الوطنية، **ويشجعها** على النظر في تخصيص موارد كافية لتنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالشباب والسلم والأمن بما يتماشى مع سياساتها الوطنية، من أجل زيادة المشاركة النشطة واستدامة أجندة الشباب والسلم والأمن على المستويات الإقليمية والقارية؛ **ويحيط علما** بوضع مشروع الخطوط التوجيهية القارية بشأن وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن الشباب والسلم والأمن؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي التعجيل بعملية المصادقة عليها واعتمادها من قبل مجلس السلم والأمن باتباع الإجراءات القانونية الواجبة، في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة، بهدف تقديمها إلى الدورة العادية التاسعة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، **ويشجع** الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز المشاركة الفاعلة للشباب من خلال العمل القاري الملموس عبر الاستفادة من الوكالات والأجهزة المتخصصة المعنية بمسائل الشباب مثل اتحاد الشباب الأفريقي.

36. **يطلب** من المفوضية الانتهاء من المشاورات مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية والمؤسسات الأفريقية والشركاء فيما يخص الموقف الأفريقي الموحد بشأن المناخ والسلم والأمن؛ **ويثني** على المفوضية لقيادتها الاستراتيجية في عملية تطوير أول موقف قاري

موحد على الإطلاق بشأن تغير المناخ والسلم والأمن على الصعيد العالمي، **ويشدد على أهمية** ضمان وصول أفريقيا إلى التمويل المناخي من خلال الصكوك الميسّرة، بما في ذلك المنح والضمانات والصكوك غير المتعلقة بالديون، والحاجة إلى آليات الإنذار المبكر للوفاء بالتزامات التمويل الدولي من أجل دعم جهود التخفيف والتكيف التي تبذلها البلدان الأفريقية بوصفها أدوات رئيسية لبناء السلام والتماسك الاجتماعي.

37. **يهنئ** فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية ومناصر الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات، على قيادته المستمرة؛ **ويشجع** الدول الأعضاء على دعم عمل مركز إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاع في القاهرة؛ **ويحيط علما** بالتقدم الذي أحرزته مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ أنشطة مركز إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاع في جميع أنحاء القارة ويشجع المفوضية على مواصلة تنفيذ إطار عمل سياسة مركز إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاع المنقح للاتحاد الأفريقي لتوفير الدعم اللازم لجميع الدول الأعضاء، وخاصة تلك التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية وتلك الخارجة من النزاع العنيف؛ **ويحث** مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية على تخصيص الدعم للدول الأعضاء في معالجة الأسباب الجذرية البنيوية الأساسية والدوافع والممكنات للنزاع العنيف في أفريقيا مع التأكيد على أهمية بناء الدولة وتطوير مؤسسات الدولة القوية والمرنة كأساس صلب للسلم والتنمية المستدامة في أفريقيا. **ويحث المؤتمر أيضاً** مفوضية الاتحاد الأفريقي على تسريع تفعيل وكالة الاتحاد الأفريقي الإنسانية من أجل تعزيز قدرة أفريقيا على معالجة الأزمات الإنسانية وتعزيز القدرة على الصمود من خلال ضمان استجابات منسقة وشاملة للتحديات الإنسانية التي تدعم السلام والاستقرار والتنمية المستدامة على الأمد الطويل في جميع أنحاء القارة؛ **ويدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الآخرين إلى مواصلة دعم أنشطة مركز إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع ات في جهوده الرامية إلى تعزيز جهود إعادة الإعمار وبناء السلام في فترة ما بعد النزاعات في القارة، **ويقر** بالمساهمة الكبيرة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، في تعزيز العمل على إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، وخاصة في البلدان التي تمر بمراحل انتقالية سياسية وتلك التي تمر بحالات ما بعد النزاع، بهدف بناء السلام وتعزيزه بشكل فعال في أفريقيا.

38. **يشيد** بمفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية لالتزامهم المستمر بتعزيز القوة الإفريقية الجاهزة ، **ويؤيد** اعتماد سياسة الاتحاد الأفريقي

للتدريب على عمليات دعم السلام، ومفهوم النقل الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي، والمبادئ التوجيهية لإدارة الحالات في عمليات دعم السلام؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تسريع وتوسيع عملية المشاورات بشأن المراجعة الاستراتيجية للقوة الإفريقية الجاهزة، لتشمل مجلس السلم والأمن والدول الأعضاء وجميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية، ومراكز التميز الأفريقية المعتمدة من قبل الاتحاد الأفريقي، وتسريع عملية وضع خارطة طريق شاملة وجامعة للمراجعة الشاملة للقوة الأفريقية الجاهزة، وتقديم تقرير المراجعة الشاملة إلى الدورة السابع عشرة للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلم والأمن؛ **ويشجع** الدول الأعضاء على الالتزام بتوفير قدرات النقل الجوي والبري والبحري الاستراتيجي كجزء من تشغيل القوة الأفريقية الجاهزة، فضلاً عن المهام الإنسانية والإغاثية في حالة الكوارث.

39. يشيد بالمجلس التنفيذي ورئيس المفوضية ومجلس السلم والأمن، ولجنة الممثلين الدائمين، و لجنة وزراء المالية الخمسة عشر، ورئيس اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للتنسيق والإشراف العام على الميزانية والمسائل المالية والإدارية، ومجلس الأمناء ولجنة الإدارة التنفيذية لصندوق السلام، على الخطوات المتخذة لتشغيل صندوق السلم، ويدعو أمانة صندوق السلام إلى تسريع المبادرات الرامية إلى تعبئة المزيد من الموارد، وخاصة من القطاع الخاص والشركاء الإنمائيين لصندوق السلام؛ **ويشيد أيضاً** بالمساهمات المباشرة للاتحاد الأفريقي من خلال المدفوعات المقدمة إلى جماعة شرق أفريقيا وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وإثيوبيا باعتبارهم المستفيدين الرائدين من الصندوق، وكدليل على التزام الاتحاد بالإسهام في أنشطته المتعلقة بإنفاذ بالسلم وتحقيق الاستقرار والانتعاش ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ **ويشيد كذلك** بتخصيص عام 2024 من صندوق الاستجابة المشترك لدعم العملية الانتقالية في جنوب السودان، ودعم عملية السلام/ الحوار السياسي في السودان، ودعم بعثة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتعزيز استقرار حوض بحيرة تشاد من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات (بنين والكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا)، ودعم ليبيا – مبادرات المصالحة الوطنية والحوار وتحقيق الاستقرار، ودعم جهود تحقيق الاستقرار كجزء من المرحلة الانتقالية في النيجر، وبوركينا فاسو من أجل دعم القدرات لمكافحة الإرهاب، ودعم جهود تحقيق الاستقرار كجزء من مبادرات مالي لمكافحة الإرهاب، ودعم موزمبيق لتعزيز مبادرات مكافحة الإرهاب من أجل تحقيق الاستقرار في كابو ديلجادو.

40. **يحيط علماً** بالتقدم المطرد في تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي؛ ويدعو الدول الأعضاء التي لم تقم بتحديد وترسيم حدودها بعد إلى التعجيل بالقيام بذلك، واعتماد سياسات وطنية لإدارة الحدود بما يتماشى مع استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن إدارة الحدود المتكاملة بشكل أفضل، وتعزيز القدرات المؤسسية للهياكل الوطنية المسؤولة عن إدارة الحدود؛ **ويشيد** بالدول الأعضاء التي وقعت وصدقت على اتفاقية الاتحاد الأفريقي للتعاون عبر الحدود الوطنية، التي ستعزز بشكل كبير تحويل الحدود إلى محفزات للتكامل والتنمية المستدامة؛ **ويشجع** الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد، على أن تنظر في القيام بنفس الأمر؛ في حين تواصل تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي، **ويطلب من** المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية تعزيز التنسيق لإتاحة التدخلات المشتركة، من أجل أن تكون أكثر تأثيراً في المجالات العابرة للحدود؛ **ويهنئ** جمهورية كوت ديفوار على نجاحها في استضافة منتدى أبيدجان الثاني للحدود بالاشتراك مع المفوضية، ويؤيد إضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى باعتباره منبرا قاريا لأصحاب المصلحة في مجال الحدود، يُعقد كل سنتين، وتشارك في استضافته حكومة كوت ديفوار ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

41. **يؤيد** استنتاجات الندوة الوزارية الرفيعة المستوى بشأن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي حول موضوع: إحياء ذكرى مرور 20 عامًا على إنشاء مجلس السلم والأمن من خلال تقييم مشاركة المرأة وقيادتها في عمليات السلام في أفريقيا، "عملية سواكوبموند"، التي عقدت في 23 مارس 2024 في سواكوبموند، ناميبيا؛ وإعلان دار السلام بشأن الذكرى العشرين لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي اعتمد في 25 مايو 2024 في دار السلام، تنزانيا؛ وإذ يشير إلى استنتاجات الخلوة السنوية السادسة عشرة لمجلس السلم والأمن بشأن مراجعة أساليب عمله التي عقدت في الفترة من 5 إلى 7 نوفمبر 2024 في جيبوتي؛ واستنتاجات الندوة الحادية عشرة الرفيعة المستوى حول السلم والأمن في أفريقيا، مسار وهران، التي عقدت في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية، في 1 و2 ديسمبر 2024؛ **ويؤكد على أهمية** ضمان تنفيذ هذه الاستنتاجات نصا وروحا؛

42. **يشيد** بالجهود التي تبذلها الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (زائد) في التعبير عن المواقف الموحدة والمصالح الأفريقية وتعزيزها والدفاع عنها بشكل فعال داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ **ويشيد** بموزمبيق لتمثيلها المثالي لأفريقيا داخل مجلس الأمن خلال فترة ولايتها؛ **يهنئ** الصومال على انتخابها لعضوية مجلس الأمن لمدة عامين **ويتطلع إلى** تعزيز التعاون والمساهمة من جانب الجزائر وسيراليون والصومال بالإضافة إلى غيانا، في

صياغة وتعزيز المواقف الموحدة والمصالح الأفريقية والدفاع عنها، في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

43. **يشيد** بمفوضية الاتحاد الأفريقي، على جهودها الرامية إلى تعزيز إدارة المعرفة والتعلم المؤسسي **ويشجع** على مواصلة الاستثمار في بناء القدرات لتعزيز الفعالية والتنسيق المؤسسيين في جميع أنحاء القارة.

44. **يشدد** على الجهود التي يبذلها مناصر الاتحاد الأفريقي المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، فخامة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في النهوض بأجندة الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ويدعو إلى التعجيل بتنفيذ مقترحاته الملموسة في هذا الشأن.

45. **يحيط علما مع الارتياح** بالجهود التي تبذلها مجموعة A3+ للحفاظ على مصالح أفريقيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ويرحب في هذا الصدد باعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الخطوط التوجيهية للجزائر بشان مكافحة تمويل الإرهاب

46. **يقرّ** بالجهود التي يبذلها مركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب (المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الخاصة بالإرهاب سابقا) من أجل تعزيز القدرات المؤسسية للدول الأعضاء في مكافحتها للإرهاب والتطرف العنيف، ويوجه المفوضية إلى تزويد مركز الاتحاد هذا بالموارد البشرية والمادية اللازمة لتمكينه من الاضطلاع بمهامه على أكمل وجه.

مقرر بشأن

تقرير مجلس السلم والأمن عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا، 2023-2024 –

الوثيقة. Assembly/AU/4(XXXVIII)

إن المؤتمر؛

1. **يعتمد** التقرير السابع لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي عن تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2030؛
2. **يستحضر** الإعلان الرسمي الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيسها في 25 مايو 2013، في أديس أبابا، والذي تعهد فيه مؤتمر الاتحاد بعدم توريث عبء الحروب للجيل القادم من الأفريقيين وتعهد بإنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول عام 2020؛ ويشير إلى المقرر [Assembly/AU/Dec.630 (XXVIII)] الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة والعشرين التي عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 30 و31 يناير 2017، والذي أجاز خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، بعد تقديمها من قبل مجلس السلم والأمن؛ **ويستحضر أيضًا** إعلان جوهانسبرغ [Ext/Assembly/AU/Decl.1(XIV)] والمقرر [Ext/Assembly/AU/Dec.1(XIV)] الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد بشأن إسكات البنادق، التي عقدت في 6 ديسمبر 2020، في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، والتي مددت مدة تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا حتى عام 2030؛
3. **يشيد** بمجلس السلم والأمن، وجميع الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والشركاء الدوليين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، على المساهمات القيمة في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2030؛
4. **يشيد** بجهود الممثل الأعلى للاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق، سعادة الدكتور محمد بن شمباس، ويطلب من رئيس المفوضية ضمان تزويد مكتب الممثل الأعلى بالقدر الكافي من القدرات كي يتسنى له الاضطلاع بولايته بشكل أكثر فعالية؛

5. **يدين** تورط الجهات الفاعلة الخارجية الحكومية وغير الحكومية في النزاعات الأفريقية، فضلاً عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية (المعدنية) من قبل الجماعات المسلحة والإرهابية في أفريقيا، مع تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز التعاون وتبادل المعلومات؛
6. **يؤكد على أهمية** احترام المبادئ الواردة في الصكوك القانونية للاتحاد الأفريقي، ولا سيما القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك سيادة الدول الأعضاء؛ والسلامة الإقليمية؛ والوحدة الوطنية؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء؛ وعدم الاعتداء؛ وتسوية النزاعات بالطرق السلمية؛
7. **يؤكد مجددا أيضاً على دعوة** جميع الأطراف المتحاربة في الدول الأعضاء التي تعاني من نزاعات عنيفة لوقف جميع الأعمال العدائية على الفور ودون قيد أو شرط، وإقرار وقف دائم لإطلاق النار، وتبني الحوار الحقيقي الشامل والمصالحة باعتباره النهج الوحيد القابل للتطبيق نحو حلول توافقية ودائمة؛
8. **يؤكد** مرة أخرى **على ضرورة** تعزيز التعاون بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ آلية حظر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية والعمليات المشتركة، على المستويات الثنائية والإقليمية والقارية من أجل مكافحة تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة بشكل أكثر فعالية من أجل إسكات البنادق في القارة بشكل فعال؛
9. **يشجع** الدول الأعضاء على معالجة الأسباب الجذرية الهيكلية والدوافع وراء النزاع العنيف وعدم الاستقرار بشكل شامل، مسترشدة بالرابط بين السلم والأمن والتنمية، بما في ذلك من خلال برامج اجتماعية واقتصادية هادفة لتمكين الناس، وخاصة النساء والشباب، من أجل ثني السكان عن السياسة القائمة على الهوية إلى سياسة قائمة على المصالح، **ويشجع أيضًا** الدول الأعضاء على تبني نهج شامل "الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله"، استنادًا إلى الرابط بين السلم والأمن والتنمية، على النحو الوارد في إعلان طنجة، وتقديم تقارير منتظمة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي عن خطط عملها وأنشطتها نحو إسكات البنادق، مع التركيز على الأبعاد الخمسة لمنتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة بهدف تعزيز تبادل الخبرات والدروس، فضلاً عن النظر في توصيات النسخة الرابعة من منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة؛
10. **يؤكد على ضرورة** التنفيذ الفوري والكامل لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 2719 (2023)، من أجل ضمان تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن

الحاجة إلى استكشاف الوسائل والطرق المبتكرة لتعبئة الموارد الداخلية، بما في ذلك من خلال التعامل مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الأفريقية (القارية)؛

11. **يشجع** الدول الأعضاء **كذلك** على تعزيز التعاون ومواصلة استكشاف الفرص الاقتصادية، وخاصة تيسير التجارة والبنية التحتية عبر الحدود، لتعزيز التكامل الإقليمي، وهو أمر ضروري لتعزيز السلم والأمن في القارة؛
12. **يشجع** الدول الأعضاء على تعزيز سلطة الدولة وإنشاء حضور فعال للدولة في جميع أنحاء أراضيها الوطنية وتعزيز مؤسسات الدولة، بهدف تجنب الفراغ الذي يمكن أن تستغله الجماعات الإجرامية والمسلحة والإرهابية للتسبب في عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني؛
13. **يشجع** الدول الأعضاء **أيضًا** على تعزيز قدرات الإنفاذ بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر بناء قوات مسلحة وطنية قوية واحترافية ومجهزة بأيديولوجية صحيحة خالية من الطائفية والقومية، من أجل حماية سلامة الدولة والدفاع عنها وهزيمة الإرهاب؛
14. **يشدد على ضرورة** وضع الدول الأعضاء آليات، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، للتعامل مع مصادر تمويل الإرهاب من أجل الحد من أنشطة الجماعات الإرهابية والمسلحة، مشيرًا إلى أن الجماعات الإرهابية والمسلحة لن تتمكن من القيام بأنشطتها بدون مصدر تمويل مستدام؛
15. **يؤكد على أهمية** تكثيف الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية ومؤسسات الاتحاد الأفريقي الجهود الرامية إلى دمج مشاركة المرأة والشباب، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني، كعوامل للتغيير، على جميع المستويات في تنفيذ آلية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب؛
16. **يدعو** جميع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى ضمان التنفيذ الفعال لجميع مقررات المؤتمر ومجلس السلم والأمن بشأن قضايا السلم والأمن، مع التعجيل على وجه الخصوص بتنفيذ إعلان مالابو حول الإرهاب والتغييرات غير الدستورية للحكومات الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للمؤتمر المنعقدة في 28 مايو 2022، في مالابو، غينيا الاستوائية؛
17. **يشجع** الدول الأعضاء على تنفيذ إعلان الاجتماع الأفريقي الرفيع المستوى لمكافحة الإرهاب، الذي عقد يومي 22 إلى 23 أبريل 2024، في أبوجا، نيجيريا تحت عنوان؛ "تعزيز التعاون الإقليمي وبناء المؤسسات لمواجهة التهديد المتطور للإرهاب في أفريقيا"؛

18. **يحيط علماً** باختتام الدورة الثالثة من المنتدى الأفريقي لثقافة السلام واللاعنف، الذي يعقد كل عامين في لواندا، يومي 22 و23 نوفمبر 2023 تحت شعار: "التعليم؛ ثقافة السلام؛ المواطنة كأدوات لتنمية القارة"، ويود تشجيع مشاركة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في الدورة الرابعة التي ستعقد في عام 2025 تحت شعار: "تكريم الماضي؛ وتقدير إنجازاتنا؛ وبناء أفريقيا التي نصبو إليها"، كأداة مهمة في إطار تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2030؛

19. **يؤكد على ضرورة** تنشيط الدبلوماسية الوقائية كأداة فعالة لمنع وإدارة وتسوية النزاعات ، وفي هذا الصدد، يؤكد على الحاجة إلى الاستفادة من جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك المساعي الحميدة لرئيس المفوضية، ولجنة الحكماء، ومنظمة النساء الأفريقيات المتعلمات، ومنظمة الشباب الحكماء، والمبعوثين الخاصين، ومنصة تبادل المعرفة بين الأقاليم، وشبكة مراكز الفكر من أجل السلام؛

20. **يوجه** المفوضية لاعقد منتدى تأمل رفيع المستوى في عام 2025 (بعد مرور خمس سنوات منذ تمديد تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي) لتقييم التقدم المحرز والتحديات في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق في أفريقيا؛ مع التأكيد على أن المنصة ستوفر أيضًا فرصة للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين لتبادل الخبرات والدروس وأفضل الممارسات في حل النزاعات وتعزيز السلم والأمن والتنمية المستدامة في القارة؛

21. **يطلب** من المفوضية وضع إطار موحد لإعداد تقارير الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بحلول فبراير 2026، بما يتماشى مع مصفوفة الرصد والتقييم لخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي.

مقرر بشأن

مشروع مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية حول استخدام القوة الأفريقية الجاهزة الوثيقة. Assembly/AU/6(XXXVIII)

إن المؤتمر؛

1. **يؤكد من جديد** دور القوة الأفريقية الجاهزة باعتبارها أداة حاسمة لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، بما يتماشى مع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛

2. **يحيط علما** بالمقرر EX.CL/Dec.1220(XLIII) الصادر في يوليو 2023 بشأن تقرير الدورتين العاديتين الخامسة عشر والسادسة عشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن في مايو 2023 ويونيو 2024 على التوالي، والذي أوصى المؤتمر باعتماد مشروع مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية حول استخدام القوة الأفريقية الجاهزة؛

3. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.869(XXXVII) الصادر في فبراير 2024، والذي قرر تأجيل بحث مشروع مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية بشأن استخدام القوة الأفريقية الجاهزة إلى الدورة العادية الثامنة والثلاثين للمؤتمر في فبراير 2025؛

4. **يطلب** من المفوضية التعجيل بعملية المشاورات المتعلقة بالمراجعة الاستراتيجية للقوة الأفريقية وتوسيعها لتشمل مجلس السلم والأمن والدول الأعضاء وجميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية ومراكز التميز الأفريقية المعتمدة من قبل الاتحاد الأفريقي؛ وتسريع عملية وضع خارطة طريق شاملة وجامعة للمراجعة الشاملة للقوة الأفريقية الجاهزة، وتقديم تقرير المراجعة الشاملة إلى الدورة السابعة عشرة للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن وإلى الدورة العادية التاسعة والثلاثين للمؤتمر في فبراير 2026.

5. **يشير** إلى العملية الجارية لوضع الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم **ويؤكد** على ضرورة الانتهاء منها خلال الدورة العادية التاسعة والثلاثين للمؤتمر في فبراير 2026.

مقرر بشأن

تقرير رئيس الاتحاد الأفريقي عن مشاركة الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين، بمساعدة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي –

الوثيقة. Assembly/AU/7 (XXXVIII)

مقرر بشأن الطرائق المنقحة لمشاركة الاتحاد الأفريقي في اجتماعات وزراء خارجية مجموعة العشرين واجتماعات المسار المالي لمجموعة العشرين

إن المؤتمر،

إذ يستحضر المقرر **Assembly/AU.Dec.845(XXXVI)** الذي ينص على أن الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي بمساعدة رئيس المفوضية يمثل الاتحاد الأفريقي في قمم قادة مجموعة العشرين؛

وإذ يستحضر أيضًا المقرر **Assembly/AU.Dec.873 (XXXVII)** بشأن طرائق مشاركة الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين والأولويات الأولية التي يتعين متابعتها والتي تنص على مشاركة الاتحاد الأفريقي في الاجتماعات الوزارية على أن: يمثل رئيس المجلس التنفيذي، بمساعدة رئيس المفوضية، في اجتماعات وزراء خارجية مجموعة العشرين؛ رؤساء اللجان الفنية المتخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي، بمساعدة المفوضين المعنيين، لقيادة وفود الاتحاد الأفريقي إلى الاجتماعات الوزارية القطاعية لمجموعة العشرين؛ وأن يقوم رئيس اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل بمساعدة مفوض التنمية الاقتصادية والتجارة والسياحة والصناعة والمعادن بتمثيل الاتحاد الأفريقي في اجتماعات وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظي البنوك المركزية؛

وإذ يستحضر كذلك المقرر **Assembly/AU.Dec.873 (XXXVII)** بشأن طرائق مشاركة الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين والأولويات الأولية التي يتعين متابعتها والتي تنص على استعراض الطرائق بعد عام واحد من المشاركة في مجموعة العشرين؛

1. **يرحب ويحيط علماً** بتقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن مشاركة الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين في عام 2024 الذي قدمه فخامة الرئيس محمد ولد الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية ورئيس الاتحاد الأفريقي خلال عام 2024؛
2. **يحيط علماً** بالتحديات التي تواجه تأمين مشاركة رؤساء اللجان الفنية المتخصصة في اجتماعات مجموعة العشرين والتأثير السلبي الذي يخلفه ذلك على صياغة مواقف الاتحاد الأفريقي في تلك الاجتماعات؛

3. **يحيط علماً كذلك** بعدم وجود صوت للاتحاد الأفريقي في مناقشات مجموعة العشرين بشأن القضايا النقدية إذ أن البنك المركزي الأفريقي لم يتم إنشاؤه بعد؛
4. **يقرر** أن الرئيس التنفيذي للمعهد النقدي الأفريقي، عندما يبدأ عمله، وفي انتظار إنشاء البنك المركزي الأفريقي، سوف يكون جزءًا من وفود الاتحاد الأفريقي إلى اجتماعات المسار المالي لمجموعة العشرين.

5. **يقرر** أن يكون تقرير الرئيس عن مشاركة الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين سمة دائمة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالتقارير الاستراتيجية؛

6. **يحث** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على وضع الذاكرة المؤسسية لمجموعة العشرين وحفظها؛

7. **يحث كذلك** جميع الدول الأعضاء على متابعة وتنفيذ التزامات إعلان قادة مجموعة العشرين في ريو دي جانيرو؛

8. يهنئ البنك الأفريقي للتنمية والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد على الوفاء بتعهداتهما بتوفير الموارد المالية لدعم مشاركة الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين، **ويدعو** المؤسسات المالية الأفريقية المتعددة الأطراف الأخرى إلى تقديم مساهمات مماثلة؛

9. يلتزم بدعم رئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين بشكل كامل خلال العام 2025.

مقرر بشأن

تقرير فخامة السيد وليام روتو، رئيس جمهورية كينيا عن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي –

إن المؤتمر،

إذ يضع في اعتباره المادة 9 (1) (أ) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بشأن صلاحيات ووظائف مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد لتحديد سياسات الاتحاد الأفريقي وضرورة الالتزام بمقررات المؤتمر؛

وإذ يستحضر مقرر المؤتمر **Assembly/AU/Dec.635(XXVIII)** الصادر في يناير 2017 وتأسيس عملية الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي؛

وإذ يستحضر أيضًا مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec. 635(XXVIII) الفقرة 5 (ج) (أ) بشأن الإدارة السياسية للاتحاد: سيتناول مؤتمر الاتحاد الأفريقي جدول أعمال لا يزيد عن ثلاثة بنود استراتيجية في كل قمة بما يتماشى مع توصيات الخلوة الوزارية في ميكيلي. وسيتم تفويض الأعمال المناسبة الأخرى إلى المجلس التنفيذي؛

وإذ يستحضر كذلك إلى مؤتمر/الاتحاد الأفريقي/القرار Assembly/AU/Dec. 866 (XXXVII) الصادر في فبراير 2024، بتعيين فخامة الرئيس ويليام ساموي روتو (دكتوراه)، رئيس جمهورية كينيا، بطلًا جديدًا للاتحاد الأفريقي بشأن الإصلاح المؤسسي، وإذ يلاحظ مع الارتياح تقرير التقدم لعام 2025 بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي.

وإذ يؤكد على ضرورة تنفيذ المقرر EX.CL/Dec.893(XXVII) الصادر في يونيو2015 بشأن جدول تقدير الأنصبة، وتنفيذ مصادر التمويل البديلة للاتحاد الأفريقي والمقرر Assembly/AU/Dec.605(XXVII) الصادر في يونيو 2016 بشأن تمويل الاتحاد؛

يشيد بالمناصر لالتزامه القوي وتفانيه في إدارة عملية الإصلاح **ويقرر** ما يلي:

1. **اعتماد** التقرير عن التقدم لعام 2025 بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي الذي قدمه فخامة السيد ويليام ساموي روتو، رئيس جمهورية كينيا، مناصر الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بإعادة هيكلة أجهزة الاتحاد الأفريقي ومؤسساته ووكالاته ومكاتبه المتبقية وتقسيم العمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والدول الأعضاء فضلاً عن قضايا الإصلاح الأخرى الواردة فيه؛

ألف. بشأن إعادة هيكلة أجهزة ومؤسسات ومكاتب الاتحاد الأفريقي المتبقية

2. **يُكلّف** لجنة الممثلين الدائمين، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، باستكمال مراجعتها لعملية إعادة هيكلة أجهزة ومؤسسات ومكاتب الاتحاد الأفريقي المتبقية، وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي خلال دورته في يوليو 2025.

باء . بشأن تقسيم العمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والدول الأعضاء

3. **يُكلّف** مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجهات المعنية في الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والدول الأعضاء، بتسريع النظر في الدراسة حول تقسيم العمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، وتقديم توصيات في اجتماع التنسيق نصف السنوي في يوليو 2025.

جيم. بشأن الإشراف على إصلاحات الاتحاد الأفريقي:

4. **إنشاء** لجنة إشرافية لرؤساء الدول والحكومات على إصلاحات الاتحاد الأفريقي، تحت قيادة مناصرإصلاح الاتحاد الأفريقي فخامة الرئيس روتو رئيس جمهورية كينيا. وتحافظ اللجنة على الزخم السياسي، وتوفر الرقابة والتوجيه وتدفع تنفيذ عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي. تتكون لجنة رؤساء الدول والحكومات للإشراف على إصلاحات الاتحاد الأفريقي من ستة (6) أعضاء يتم تشكيلهم على النحو التالي:
   أ) خمسة رؤساء دول وحكومات بمن فيهم المناصر المعني بإصلاحات الاتحاد الأفريقي ؛
   ب) الأعضاء الخمسة (5) في هيئة مكتب المؤتمر.
5. **عقد** قمة خاصة بشأن إصلاحات الاتحاد الأفريقي في يوليو 2025. وقبل عقد هذه القمة، تجري المفوضية مشاورات نهائية مع أصحاب المصلحة في الاتحاد الأفريقي وتقدم مقترحات ملموسة إلى القمة بشأن المرحلة النهائية من الإصلاحات

دال. فيما يتعلق بجدول أعمال قمة الاتحاد الأفريقي:

6. **توجيه** المفوضية لتقديم مقترحات ملموسة في ضوء تنفيذ مقرر المؤتمر 635 5 (XXVIII)(ج) (i) الذي ينص على أن "الاتحاد الأفريقي سيتعامل مع جدول أعمال لا يزيد عن ثلاثة (3) بنود

استراتيجية في كل قمة" وتقديم استراتيجية تنفيذ إلى لجنة رؤساء الدول والحكومات للإشراف على إصلاحات الاتحاد الأفريقي في موعد أقصاه يونيو 2025.

هاء. فيما يتعلق بتصنيف المقررات

7. **يكلف المفوضية،** بالشروع دون مزيد من التأخير، في تصنيف مقررات المؤتمر والمجلس التنفيذي وفقًا لمقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec. 687(XXX) الصادر في يناير 2018.

واو. فيما يتعلق بالسلم والأمن:

إذ يلاحظ بقلق التهديدات والتحديات المتزايدة التعقيد والتطور السريع للمشهد الأمني العالمي والقاري الذي أعاق منظومة السلام والأمن الحالية للاتحاد الأفريقي؛

وإذ يؤكد على أن السلم والأمن شرطان أساسيان لتحقيق التكامل والتنمية في القارة.

8. **يأذن** لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتشاور مع المناصر بإنشاء فريق رفيع المستوى يتألف من خمسة خبراء أفريقيين بارزين لاستعراض إطار السلام والأمن للاتحاد الأفريقي في غضون الأشهر الأربعة المقبلة.
9. **يطلب** من مناصر الاتحاد الأفريقي للإصلاحات المؤسسية تقديم تقرير إلى القمة الاستثنائية المقبلة للاتحاد الأفريقي بعد اتباع الإجراءات القانونية الواجبة

زاي. فيما يتعلق بتمويل الاتحاد:

إذ نستحضر المقرر **Assembly/AU/Dec. 578(XXV)** الصادر في 2015 والمقرر **Assembly/AU/Dec. 605 (XXVII)** الصادر في 2016؛

وإذ نرحب بالتقدم المحرز في الإصلاحات المتعلقة بتمويل الاتحاد الأفريقي وخاصة فيما يرتبط بالحوكمة المالية وتنشيط صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي؛

وإذ نلاحظ بقلق أن الاستقلال المالي الاستراتيجي والتمويل الذاتي لم يتحققا بعد. ولم يتم تنفيذ الأهداف المحددة في المقررين Assembly/AU/Dec. 578(XXV) و Assembly/AU/Dec. 605(XXVII.) بالكامل. حيث تقوم الدول الأعضاء بالمساهمة فقط بنسبة 24% من الميزانية البرنامجية. وتظل ميزانية عمليات دعم السلام تعتمد إلى حد كبير على الشركاء الخارجيين؛

وإذ نقر بالدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي قامت بالتنفيذ الكامل لمقرر كيجالي بشأن التمويل بنسبة 0.2%؛

وإذ يرحب بتنشيط صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي الذي بلغ مستوى الهبة الكامل 400 مليون دولار أمريكي؛

10. **يطلب** من الممثل الأعلى للاتحاد الأفريقي المعني بتمويل الاتحاد إجراء مشاورات بشأن التقدم المحرز في التمويل الإجمالي للاتحاد على النحو التالي:

أ) تحديد العوائق التي تحول دون التنفيذ الكامل لمقرر جوهانسبرغ ومقرر كيجالي وتقديم مقترحات بشأن كيفية التصدي لهذه التحديات؛

ب) تقييم التحديات التي تواجه عمل صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي وتقديم توصيات بشأن أساليب تعزيز كفاءة استخدام الصندوق وفعاليته؛

ج) تقييم مستويات هبة الصندوق بما يتماشى مع أهداف الصندوق وأولويات السلم والأمن الحالية وتقديم المقترحات.

11. **يطلب كذلك** من الممثل الأعلى تقديم تقرير إلى رؤساء الدول والحكومات في القمة الخاصة في يوليو 2025.

12. **يطلب** " **أيضا** من هيئة مكتب المجلس التنفيذي عقد دورة غير عادية للمجلس التنفيذي تجمع وزراء الشؤون الخارجية ووزراء المالية في الدول الأعضاء لتعزيز تمويل الاتحاد وصندوق السلام ، تماشيا مع مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.687 XXX الصادر في يناير 2018.

حاء. فيما يتعلق بتفعيل محكمة العدل التابعة للاتحاد الأفريقي:

إذ يستحضر الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي التي عقدت في مابوتو، موزمبيق، في 11 يوليو 2003، والتي اعتمدت بروتوكول محكمة العدل التابعة للاتحاد الأفريقي الذي دخل حيز النفاذ في 11 فبراير 2009؛

وإذ يلاحظ أن البروتوكول المتعلق بالنظام الأساسي للمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان، الذي اعتمد في الأول من يوليو 2008 في شرم الشيخ بمصر، والذي يسعى إلى دمج المحكمتين وإنشاء محكمة واحدة، لم يدخل حيز النفاذ بعد؛

وإذ يلاحظ كذلك أن التعديلات على البروتوكول المتعلق بالنظام الأساسي لمحكمة العدل وحقوق الإنسان الذي ينشئ غرفة جنائية، والذي اعتمد في يونيو 2014 في مالابو بغينيا الاستوائية، لم يدخل حيز النفاذ بعد.

وإذ يستحضر أيضاً المقرر Assembly/AU/Dec.757(XXXIII) الصادر في فبراير 2020 بشأن إدارة العواقب والدور الرقابي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي داخل الاتحاد بشأن عمل مفوضية الاتحاد

الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى، والذي طلب من المفوضية تقديم تقرير عن تشغيل محكمة العدل التابعة للاتحاد، المكلفة بالنظر في الطعون المقدمة من المحكمة الإدارية للاتحاد الأفريقي.

وإذ يقر بالأهمية القصوى لتفعيل محكمة العدل التابعة للاتحاد الأفريقي لتحقيق أهداف الاتحاد وضمان عملها الفعال:

13. **يقرر** أنه قبل تفعيل محكمة العدل، ينبغي للمفوضية ولجنة الممثلين الدائمين والجهات المعنية ذات الصلة تقديم الآثار القانونية والهيكلية والمالية المترتبة على تفعيل محكمة العدل وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي خلال دورته العادية القادمة في يوليو 2025. تتطلب الآثار القانونية المترتبة على تفعيل محكمة العدل تحليلاً مكثفًا وأعمق نظرًا للمسألة الوشيكة بين محكمة العدل والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

زاي. فيما يتعلق بتجديد البرلمان الأفريقي

14. **يناشد** الدول الأعضاء التصديق على بروتوكول مالابو الصادر في يوليو 2014 والذي يتطلب 28 تصديقًا ليدخل حيز التنفيذ، ولا يزال هناك حاجة إلى ثلاثة عشر (13) تصديقًا منها.

15. **يطلب** من المناصر تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار وقرار الجمعية **Assembly/AU/Dec. 866 (XXXVII)** الصادر في فبراير 2024 في الدورة العادية القادمة للمؤتمر في فبراير/2026 ويوجه رئيس المفوضية ووحدة تنفيذ الإصلاح بمساعدة البطل في الاضطلاع بولايته؛

16. **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.

مقرر بشأن

تقارير منتدى رؤساء الدول والحكومات المشاركين في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران المقدمة من فخامة عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ورئيس الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

الوثيقة.Assembly/AU/10(XXXVIII)

إنّ المؤتمر،

1. **يحيط علماً** بتقرير القمة الاستثنائية الثالثة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والدورة العادية الرابعة والثلاثين لمنتدى رؤساء دول وحكومات الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران المنعقدة في 14 فبراير 2025؛

2. **يهنئ** فخامة الرئيس عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ورئيس منتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران على قيادته المتميزة للآلية والتزامه الثابت بتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في القارة؛

3. **يرحب بتقدير كبير** بالمساهمة الطوعية التي قدمها فخامة الرئيس تبون رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بمبلغ مليون دولار أمريكي، نيابة عن حكومة وشعب الجزائر؛ **ويشيد** بالرئيس تبون على هذا الالتزام الراسخ الرامي إلى ضمان الملكية الكاملة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران من قبل الدول الأعضاء؛

4. **يستحضر** المقرر **Assembly/AU/Dec.874(XXXVII)** الصادر عن الدورة العادية السابعة والثلاثين للمؤتمر المنعقدة في فبراير 2024 في أديس أبابا، إثيوبيا، والذي أجاز فيه المؤتمر قرار منتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران الذي يكلف أمانة الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بتنظيم القمة الاستثنائية الثالثة للآلية الأفريقية للمراجعة الأفريقية بين الأقران، مع لجنة جهات الاتصال للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومفوضية الاتحاد الأفريقي، تمشيا مع طلب جمهورية زامبيا.

5. **يستحضر أيضاً** المقرر Assembly/AU/Dec.758(XXXIII) الصادر عن الدورة العادية الثالثة والثلاثون لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في فبراير 2020، والذي اعتمد فيه المؤتمر النظام الأساسي للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وقواعد الإجراءات لرؤساء الدول والحكومات المشاركة في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛

6. **يستحضر كذلك** المادة 11 (1) من النظام الأساسي للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التي تنص على أن منتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران هو أعلى هيكل إداري للآلية ويوفر القيادة السياسية والتوجيه الاستراتيجي للآلية ويعمل بمثابة لجنة فرعية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي. والمادة 11 (8) من النظام الأساسي للآلية التي تنص على أن منتدى الآلية يجتمع مرة واحدة في السنة في دورة عادية للنظر في تقارير المراجعة للدول المشاركة في الآلية وإجراء مراجعة بين الأقران واتخاذ قرارات أخرى بشأن إدارة وتنفيذ ولاية الآلية.

7. **يرحب بارتياح كبير** بانعقاد القمة الاستثنائية الثالثة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بما يتماشى مع المقرر رقم **Assembly/AU/Dec.874(XXXVII)**، والمادة 11 (1) (8) من النظام الأساسي للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، بالإضافة إلى الأحكام ذات الصلة من قواعد إجراءات منتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.

8. **يجدد التأكيد** على أن الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران تظل الأداة الأفريقية المحلية الأولى للحكم الرشيد ذات الملكية والقيادة الأفريقية منذ 2003 والتي انضم إليها طواعية خمسة وأربعون (45) دولة عضوا بما يفوق ثلثي العضوية في الاتحاد الأفريقي؛

9. **يشيد بارتياح** بنهاية الفترة الانتقالية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران **ويعرب عن تقديره** للرئيس التنفيذي السابق للأمانة القارية للآلية، البروفيسور إيدي مالوكا، على تعامله وإدارته المهنية للفترة الانتقالية للآلية؛

10. يستحضر المقرر **Assembly/AU/Dec.887(XXXVII)** الصادر عن الدورة العادية السابعة والثلاثون التي عقدت في فبراير 2024 والذي وجه المؤتمر بموجبه تعيين السفيرة ماري أنطوانيت روز كواتر كرئيسة تنفيذية للأمانة العامة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، للعمل بشكل وثيق اعتبارًا من 3 يونيو 2024 ولمدة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة؛ ووجهت أمانة الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، لتنظيم مراسم أداء اليمين للرئيس التنفيذي الجديد للأمانة العامة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛

11. **يشيد** برئيس منتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والأمانة القارية للآلية ومكتب المستشار القانوني لمفوضية الاتحاد الأفريقي على التنفيذ الناجح لمقرر المؤتمر، **Assembly/AU/Dec.887(XXXVII؛**

12. **يعرب عن تقديره الكبير** لفخامة الرئيس عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ورئيس منتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، على التنظيم الناجح لمراسم أداء اليمين للسفيرة ماري أنطوانيت روز كواتر كرئيسة تنفيذية للأمانة القارية للآلية، في 20 نوفمبر 2024 في الجزائر العاصمة، الجزائر؛

13. **يرحب** مع **التقدير** بتقرير المراجعة المتبادلة بين الأقران المقدم من جمهورية زامبيا، **ويهنئ** فخامة الرئيس هاكيندي هيتشيليما، رئيس جمهورية زامبيا، على قيادته الثابتة والمستدامة في تعزيز الحكم الرشيد في بلاده من خلال إجراء الجيل الثاني من المراجعة القطرية.

14. **يقر مع التقدير** بتقرير المراجعة المستهدفة لجمهورية السنغال بشأن الموارد المعدنية في صميم تحول الاقتصاد السنغالي.

15. **يهنئ** فخامة السيد باسيرو ديوماي فاي، رئيس جمهورية السنغال لتفانيه في مسألة الحكم الرشيد بكل مظاهره الخمسة، بما في ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والواسعة النطاق؛ والالتزام الثابت بالتحول الاقتصادي لبلاده والقارة.

16. **يشجع** فخامة الرئيس هاكيندي هيتشيليما، رئيس جمهورية زامبيا، وفخامة الرئيس ديوماي فاي، رئيس جمهورية السنغال، على استكمال المراجعة بنجاح؛ ويشجعهما على اتخاذ إجراءات متضافرة في وضع برامج العمل الوطنية لتنفيذ نتائج وتوصيات تقاريرهما؛ **ويحثهما** على مواءمة هذه البرامج مع أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، وخاصة خطة التنفيذ العشرية الثانية؛

17. **يشيد** بلجنة الشخصيات البارزة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لقيادتها المثالية في إجراء الجيل الثاني لمراجعة لزامبيا والمراجعة المستهدفة للسنغال، ولتمسكها بأعلى معايير النزاهة والمصداقية والكفاءة الفنية والاحتراف والاستقلال طوال العملية؛

18. **يشجع** الدول المشاركة في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التي لم تخضع لمراجعة الأقران على اتخاذ التدابير اللازمة لإجراء مراجعات قطرية وضمان تقديم تقاريرها إلى منتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛ **يحث**، جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، التي لم تنضم بعد إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران على الانضمام إلى الآلية تمشيا مع المقررات السابقة للمؤتمر، من أجل تسريع تحقيق أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، والرؤية الأفريقية التي نريدها؛

19. **يحث كذلك** الدول المشاركة في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التي خضعت للمراجعة على تنفيذ خطط عملها الوطنية وتوصياتها كي تسترشد بها الإصلاحات المؤسسية على المستوى الوطني وتجنب التحديات البارزة في مراجعات الأقران.

20. **ينوه مع التقدير** بالتقارير المرحلية التي قدمتها جمهورية وكينيا جمهورية كوت ديفوار عن تنفيذ تقارير المراجعة القطرية؛

21. **يشيد مع الارتياح الكبير** بفخامة السيد ويليام ساموي روتو، رئيس جمهورية كينيا، وفخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، على قيادتهما المتميزة وجهودهما المتواصلة لتحسين الحكم في بلديهما.

22. **يؤكد مجدداً** على استعداد الآلية الكامل لمواصلة تقديم دعمها لكل من كينيا وكوت ديفوار بهدف ترسيخ المكاسب الديمقراطية والحكم الرشيد.

23. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.874. (XXXVII) الذي يوجه الأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى وضع معايير واضحة لاختيار وتعيين أعضاء فريق المراجعة المتبادلة بين الأقران للموافقة عليها وتقديمها إلى المؤتمر خلال الدورة العادية المقبلة. وفرض وقف اختياري لاختيار وتعيين أعضاء جدد في الفريق إلى أن يضع مؤتمر الاتحاد الأفريقي معيارا واضحا ويعتمده؛ **يعتمد** معايير اختيار وتعيين أعضاء فريق المراجعة المتبادلة ويوجه الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لضمان تنفيذها بشكل فوري؛

24. **يعرب عن تقديره العميق** لأعضاء فريق المراجعة المتبادلة بين الأقران المتقاعدين، السفير إينونج مبيكوسيتا ليوانيكا، والدكتور عثمان ديالو، والدكتور أونوري موبوندا لأدائهم المثالي خلال فترة ولايتهم. و**يوجه** آلية المراجعة المتبادلة بين الأقران إلى البدء فورا في عملية تعيين أعضاء جدد في فريق الشخصيات البارزة في آلية المراجعة المتبادلة بين الأقران، مع الالتزام الصارم بالمعايير المعتمدة، لضمان وجود لجنة مكتملة التكوين وتشغيلها بحلول فبراير 2026.

25. **يرحب مع التقدير أيضا** بتعيين المنتدى الأفريقي للمراجعة المتبادلة بين الأقران، السفير حنفي حسام الدين ممثلا لإقليم الشمال ورئيسًا جديدًا لفريق الشخصيات البارزة للمنتدى، والسفير علي أحمد أرايطة ممثلا لإقليم الشرق ونائبًا جديدًا لرئيس فريق الشخصيات البارزة للمنتدى لعام 2025.

26. **يحيط علما** بأهمية الحوكمة الإلكترونية في تعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للدول الأعضاء وإمكاناتها للتعجيل بتنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، **يجيز** توصية المنتدى بإدخال الإدارة الإلكترونية لتصبح المجال المواضيعي السادس لعملية الاستعراض في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.

27. **يلاحظ بارتياح** الخطوات التي تم اتخاذها لضمان التنفيذ الفعال من جانب الهياكل القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لاختصاصاتها وكذلك الجهود المبذولة لتمكين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران من الوفاء بولايتها بتأثير ونتائج ملموسة؛

28. **يطلب** من الدول المشاركة في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران أن تنظر أيضًا في تقديم مساهمات طوعية للآلية والدول التي لا تزال عليها متأخرات لتسويتها من أجل ضمان الملكية الحقيقية للآلية الأفريقية من قبل الدول الأعضاء وتنفيذ ولايتها بتأثير ونتائج ملموسة؛

29. **يشيد مع التقدير** برئيس المفوضية، سعادة موسى فكي محمد، والرئيسة التنفيذية للأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، السفيرة ماري أنطوانيت روز كواتر، على قيادتهما التعاونية خلال الأشهر الثمانية (8) الماضية والنتائج الرائعة التي تحققت على مدى هذه الفترة، والتي تثبت التزامهما بتمكين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران من الوفاء بولايتها بفعالية ودون عوائق؛" **يعتمد بارتياح** التقرير السنوي للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لعام 2024 **ويدعو** الأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران إلى ضمان نشره على أوسع نطاق.

30. **يؤكد** على مقرره رقم **Ext/Assembly/AU/Dec.1-4(XI)** الصادر في نوفمبر 2018 والذي جدد فيه المؤتمر التأكيد على الحاجة إلى تعزيز قدرة الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران من أجل الوفاء بولايتها الموسعة وتعزيز استقلاليتها الوظيفية؛

31. **يؤكد** على الحاجة إلى تزويد الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بالموارد البشرية الكافية والميزانية الكافية لتنفيذ ولايتها بفعالية ودون عوائق؛

32. **يلاحظ بارتياح** التنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية الثانية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران للفترة 2020–2024، **ويشيد** بالآلية الأفريقية لإنجاز جميع مجالاتها ذات الأولوية الرئيسية؛ **ويجيز** الخطة الاستراتيجية الثالثة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران للفترة 2025–2028؛

33. **يشيد** بالآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران من أجل ضمان مواءمة الخطة الاستراتيجية الثالثة مع خطة التنفيذ العشرية الثانية لأجندة الاتحاد الأفريقي 2063 والخطة الاستراتيجية على مستوى الاتحاد الأفريقي ودراسة تأثير الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الاقران والاستفادة من نهج بطاقة الأداء المتوازن للاتحاد الأفريقي لتعزيز نتائج الرصد والتأثير؛

34. **يلتزم** بدعم الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لضمان التنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية الثالثة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛ **يشجع** الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران على اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق مجالات الأولوية الرئيسية للخطة الاستراتيجية الثالثة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران 2025–2028؛

35. **يستحضر** مقرره Assembly/AU/Dec.874(XXXVII) الصادر في فبراير 2024، والذي أكد فيه المؤتمر على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز الحكم الرشيد والتحول الاقتصادي في القارة؛ وعرض جمهورية سيراليون لاستضافة المنتدى الأفريقي رفيع المستوى الثالث للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة؛

36. **يقر بارتياح** بالجهود التي تبذلها حكومة سيراليون لاستضافة المنتدى الأفريقي رفيع المستوى الثالث للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة في عام 2025؛ **ويجيز** موضوع "صياغة الحكم الرشيد والمرونة الاقتصادية لتعزيز تكامل أفريقيا وأجندة 2063" كخطوة مهمة نحو تعزيز أهداف التنمية في أفريقيا؛

37. **يؤكد من جديد** مقرره **Assembly/AU/Dec.631(XXVIII)**، الصادر في يناير 2017، والذي رحب فيه المؤتمر بالالتزام بإحياء الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، بهدف مشاركة نموذجها وخبرتها ومعرفتها مع مناطق أخرى من العالم، من أجل وضع معايير مرجعية والاعتراف بالآلية بشكل أكبر؛

38. **يقر** مع التقدير بجهود الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لدعم القدرات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في رصد وتقييم أجندة 2063/خطة الأمم المتحدة 2030 من خلال التقارير الوطنية الطوعية ومجتمع ممارسات التخطيط للتنمية الوطنية وأنشطة التعلم بين الأقران خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى في الأمم المتحدة؛

39. **يستحضر** مقرره Assembly/AU/Dec.686(XXX) الصادر في يناير 2018، والذي رحب فيه المؤتمر بالخطوات المتخذة لوضع الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران كأداة

للإنذار المبكر لمنع النزاعات في القارة، في سياق الانسجام والتآزر بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم؛

40. **يستحضر كذلك** مقرره Assembly/AU/Dec.874(XXXVII) الصادر في فبراير 2024، والذي شجع فيه الأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، بالتعاون الوثيق مع المفوضية والدول الأعضاء، على مواصلة تنظيم الخلوة المشتركة بين فريق الشخصيات البارزة التابع للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وهيئة الحكماء التابعة للاتحاد الأفريقي، والخلوة المشتركة بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛"

41. **يطلب** من الأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، بالتعاون الوثيق مع المفوضية والدول الأعضاء، اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم وعقد الخلوة المشتركة بين فريق الشخصيات البارزة التابع للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وهيئة الحكماء التابعة للاتحاد الأفريقي، والخلوة المشتركة بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في عام 2025؛

42. **يستحضر** مقرره Assembly/AU/Dec.720(XXXII) الصادر في فبراير 2019 والذي يقضي بأن تقوم الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، بالتعاون مع المنظومة الأفريقية للحكم، بإعداد التقرير الأفريقي عن الحكم وتقديمه كل سنتين (2) لكي ينظر فيه المؤتمر في دورته العادية.

43. **يحيط علما مع التقدير** بالتقرير الأفريقي عن الحكم لعام 2025 والذي يركز على إدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا، الموصى باعتماده من قبل منتدى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.

44. **يهنئ** هياكل الاتحاد الأفريقي والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، وأعضاء منصة المنظومة الأفريقية للحكم والدول الأعضاء، ومؤسسات البحث الأفريقية والخبراء المستقلين الذين شاركوا في إعداد التقرير الأفريقي عن الحكم لعام 2025 لعملهم الجدير بالثناء. **يعرب عن امتنانه** للشركاء على دعمهم والتزامهم القيمين في إعداد التقرير الأفريقي عن الحكم لعام 2025.

45. **يجيز** نتائج وتوصيات تقرير الحكم في أفريقيا لعام 2025 ويحث جميع الدول الأعضاء على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير بهدف تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وتبادل أفضل التجارب على المستويين القطري والقاري؛

46. **يحث كذلك** الأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران على كفالة النشر الواسع **للتقرير الأفريقي عن الحكم لعام 2025** بعد إدراج الملاحظات من الدول الأعضاء؛

47. **يؤكد** على أهمية تعبئة الموارد المالية الكافية من أجل نشر التقرير الأفريقي عن الحكم لعام 2025 وتنفيذ توصياته؛ **ويطلب** من الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران نشر التقرير الأفريقي عن الحكم رسميا بالتعاون مع المنظومة الأفريقية للحكم؛

48. **يحث** جميع الأعضاء في المنظومة الأفريقية للحكم على إدماج التقرير في خطط أعمالهم السنوية **ويحث كذلك** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على إعداد تقارير وطنية عن الحكم الرشيد كأداة للتقييم الذاتي، بغرض تعزيز الحكم الرشيد والإدارة المتسمة بالكفاءة والفعالية في مجال الموارد البشرية، تمشيا مع توصيات التقرير الأفريقي عن الحكم لعام 2025.

49. **يطلب** من الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران أن تضطلع بإعداد موضوع التقرير الأفريقي الخامس للحكم ومركز اهتمامه بالتعاون مع المنظومة الأفريقية للحكم وتقديم التقرير إلى الدورة العادية الأربعين لمؤتمر الاتحاد التي سوف تنعقد في فبراير 2027.

50. **يستحضر** المقرر **EX.CL/Dec.1189-1216(XLII)** الصادر في فبراير 2023 والذي اعتمد المبادئ والتوجيهات الأفريقية بشأن الحكم المؤسسي وأوعز إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بغية دعم الدول الأعضاء في تنفيذ المبادئ الأفريقية؛

51. **يطلب** من الأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومفوضية الاتحاد الأفريقي دعم البنك الأفريقي للتنمية من أجل ضمان الاستعدادات الكافية وإطلاق المبادئ والخطوط التوجيهية الأفريقية بشأن حوكمة المؤسسات خلال النصف الأول من عام 2025؛

52. **يؤكد** على مقرره **Assembly/AU/Dec.631(XXVIII)** الصادر عن الدورة العادية الثامنة والعشرين للمؤتمر، التي عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا في يناير 2017، والذي يوجه الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لتقديم الدعم للدول الأعضاء في مجال التصنيف الائتماني؛

53. **يستحضر** المقرر، **EX.CL/ Dec.1268(XLV)**، الصادر في يوليو 2024 والذي طلب فيه المجلس التنفيذي من المفوضية والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بالتعاون مع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد والمؤسسات المالية الأفريقية الأخرى، التعجيل بتشغيل الوكالة الأفريقية للتصنيف الائتماني بقيادة القطاع الخاص على أساس التمويل الذاتي؛

54. **يرحب مع التقدير** بالمبادرات والتقدم الذي أحرزته مفوضية الاتحاد الأفريقي والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران نحو إنشاء وتشغيل الوكالة الأفريقية للتصنيف الائتماني؛ **ويشيد** بمفوضية الاتحاد الأفريقي والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بدعم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد لتنظيمهم الناجح للإفطار الرئاسي حول إنشاء وكالات التصنيف الائتماني الأفريقية؛

55. **يعرب عن تقديره الكبير** لفخامة الرئيس عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ورئيس منتدى المراجعة المتبادلة بين الأقران؛ وفخامة الرئيس تايي أتسكي سيلاسي، رئيس جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، وفخامة الرئيس ويليام روتو، رئيس جمهورية كينيا وفخامة الرئيس هاكيندي هيشيليما، رئيس جمهورية زامبيا، على دعمهم الثابت للتعجيل بتشغيل الوكالة الأفريقية للتصنيف الائتماني بقيادة القطاع الخاص على أساس التمويل الذاتي؛

56. **يطلب** من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الأفريقية والقطاع الخاص دعم التشغيل الكامل وفعالية الوكالة الأفريقية للتصنيف الائتماني؛

57. **يعرب** عن تقديره لمنتدى للمراجعة المتبادلة بين الأقران وجميع هياكل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والاتحاد الأفريقي للعمل بلا كلل لضمان أن تكون الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في وضع يسمح لها بالوفاء بولايتها بتأثير ونتائج ملموسة؛

58. **يهنئ** رئيس منتدى المراجعة المتبادلة بين الأقران، فخامة الرئيس عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، على القيادة المتميزة التي قدمها للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والنجاح الاستثنائي الذي حققته الآلية تحت قيادته.

مقرر

بشأن تقرير فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي التنمية –النيباد

الوثيقة Assembly/AU/11(XXXVIII)

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علماً** مع التقدير بتقرير فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي التنمية – النيباد.

2. **يجيز** استنتاجات وتوصيات الدورة الثانية والأربعين لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي التنمية، التي عقدت في 10 فبراير 2025، بما يتماشى مع قواعد وإجراءات الاتحاد الأفريقي.

3. **يستحضر** استنتاجات وتوصيات الدورة الحادية والأربعين للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي التنمية، التي عقدت في 13 فبراير 2024؛ ويشيد بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد للتقدم المذهل الذي أحرزته.

4. **يؤكد من جديد** على الدور المركزي، فضلاً عن الأهمية والتأثير المتزايدين لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، باعتبارها وكالة التنمية الأولى في القارة الأفريقية؛ ويؤكد من جديد أن ولايتها تشمل تنسيق وتنفيذ المشاريع الإقليمية والقارية ذات الأولوية من أجل تسريع تحقيق الأجندة 2063.

5. **يؤكد من جديد** أنه وفقًا للنظام الأساسي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، فإن وكالة التنمية الأولى للقارة الأفريقية، ولجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي التنمية، والأمانة العامة، هي الهياكل الإدارية الوحيدة لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد.

6. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.813-838(XXXV) الصادر في فبراير 2022 والذي يدعو وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد إلى تسريع عمليات إنشاء صندوق التنمية؛ **ويشيد** بالتقدم الذي أحرزته وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد منذ ذلك الحين، بما في ذلك عقد اجتماع للجنة الخمسة عشر لوزراء المالية في يونيو 2024 لبحث دراسة الجدوى، وإنشاء مجلس استشاري رفيع المستوى لمراجعة الدراسة، والتشاور مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي ومع لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي التنمية، فضلاً عن عقد اجتماع آخر للجنة الخمسة عشر لوزراء المالية في 3–4 فبراير 2025 لمراجعة الدراسة

المنقحة؛ وبالتالي **يطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد العمل بشكل وثيق مع لجنة الخمسة عشر لاستكمال دراسة الجدوى، والحصول على الموافقات من لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي التنمية وأجهزة السياسة ذات الصلة في الاتحاد الأفريقي وفقًا للإجراءات القانونية الواجبة، للموافقة عليها في اجتماع التنسيق لمنتصف العام في يوليو 2025.

7. **يستحضر** بمبدأ المساهمات الطوعية للدول الأعضاء في وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، كما هو منصوص عليه في المقررات **Assembly/AU/Dec 6-32 (II)**، و**Assembly/AU/Dec 268-288 (XIV)**، و**Ext/Assembly/AU/Dec.1-4(XI)**؛ ويشيد بالدول الأعضاء المساهمة بالفعل، ويلاحظ القيود المالية الكبيرة التي تواجه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد؛ وفي هذا الصدد يكرر الحاجة الملحة إلى أن تنظر الدول الأعضاء في المساهمات الطوعية لضمان التمويل المتوقع والمستدام للتشغيل الأمثل لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد.

8. **يقر** بأهمية المشاركة المنسقة لأفريقيا في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (إسبانيا؛ يونيو 2025)؛ ويطلب من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والمؤسسات المالية ذات الصلة، إجراء مراجعة شاملة للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا 2015؛ ويكلف وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد بعقد عملية تشاورية لصياغة موقف أفريقي موحد.

9. **يستحضر** مقرر مؤتمر الاتحاد **Assembly/AU/Dec.283(VIV)** بشأن الحاجة إلى أن تتمتع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد بالمرونة والرشاقة اللازمتين لتنفيذ ولايتها؛ ويحيط علماً بالقيود التشغيلية المفروضة على وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد.

10. **يشجع** لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد بإجراء مشاورات مع اللجان الفرعية ذات الصلة للجنة الممثلين الدائمين ولجنة الخمسة عشر بغية استكشاف خيارات تمويل مبتكرة لشغل المناصب الحرجة التي تمت الموافقة عليها بالفعل في الهيكل، باستخدام تمويل الدول الأعضاء وشركاء التنمية.

11. **يستحضر** مقررات مؤتمر الاتحاد الأفريقي **Assembly/AU/Dec.852(XXXVI)** الصادر في فبراير 2023 ومؤتمر الاتحاد الأفريقي **Assembly/AU/Dec.9(XXXVII)** الصادر في فبراير 2024 بشأن توسيع الوجود الوطني والإقليمي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية –النيباد؛ ويلاحظ اهتمام بعض الدول الأعضاء باستضافة مكاتب بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية –النيباد على نفقتها

الخاصة ويشيد بجهود الوكالة في الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء بشأن توسيع حضور وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية –النيباد دون أي تكلفة إضافية على ميزانية مساهمات الدول الأعضاء، و**يطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/ النيباد اتخاذ الإجراءات القانونية المعمول بها لتنفيذ مشروع افتتاح المكاتب الوطنية.

12. **يشيد** بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية –النيباد لإنشاء منصة رقمية لأجندة 2063 كأداة قارية لتنسيق ومراقبة وتقييم والعمل كمنصة مستودع لرأس مال المعرفة وتبادل المعرفة وتدجينها والاتصال والدعوة وصنع القرار ويدعو الدول الأعضاء إلى الاستفادة من هذه الأداة المهمة.

13. **يحيط علماً** مع التقدير بالتقرير الذي قدمه فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي التنمية، والذي تم تقديمه واعتماده في اجتماع التنسيق نصف السنوي السادس (أكرا، غانا؛ 21 يوليو 2024) حول "الدور الفعال لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد في تقديم دفعة استثمارية لتمويل خطة التنفيذ العشرية الثانية للأجندة 2063 بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية".

14. **يستحضر** المقرر Assembly /AU/Dec.875(XXXVII) الصادر في فبراير 2024 والذي أشاد بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد لدورها في تصور مبادرة حشد الموارد وتطويرها لفريق أفريقيا كإطار لجهود حشد الموارد في جميع أنحاء القارة.

15. **يشيد** بمبادرة فريق أفريقيا كإطار استراتيجي لتفعيل خطة التنفيذ العشرية الثانية؛ ويؤيد جهود تعبئة الموارد المشتركة التي تقودها وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بالشراكة مع كيانات أخرى تابعة للاتحاد الأفريقي، بهدف تأمين التمويل المستدام والمبتكر لتنفيذ البرامج ذات الأولوية في إطار خطة التنفيذ العشرية الثانية؛ ويطلب من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية تقديم تحديثات منتظمة بشكل مشترك حول تنفيذ مبادرة فريق أفريقيا، بما في ذلك التقدم المحرز في تعبئة الموارد وتنفيذ البرامج وتقييم الأثر، إلى اجتماع التنسيق منتصف العام؛ **ويدعو** شركاء التنمية والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص إلى دعم مبادرة فريق أفريقيا بشكل نشط والتعاون مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في تعبئة الموارد والخبرة الفنية من أجل التنمية التحويلية في أفريقيا.

16. **يشيد** بجمهورية جنوب أفريقيا على نجاحها في عقد اجتماع مبادرة رؤساء الدول المناصرين للبنية التحتية في 9 فبراير 2025؛ ويرحب بإعادة تنشيط مبادرة رؤساء الدول الداعمين للبنية التحتية مع التركيز المتجدد على توسيع نطاق تعبئة الموارد من خلال الحوارات الرئاسية–

المستثمرين السنوية وإنشاء اجتماع سنوي لفريق العمل الفني لمبادرة رؤساء الدول الداعمين للبنية التحتية للتنسيق والرصد؛ ويحث الدول الأعضاء على إعادة تأكيد التزامها بأمانة مبادرة رؤساء الدول الداعمين للبنية التحتية من خلال المساهمات المالية والفنية وتعزيز نقاط الاتصال الوطنية من أجل التنسيق الفعال؛ ويدعو جمهورية جنوب أفريقيا إلى إشراك شركاء مجموعة العشرين وممولي التنمية الدوليين للاستفادة من رئاستها لمجموعة العشرين (2024–2025) في الدعوة إلى زيادة الاستثمارات في البنية التحتية في جميع أنحاء أفريقيا؛ ويطلب من فريق العمل الفني لمبادرة رؤساء الدول الداعمين للبنية التحتية إعادة تنظيم عملية مبادرة رؤساء الدول الداعمين للبنية التحتية وإنشاء إطار يعزز الدعم لأعضاء مبادرة رؤساء الدول الداعمين للبنية التحتية من أجل تسريع الانتهاء من المشروع وضمان التسليم في الوقت المناسب لمبادرات البنية التحتية.

17. **يدرك** الأهمية الحاسمة للبنية التحتية وربط النقل وتيسير التجارة في تحقيق أهداف التكامل والتنمية في أفريقيا؛ يشيد بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد لنجاحها في عقد أسبوع تطوير البنية التحتية لأفريقيا الثامن (26–29 نوفمبر 2024، في أديس أبابا.

18. **يشيد** بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد لتأمين تأييد الخطة الرئيسية لأنظمة الطاقة القارية كمشروع نموذجي في أجندة الاتحاد الأفريقي 2063.

19. **يشيد** بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد لتطويرها الورقة البيضاء وخارطة الطريق للذكاء الاصطناعي القاري، ووضع إطار حوكمة للذكاء الاصطناعي في أفريقيا وتعزيز مبادرة الأمن السيبراني وحوكمة البيانات الأفريقية لتعزيز المرونة السيبرانية الإقليمية؛ ويحث الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية للاستثمارات في الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والحوكمة الرقمية، وحماية الاقتصاد الرقمي في أفريقيا.

20. **يدرك** الإمكانات التحويلية للتكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني من أجل تنمية أفريقيا؛ يشيد بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد لتعاونها المبتكر مع ميتا؛ يهنئ بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد وميتا على تصميم و تطوير المنصة السحابية المتكاملة بالذكاء الاصطناعي، وهي أداة مخصصة لدعم رواد الأعمال الأفريقيين وتحديد موقع القارة للمستقبل؛ ويطلب من وكالة الاتحاد الأفريقي – النيباد وشركائها الفنيين والماليين إعداد وتقديم منتج السحابية المتكاملة بالذكاء الاصطناعي الكامل خلال قمة تنسيق الاتحاد الأفريقي القادمة في يوليو 2025 لتنظر فيه لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي التنمية.

21. **يهنئ** وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد على إطلاق تقرير توقعات الابتكار الأفريقي الرابع (AIO-2024)؛ ويحث الدول الأعضاء على تعزيز قدرتها على قياس العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

ويطلب من الدول الأعضاء معالجة الانخفاض في بيانات العلوم والتكنولوجيا والابتكار من خلال الاسراع بتعيين نقاط الاتصال للعمل بشكل وثيق مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد لتحسين جمع البيانات وقياسها في جميع أنحاء أفريقيا.

22. **يشيد** بمفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد بشأن صياغة واعتماد استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا 2034؛ **ويؤكد** على دور وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد في تنفيذ وتنسيق استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا 2034، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين؛ **ويحث** وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد على استكمال خطة التنفيذ وضمان التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب.

23. **يهنئ** الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتكنولوجيات الناشئة ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد على تعزيز التأثير التنموي للتكنولوجيات الناشئة في جميع أنحاء أفريقيا؛ **ويوجه** وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتكنولوجيات الناشئة لإعداد إطار تنظيمي يحكم اعتماد التقنيات الناشئة وتزويد الدول الأعضاء بالدعم الفني والسياسي لتوجيه الاعتماد.

24. **يشيد** بفخامة الرئيس بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، مناصر الاتحاد الأفريقي في مجال تمويل الصحة المحلية، لقيادته المثالية التي كانت مصدرًا للتوجيه الاستراتيجي والزخم لتعزيز أجندة تمويل الصحة المحلية في أفريقيا؛ **ويحيط علما** بالتقدم الذي أحرزته وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد في تشغيل مراكز تمويل الصحة الإقليمية في جميع أنحاء مجتمع الشرق الأفريقي، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، ومنظمة الصحة لغرب أفريقيا.

25. **يدعو** المجموعات الاقتصادية الإقليمية المتبقية إلى تسريع تشغيل مراكز التمويل الصحي الإقليمية لضمان عدم تخلف أي دولة عضو عن الركب في تحقيق أنظمة صحية مستدامة وعادلة.

26. **يستحضر** إعلان المؤتمر **Assembly/AU/Decl.4(XXXII)** الذي يؤكد على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز أنظمة التمويل الصحي المستدامة؛ **ويشيد** بفخامة الرئيس ويليام روتو، رئيس جمهورية كينيا، لإطلاق برنامج وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد للاستثمار والتمويل في قطاع الصحة في أفريقيا.

27. **يشجع** الدول الأعضاء التي تنفذ التزامات اجتماع القيادة الأفريقية على الاستفادة من هذه الآلية لتطوير وتنفيذ مشاريع الاستثمار الصحي ذات الأولوية لتحويل اقتصاد الصحة في أفريقيا.

28. **يشيد** بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد لتصور وتطوير برنامج العائد الديموغرافي

الأفريقي، وبرنامج الصحة الجنسية والإنجابية، الذي سيساهم في تعزيز النظم الصحية الوطنية والإقليمية، وتعزيز الوصول إلى رعاية صحية أكثر أمانًا وفعالية وكفاءة وسهولة الوصول إليها؛ **ويذكر** بمقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec. 629 (XXVII) ، بشأن استراتيجية الصحة في أفريقيا (2016–2030) وكذلك مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.591(XXVI) بشأن تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب.

29. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تسريع تنفيذ هذه المقررات، فضلاً عن السعي إلى مواءمة عمليات السياسات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والعائد الديموغرافي مع احترام القوانين الوطنية والثقافة والخصوصيات المجتمعية؛ **ويوجه** وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد ، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبالتنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، لإعداد تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مابوتو (2016–2030) وخارطة طريق الاتحاد الأفريقي لعام 2017 بشأن تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب، ووضع توصيات لتسريع التنفيذ خلال الفترة المتبقية.

30. **يشيد** بفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، لإنشاء مركز التميز التابع لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد بشأن تغير المناخ والقدرة على الصمود والتكيف في القاهرة، مصر؛ **ويطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد تسريع تشغيل المركز.

31. **يشيد** بفخامة الرئيس ويليام روتو، رئيس جمهورية كينيا، على التنظيم والاستضافة الناجحين لقمة المناخ الأفريقية، **ويشيد** بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد لاستجابتها في إنشاء معايير ذهبية لتعويضات الكربون في أفريقيا.

32. **يشجع** الدول الأعضاء على تبادل وجهات النظر وأفضل الممارسات بشأن أسواق الكربون، مع مراعاة مبدأ "المسؤوليات المشتركة والمتباينة في نفس الوقت" الذي يوجه الدول الأفريقية في العمل المناخي.

33. **يرحب** باعتماد إعلان كمبالا للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية واستراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية: 2026–2035؛ ويقر بالدور الحاسم الذي تلعبه أنظمة الأغذية الزراعية المرنة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة في أفريقيا؛ **ويلتزم** بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتحويل أنظمة الأغذية، بما يتماشى مع إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وإعلان كمبالا.

34. **يشيد** بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد، ومفوضية الاتحاد الأفريقي على دعمهما للدول الأعضاء في المشاركة بنشاط وفعالية في عملية ما بعد ملابو؛ **ويوجه** وكالة الاتحاد الأفريقي

للتنمية– النيباد لتنسيق وتسهيل تنفيذ إعلان كمبالا، والاستراتيجية وخطة العمل من قبل الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين.

35. **يرحب ويؤيد** "الخطوط التوجيهية لدمج أنظمة الأغذية الزراعية في الخطط والبرامج الوطنية"، التي وضعتها وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد ، كمورد قيم للدول الأعضاء؛ يوجه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد ، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بتقديم الدعم الفني وبناء القدرات للدول الأعضاء من أجل استخدام المبادئ التوجيهية في دمج أنظمة الأغذية في الخطط الوطنية، وتعبئة الموارد، بما في ذلك من شركاء إنمائيين لدعم جهود الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان كمبالا واستراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

36. **يطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد، بالتعاون مع مركز نظام الأغذية التابع للأمم المتحدة، دعم الدول الأعضاء لتحضير أنظمتها الغذائية الوطنية الثانية؛ يطلب كذلك من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء، تنسيق تطوير موقف أفريقي مشترك لمؤتمر القمة الثاني لنظم الأغذية التابع للأمم المتحدة، الذي سيعقد في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من 28 إلى 30 يوليو 2025.

37. **يهنئ** جمهورية جنوب أفريقيا على توليها أول رئاسة "إفريقية" لمجموعة العشرين في عام 2025؛ وإذ **يعترف** بمساهمات وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد الطويلة الأمد والبناءة في عمليات مجموعة العشرين، فضلاً عن وجودها في جنوب أفريقيا؛ **يطلب أن** يتم إدراج وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد في الوفد الرسمي للاتحاد الأفريقي إلى جميع اجتماعات مجموعة العشرين التي تعقد في جنوب أفريقيا خلال عام 2025، بما في ذلك قمة القادة.

38. يهنئ فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، على قيادته الاستثنائية للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي التنمية منذ فبراير 2023، **ويقرر** تمديد رئاسة لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي التنمية لمدة عام واحد حتى فبراير 2026.

39. **يشيد** بالتميز المستمر والمستدام لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد في تحقيق نتائج تنموية ملحوظة ويهنئ الرئيسة التنفيذية السيدة ناردوس بيكيلي توماس على قيادتها المتبصرة.

40. **يذكر** بأن عضوية لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي التنمية للفترة من فبراير 2023 إلى فبراير 2025 هي كما يلي:

إقليم الوسط	إقليم الشرق	إقليم الشمال	إقليم الجنوب	إقلم الغرب
1. الكاميرون	2. إثيوبيا	3. الجزائر *	4. ليسوتو	5. كوت ديفوار
6. جمهورية الكونغو الديمقراطية	7. كينيا	8. مصر *	9. ملاوي	10. غانا
11. جمهورية وسط أفريقيا	12. رواندا	13.	14. جنوب أفريقيا *	15. عينيا بيساو
16. غينيا الاستوائية	17. أغندا	18.	19. زامبيا	20. نيجيريا*
21. الجابون	22. تازانيا	23.	24. زيمبابوي	25. السنغال *

الأعضاء المبدئيون غير المتناوبين

ثمانية (8) رؤساء دول وحكومات يترأسون المجموعات الاقتصادية الإقليمية – 2025		
1	**المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا**	نيجيريا
2.	**المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا**	غينيا الاستوائية
3.	**الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية**	جيبوتي
4.	**اتحاد المغرب العربي**	ليبيا
5.	**السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى**	بوروندي
6.	**مجموعة تنمية الجنوب الأفر يقي**	زمبابوى
7	**مجموعة شرق افريقيا**	كينيا
8.	**تجمع دول الساحل والصحراء**	تشاد

41. **يقرر تمديد** العضوية الحالية للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد لمدة عام واحد حتى فبراير 2026.

42. **يذكّر بأنه** وفقًا لقواعد إجراءات وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد واستنادًا إلى المشاورات الإقليمية، فإن نواب رؤساء الدول والحكومات الأربعة لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد للفترة من فبراير 2023 إلى فبراير 2026 هم على النحو التالي:

- النائب الأول – إقليم الوسط: شاغر.
- الرئيس الثاني – الإقليم الجنوبي: جمهورية جنوب أفريقيا.
- النائب الثالث – الإقليم الغربي: شاغر.

- النائب الرابع/المقرر – الإقليم الشرقي: جمهورية رواندا (كرئيس منتهية ولايته للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد).

43. وفقًا للقواعد والإجراءات، **يحث** الإقليمين الوسط والغربي على اختتام مشاوراتهما وانتخاب ممثليهما في مكتب لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي التنمية.

مقرر بشأن

تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة المعنية بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، المقدم من فخامة جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون – الوثيقة Assembly/AU/12(XXXVIII)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بالتقرير الخامس والعشرين للجنة الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات العشرة المعنية بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة **ويجيز** نتائج الاجتماع الحادي عشر لوزراء الخارجية للجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة للاتحاد الأفريقي، الذي عقد في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يومي 9 و10 يونيو 2024.

2. **يستحضر** المقررات Assembly/AU/Dec.853(XXXVI),Assembly/AU/Dec.564(XXIV), Assembly/AU/Dec.724(XXXII). Assembly/AU/Dec.574(XXV),

3. **يؤكد** أن مسألة إصلاح الأمم المتحدة تعد أمرا بالغ الأهمية لضمان توافقها مع الحقائق الجيوسياسية المعاصرة والتحديات العالمية الناشئة. وفي هذا الصدد، تعد معالجة الظلم التاريخي الذي تواجهه أفريقيا، وخاصة غيابها عن فئة الأعضاء الدائمين ونقص تمثيلها الفادح في فئة الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أمرا ضروريا.

4. **يقرّ مع التقدير** بمشاركة لجنة العشرة، التي تواصل إحراز تقدم كبير في تعزيز الموقف الأفريقي المشترك والدفاع عنه ومناصرته، على النحو الموضح في إجماع إيزولويني وإعلان سرت لعام 2005 بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

5. **يشيد** بعقد الاجتماع خلال الأسبوع الرفيع المستوى للدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بين وزراء الخارجية للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ووزراء الخارجية للجنة العشرة للدول الأعضاء؛ بالإضافة إلى المناقشة الرفيعة المستوى الأولى لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن "حفظ السلم والأمن الدوليين: معالجة الظلم التاريخي وتعزيز التمثيل الفعال لأفريقيا" خلال رئاسة سيراليون للمجلس في شهر أغسطس.

6. **يرحب** بالدعم والزخم المتزايدين للموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وخاصة على النحو الوارد في الفقرة (أ) من الإجراء 39 من ميثاق المستقبل،

الذي يجيز ضرورة "معالجة الظلم التاريخي ضد أفريقيا كأولوية، مع اعتبار أفريقيا حالة خاصة، وتحسين تمثيل الأقاليم والمجموعات الأقل تمثيلا وتلك غير الممثلة".

7. **يؤكد من جديد** التزامه بالموقف الأفريقي المشترك، كما هو موضح في إجماع إيزولويني وإعلان سرت، باعتباره الخيار **الوحيد** القابل للتطبيق من أجل التمثيل الكامل لأفريقيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تظل المفاوضات الحكومية الدولية التي أنشئت بموجب القرار 557/62 المنصة الأكثر ملاءمة وشرعية لإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

8. **يؤكد** على أن التمثيل الكامل لأفريقيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعد إصلاحه يستلزم ما يلي:

1) ما لا يقل عن مقعدين (02) دائمين مع جميع صلاحيات وامتيازات العضوية الدائمة، بما في ذلك حق النقض، إذا تم الإبقاء عليه.
2) خمسة (05) مقاعد غير دائمة.
3) حق الاتحاد الأفريقي في اختيار ممثليه للانتخاب في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، للعمل باسمه ونيابة عنه.

9. **يطلب:**

1) من لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة العمل على أعلى المستويات السياسية، بما في ذلك مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، لتعزيز الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛
2) من لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة مواصلة تكثيف مشاركتها مع مجموعات المصالح والمجموعات الأخرى وأصحاب المصلحة، بناءً على التقدم المحرز في تعزيز الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، **يشجع** لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة على عقد اجتماعات رفيعة المستوى على هامش قمة الاتحاد الأفريقي؛
3) من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إدراج لغة مشتركة موجزة لتعزيز الموقف الأفريقي المشترك في بياناتها الوطنية الخاصة عند افتتاح الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2025، مع التأكيد على الدعوة إلى الإصلاح الشامل لمجلس

الأمن التابع للأمم المتحدة، وتفعيل الالتزام بتصحيح الظلم التاريخي ضد أفريقيا باعتباره أولوية ومعاملة أفريقيا كحالة خاصة؛

4) من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إعطاء الأولوية لقضية إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في التزاماتها ضمن السياسة الخارجية مع الشركاء غير الأفريقيين، مع التأكيد بشكل خاص على الحاجة إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي لا تزال أفريقيا تواجهه، ومعاملة أفريقيا كحالة خاصة وأولوية في عملية الإصلاح.

10. **يؤكد من جديد** التزامه الراسخ بالحفاظ على الوحدة والتضامن الأفريقي في جميع جوانب عملية إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك المشاركة داخل وخارج المفاوضات الحكومية الدولية، ومواصلة التحدث بشكل متجانس وبصوت واحد حول جميع جوانب عملية الإصلاح.

11. **يدعو** أفريقيا " إلى الدخول في مفاوضات قائمة على النصوص فقط شريطة أن يكون هناك إجماع مسبق بين الدول الأعضاء بشأن المجموعات الخمس للمفاوضات الحكومية الدولية وإطار متفق عليه يعالج قضية الظلم التاريخي ضد أفريقيا على نطاق واسع، ونموذج إصلاح يعالج بوضوح توسيع العضوية في فئتي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

12. **يؤكد** على ضرورة قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في نيويورك، ذات العضوية المزدوجة، بسحب مثل هذه العضوية من جميع مجموعات المصالح الأخرى، وخاصة تلك التي لها مواقف متضاربة تجاه الموقف الأفريقي المشترك، على النحو الموضح في إجماع إيزولويني وإعلان سرت وتجنب التعارض بين الموقف الأفريقي المشترك وآراء و/أو مواقف جماعات المصالح والمجموعات الإقليمية الأخرى.

13. **يرحب** بقرار عقد اجتماع وزاري لمجموعة العشرة في جمهورية زامبيا في يونيو 2025 واجتماع سفراء مجموعة العشرة قبل الاجتماع الوزاري في جمهورية سيراليون.

14. **يقرر** ما يلي:

1) ضرورة الإبقاء على الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بندًا استراتيجيًا على جدول أعمال المؤتمر وخطة عمله. وفي هذا الصدد، **يجدد التأكيد** على أهمية استمرار المفوضية في توفير التمويل والدعم اللازمين لتسهيل عمل لجنة العشرة، وضمان فعاليتها في تنفيذ ولايتها.

2) زيادة المخصصات في ميزانيات المفوضية وبعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لتوفير الأموال اللازمة لتسهيل أنشطة لجنة العشرة المعنية بإصلاحات الأمم المتحدة، وتمكين اللجنة من التعامل بشكل فعال مع الدول الأعضاء وجماعات المصالح وأصحاب المصلحة في عملية المفاوضات الحكومية الدولية. **ويؤكد** على أهمية مسألة التمويل لتمكين لجنة العشرة من الوفاء بمسؤولياتها وأهدافها التشغيلية. **ويشجع** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تقديم تمويل طوعي لدعم عمل لجنة العشرة.

3) أن لجنة العشرة ستواصل التمسك بولايتها حتى تحقق أفريقيا أهدافها فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

مقرر بشأن

لجنة رؤساء الدول والحكومات، المعنية بالمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، قدمه فخامة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية – الوثيقة Assembly/AU/13(XXXVIII)

إنّ المؤتمر،

1. **يحيط علما** بتقارير لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، برئاسة فخامة الرئيس محمد ولد الغزواني، رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية.

2. **يشيد** بقيادة فخامة الرئيس سيريل رامافوزا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ومناصر الاتحاد الأفريقي للوقاية من الأوبئة والتأهب والتصدي لها، بالإضافة إلى فخامة الرئيس محمد الشيخ الغزواني، رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية ورئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، في توجيههما للمركز عبر أنحاء القارة.

3. **يهنئ** المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها على التقدم المحرز في عام 2024، وخاصة استجابته لإعلان وإدارة تفشي مرض جدري القرود باعتباره حالة طوارئ صحية عامة تهدد الأمن القاري **ويهنئ** المركز على ذلك وعلى الجهود التعاونية في التعامل مع تفشي مرض ماربورغ والكوليرا ووباء غير معروف السبب وحمى لاسا وغيرها من الأوبئة؛

4. **يعرب عن قلقه العميق** إزاء العدد المتزايد من الأوبئة الجديدة، بما في ذلك مقاومة مضادات الميكروبات، التي تؤثر على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ والجدري المائي الذي يؤثر على ما يقرب من 50٪ من الدول الأعضاء؛ وفيروس ماربورغ؛ والكوليرا؛ ومرض إكس؛ وحمى الضنك؛ وحمى لاسا؛ وغيرها من التهديدات الناشئة التي قد تؤدي إلى أوبئة ذات أصل أفريقي إذا لم يتم إدارتها بشكل مناسب. وتتفاقم هذه التهديدات بسبب نقص الموارد البشرية والمالية، وضعف النظم الصحية، ونقص السلع الصحية الأساسية.؛

5. **يرحب** بتنفيذ المقرر Assembly/AU/Dec.835(XXXV) بشأن تفعيل الصندوق الأفريقي لمكافحة الأوبئة من خلال الموافقة على إطار عمله، والذي يهدف إلى إنشاء آلية مستدامة ومنسقة وشفافة للاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العامة. **ويوجه** المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها لتعبئة الموارد من أجل ضمان استجابة مستدامة ومنسقة وشفافة لحالات الطوارئ الصحية في أفريقيا.

6. **يقرّ ويؤكد** بقوة على الدور المحوري الذي يلعبه المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية في حماية الصحة العامة في أفريقيا من خلال توفير التوجيه الاستراتيجي والدعم للدول الأعضاء بفضل دوره كوكالة للصحة العامة في أفريقيا، وفقًا لنظامه الأساسي، والعمل بالتعاون مع المفوضية، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، والوكالة الأفريقية للأدوية، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى، في جميع جوانب الصحة العامة بما في ذلك المتعلقة بالتمويل الصحي المحلي والدولي، والتصنيع المحلي للسلع الصحية، وآلية المشتريات المشتركة الأفريقية، والمشاركة المجتمعية، ورقمنة أنظمة المعلومات الصحية، ومختلف الابتكارات الأخرى في مجال الصحة.

7. **يعرب عن قلقه** بشأن الافتقار إلى التنسيق والاستعداد بين الدول الأعضاء عند المشاركة في اجتماعات حوكمة الصحة العالمية، وخاصة تلك الخاصة بمختلف مبادرات الصحة العالمية وغيرها من المنتديات الصحية الدولية. حيث يؤدي هذا النهج المجزأ إلى إضعاف أجندة الصحة العالمية في أفريقيا.

8. **يلاحظ** التقدم المحرز في تنفيذ المقرر Assembly/AU/Dec.880(XXXVII) بشأن إنشاء إطار للمساءلة من أجل التنفيذ الفعال لأجندة لوساكا لتعزيز المبادرات الصحية العالمية نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة في أفريقيا.

9. **يهنئ** المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الخطوات الجديرة بالثناء التي اتخذتها نحو التصنيع المحلي للسلع الصحية في أفريقيا من خلال منصة التصنيع الصحي الأفريقي المنسق والتشغيل الفعال لآلية المشتريات المشتركة الأفريقية.

10. **يهنئ** البلدان الأفريقية التي تحرز تقدماً في مجال التصنيع المحلي، بما في ذلك الجزائر وبنين وبوتسوانا وبوركينا فاسو والكاميرون والرأس الأخضر وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإرتريا وإثيوبيا وغانا وغينيا وكينيا وليسوتو وليبيريا ومدغشقر وملاوي ومالي وموريشيوس والمغرب وموزمبيق وناميبيا ونيجيريا ورواندا والسنغال وسيراليون وجنوب أفريقيا والسودان وتنزانيا وتوجو وتونس، أوغندا وزامبيا وزيمبابوي في مجال التصنيع المحلي للقاحات والأدوية والتشخيص والأجهزة الطبية.

11. **يقرر** تسمية مبادرة تمويل التصنيع المحلي باسم "مبادرة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني لتمويل التصنيع المحلي للسلع الصحية في أفريقيا"، تقديرا لقيادة فخامة الرئيس ودعمه الثابت. الرئيس محمد ولد الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية ورئيس الاتحاد الأفريقي، في تعبئة 3.2 مليار

دولار أمريكي لدعم أجندة المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، للتصنيع المحلي للقاحات والأدوية والتشخيصات وغيرها من السلع الصحية.

12. **يلاحظ** العمل الجاري من قبل المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، لضمان اليقين والقدرة على التنبؤ بالطلب من خلال التزام الدول الأعضاء بشراء منتجات الشركات المصنعة الأفريقية في الأمد القريب من أجل استدامة الشركات المصنعة الحالية في أفريقيا.

13. **يعترف** بالجهود المستمرة التي يبذلها المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها لتعبئة الأموال من مختلف الشركاء لدعم الدول الأعضاء في الاستجابة لتفشي الأمراض المختلفة **ويدعو** أجهزة صنع السياسة في الاتحاد الأفريقي إلى زيادة تخصيص التمويل للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها بهيكل معتمد يتألف من 312 موظفًا على الأقل تدفع مرتباتهم الدول الأعضاء، مما سيضمن الأداء الكامل للمنظمة وقدرتها على الوفاء بولايتها.

14. **يطلب** من المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها توحيد صوت الدول الأعضاء في تمثيل أفريقيا ضمن المبادرات الصحية العالمية. و**يشجع أيضا** المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها على التقدم بطلبات العضوية في مجالس إدارة هذه المبادرات لدعم أجندة الصحة في أفريقيا بشكل أفضل. **ويوجه** المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها للتعاون مع المفوضية من أجل ضمان تمثيل أفريقيا في الركائز الصحية لمجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي وغيرها من المنتديات العالمية، والإبلاغ عن التقدم المحرز إلى أجهزة صنع السياسة في الاتحاد الأفريقي.

15. **يشجع** المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها على مواصلة دعم الدول الأعضاء في التفاوض على اتفاقية الوباء، والتي من المتوقع الانتهاء منها في جمعية الصحة العالمية لعام 2025، والإبلاغ عن التحديثات إلى الجمعية.

16. **يوجه** المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها لمواصلة قيادة أجندة لوساكا والعمل كأمانة لها، مع دعم برامج تمويل النظام الصحي المناسبة في أفريقيا، بما في ذلك زيادة تخصيص الموارد المحلية.

17. **يوجه أيضا** أمانة المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها لضمان تنفيذ الالتزامات المذكورة أعلاه والعمل كقناة للتعبير عن مصالح أفريقيا، والإبلاغ عن التقدم المحرز في الدورة العادية السابعة والأربعين للمجلس التنفيذي في يوليو 2025 والدورة العادية التاسعة والثلاثين للمؤتمر.

مقرر بشأن

التقرير السنوي لرئيس المفوضية بما في ذلك تقارير المناصرين المرفقة –

الوثيقة Assembly/AU/15 (XXXVIII)

إن المؤتمر؛

1. **يحيط** علماً مع التقدير بالتقرير السنوي لرئيس المفوضية ويعتمد محتواه.
2. **يحيط علماً** مع التقدير بالتقرير السنوي للرئيس، بما في ذلك تقارير المناصرين، **ويجيز** التوصيات الواردة فيه والتي سيتم تنفيذها رهنا باتباع الإجراءات القانونية الواجبة لتقييم آثارها المالية والقانونية والهيكلية.

مقرر

بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ

قدمه فخامة الدكتور ويليام ساموي روتو، رئيس جمهورية كينيا

الوثيقة Assembly/AU/16(XXXVIII)

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علما** بتقرير منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ، فخامة السيد ويليام روتو، رئيس جمهورية كينيا، **ويحيط علما أيضاً** بالتوصيات الواردة فيه؛
2. **يعرب عن تقديره** لجمهورية كينيا لتنسيقها عمل لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ، وتقديمها التوجيه السياسي والحفاظ على وحدة أفريقيا خلال مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ومؤتمر الأطراف التاسع عشر العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس؛
3. **ينوه مع التقدير** بدور سعادة السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنسيق وتنظيم أحداث تغير المناخ في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، مما عزز الإجراءات المناخية في أفريقيا وبالتالي رفع مكانة قارتنا؛
4. **يعرب عن تقديره** لجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية بصفتها رئيسة المؤتمر الوزاري الأفريقي للبيئة على القيادة والدعم السياسي الذي قدمته للمؤتمر الوزاري الأفريقي للبيئة؛ **ويشيد** بالدور الذي اضطلع به المؤتمر الوزاري الأفريقي للبيئة ومجموعة المفاوضين الأفريقيين حول تغير المناخ في التحضير والمشاركة في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين.
5. **ينوه مع التقدير** بعمل لجان المناخ الأفريقية (الجزر الأفريقية وحوض الكونغو والساحل)، ويدعو إلى تنسيق قوي من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل توسيع نطاق تنفيذ هذه المبادرات وتعزيز التأثيرات الإيجابية المنسقة في معالجة تغير المناخ في أفريقيا؛
6. **يؤكد من جديد** على الحاجة الملحة لتنفيذ نتائج قمة المناخ الأفريقية الأولى – إعلان نيروبي للقادة الأفريقيين بشأن المناخ والدعوة إلى العمل.
7. **يرحب** بتفعيل أمانة القمة الأفريقية للمناخ في مقر وزارة البيئة وتغير المناخ والغابات في نيروبي، كينيا بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

8. **يستحضر** مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.883 (XXXVII) الذي عرضت فيه جمهورية كينيا استضافة وتمويل مكتب أمانة قمة المناخ الأفريقية في نيروبي، بما في ذلك تنفيذ خارطة الطريق والهيكل الإداري.
9. **يرحب** بتفعيل أمانة قمة المناخ الأفريقية في مقر وزارة البيئة وتغير المناخ والغابات،، في نيروبي، كينيا بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.
10. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.883 (XXXVII) الذي التزم فيه رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بعقد قمة المناخ الأفريقية مرة كل عامين من خلال إعلان نيروبي للقادة الأفريقيين بشأن تغير المناخ والدعوة إلى العمل **ويطلب** من الدول الأعضاء أن تقدم عرضا لاستضافة قمة المناخ الأفريقية القادمة.
11. **يقرر** أن أمانة قمة المناخ الأفريقية ستدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع دولة عضو مضيفة لعقد قمم المناخ الأفريقية مرة كل عامين.
12. **يرحب** بعرض جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية استضافة قمة المناخ الأفريقية الثانية في مقر الاتحاد الأفريقي في أوائل سبتمبر 2025
13. **يوصي** أن يكون موضوع المؤتمر القادم حول تعبئة التمويل من أجل التكيف والقدرة على الصمود في أفريقيا.
14. **يشيد** بسعادة السيد موسى فكي محمد لقيادته المثالية في الطريقة التي عقدت بها مفوضية الاتحاد الأفريقي المؤتمر الأفريقي الأول لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن أسواق الكربون الذي عقد في الفترة من 24 إلى 26 يوليو 2024 في مقر الاتحاد الأفريقي، و**يجيز** خطة عمل أفريقيا بشأن أسواق الكربون **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تسريع تنفيذ خطة العمل هذه؛
15. **يهنئ** فخامة الرئيس إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، وسعادة السيد مختار باباييف، رئيس مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، على استضافة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بنجاح، وتقديم دعوات حاسمة ومتجددة لتحقيق أهداف مناخية وطنية أكثر طموحًا من أجل المضي قدمًا في أجندة عمل مناخية شاملة، وخاصة تفعيل صندوق الخسائر والأضرار والمادة 6 من اتفاق باريس؛
16. **يرحب** بالتجديد التاريخي للمؤسسة الدولية للتنمية وإعلان البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف الكبرى في العالم عن زيادة تمويل المناخ للدول المنخفضة والمتوسطة الدخل ليصل إلى 120 مليار دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2030.

17. **يعرب عن قلقه البالغ** إزاء عدم موافقة الدول المتقدمة على تعبئة 1,3 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030 وهو الحد الأدنى المطلوب لمعالجة إجراءات تغير المناخ الفورية في أفريقيا وغيرها من الدول النامية ذات القدرة الأقل على التكيف مع التأثيرات؛ **ويرحب** بقرار مناقشة خارطة الطريق صوب 1,3 تريليون دولار مع التركيز على زيادة تمويل المناخ لدعم انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والمسارات المرنة في مواجهة تغير المناخ، من خلال أدوات وتدابير لا تترتب عليها ديون لخلق نظام مالي في النظام المالي الدولي.

18. **ينوه** بإطلاق خارطة طريق باكو للتكيف التي تهدف إلى تعزيز التقدم بما يتماشى مع الفقرة 1 من المادة 7 من اتفاق باريس ودعم تنفيذ العناصر الموضحة في الفقرة 38 من المقرر CMA.5/2 ويطلب من الهيئات الفرعية وضع طرائق للعمل بموجب خارطة الطريق؛

19. **يسلط الضوء** على أهمية مؤتمر الأطراف الثلاثين القادم في بيليم، البرازيل في بناء الثقة بشكل أكبر ومعالجة الاحتياجات لتأمين الطموح وتنفيذ جميع جهود العمل المناخي بحلول عام 2030 في ضوء طموحات باكو وتعهداتها؛

20. **ينوه كذلك** بامتنان بالإعلانات والتعهدات الطموحة التي قدمت خلال مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين ؛

21. **يعرب عن قلقه** إزاء الإجراءات والسياسات والضرائب الأحادية الجانب القائمة على المناخ والبيئة وتأثيراتها المحتملة على الصادرات والتجارة الأفريقية؛ ويدعو إلى إجراء حوار حول تدابير مثل آلية تعديل حدود الكربون في الاتحاد الأوروبي، ولوائح إزالة الغابات في الاتحاد الأوروبي، وقانون الحد من التضخم، من بين أمور أخرى لفهم آثارها على الاقتصادات الأفريقية، بما في ذلك الرخاء المشترك في الانتقال إلى انخفاض الاحتباس الحراري والقدرة على التكيف مع المناخ في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة.

22. **يدعو** جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى تعزيز النتائج نحو الرخاء المشترك في إطار برنامج عمل الانتقال العادل، بما في ذلك من خلال إطار الانتقال العادل الذي يعزز التعاون الدولي التمكيني الذي يعالج أوجه القصور الهيكلية والنظامية في المساهمة الفعالة من جانب البلدان الأفريقية في التحولات؛ **ويؤكد** على أهمية الانتقال العادل والمنظم والمنصف من أنظمة الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري؛

23. **يؤكد** على عمل لجان المناخ الأفريقية وبرنامج المناخ والتنمية في أفريقيا في تنسيق تنفيذ استجابة أفريقيا لتغير المناخ ويدعو إلى تنسيق قوي من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل

توسيع نطاق تنفيذ هذه المبادرات وتعزيز التأثيرات الإيجابية المنسقة في معالجة تغير المناخ في أفريقيا.

24. **يشيد** بالبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد على الدعم الذي يقدمه لمفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال تغير المناخ، بما في ذلك المساهمات في الجناح الأفريقي خلال مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

25. **يوجه البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد** بالانضمام إلى برنامج المناخ والتنمية في أفريقيا تحت قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ إجراءات المناخ في أفريقيا.

26. **ينوه مع التقدير** بالدعم التكميلي الذي قدمه جميع الشركاء لمجموعة المفاوضين الأفريقيين، وخاصة من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، وبرنامج المناخ من أجل التنمية في أفريقيا، غير ذلك من الشركاء؛

27. **يشيد** بمفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/ النيباد والقدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر لفعالية جناح أفريقيا في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين **ويطلب** منها جميعا مواصلة دعم الشراكة المؤسسية لجناح أفريقيا والانضمام إليها في مؤتمرات الأطراف اللاحقة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

28. **يحث** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على ضمان أن تكون مجموعة المفاوضين الأفريقيين ممثلة ولديها مندوبون رسميون من كل دولة عضو في الاتحاد الأفريقي ؛ و**يشدّد** على الأهمية القصوى للتوافق مع التمثيل المتساوي لجميع المجموعات الإقليمية الفرعية الأفريقية في مختلف الهيئات والصناديق المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاق باريس الملحق بها، **ويطلب** من رئيس مجموعة المفاوضين الأفريقيين أن يضمن التنفيذ الكامل لهذا التمثيل المتساوي م نأجل ضمان الشمولية.

29. **يحث أيضًا** مجموعة المفاوضين الأفريقيين على التركيز على المفاوضات بروح مبدأ التبعية وترك إعداد البرامج لمفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية/ النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها؛

30. **يفوض** اللجنة الفرعية المعنية بالقضايا البيئية التابعة للجنة الممثلين الدائمين للاتحاد الأفريقي بتنقيح جميع الوثائق التي ستنظر فيها الدورات المستقبلية للجنة تنسيق رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين وفقًا لقواعد الإجراءات التي تحكم مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي.

31. **يثمن** جهود مفوضية الاتحاد الأفريقي في معالجة القيود المرتبطة بالوصول إلى تمويل المناخ **ويشيد** بمفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء في تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي لتغير المناخ والتنمية المرنة وخطة العمل (2022–2032) وخطة عمل التعافي الأخضر؛

32. **يناشد** الدول الأعضاء بوضع استراتيجيات وطنية شاملة ومتماسكة للمعادن الحرجة أو الخضراء وأسواق الكربون بما يتماشى مع رؤى وأولويات التنمية الأوسع والنظر في سلسلة القيمة بأكملها من الاستكشاف إلى الاستخدام النهائي؛ وتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية للمعادن الحرجة أو الخضراء وأسواق الكربون؛

33. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي الإسراع بتنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي لتغير المناخ والتنمية المرنة، وخطة عمل الاتحاد الأفريقي للتعافي الأخضر وإعلان نيروبي للقادة بشأن تغير المناخ، ويحث الشركاء الإنمائيين ووكالات التمويل القارية على دعم هذه الجهود.

34. **يحيط علماً** بإطلاق مبادرة التصنيع الأخضر في أفريقيا في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في عام 2023، بهدف تعزيز التحول الأفريقي الشامل من خلال التصنيع الأخضر، بما يتماشى مع إعلان نيروبي بشأن تغير المناخ ودعوة القادة الأفريقيين إلى العمل لعام 2023؛

35. **يرحب** بإنشاء أمانة مبادرة التصنيع الأخضر في أفريقيا كذراع فني للإشراف على العمليات اليومية وتنسيق وضع السياسات القارية ودفع تنفيذ مبادرة التصنيع الأخضر في أفريقيا، **ويطلب** من أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية دعم تنفيذ مبادرة التصنيع الأخضر في أفريقيا، **ويدعو** الشركاء الإنمائيين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة إلى تقديم المساعدة اللازمة لضمان التنفيذ الناجح لمبادرة التصنيع الأخضر في أفريقيا؛

36. **يطلب** من فخامة الدكتور وليام ساموي روتو، رئيس جمهورية كينيا ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ، بالإشراف على تنفيذ هذا المقرر وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى الدورة العادية المقبلة للمؤتمر.

37. **وإذ يستحضر** مقرر المؤتمر AssemblyAU/Dec.15(XVI) Add.3، الذي جعل التنوع البيولوجي أحد أولويات الاتحاد الأفريقي، **يدرك** أهمية الاقتصاد الحيوي في سبل العيش والنمو الاقتصادي في أفريقيا، ويقرر عقد قمة أفريقية حول التنوع البيولوجي في عام 2025 من أجل جذب

الاستثمارات وتحفيز التجارة المنظمة في التنوع البيولوجي، وضمان استدامة الموارد البيولوجية ودعم المجتمعات المعتمدة عليها في القارة، ويوجه مفوضية الاتحاد الأفريقي بتعبئة الموارد اللازمة لذلك وإرسال دعوة إلى الدول الأعضاء لتقديم عرض الاستضافة.

38. **يناشد أيضًا** الشركاء بدعم عقد القمة الأفريقية الأولى للتنوع البيولوجي لتحقيق فوائد قارية وعالمية.

39. **يشجع** الدول الأعضاء **أيضًا** على إعطاء الأولوية لزيادة استثمارات تمويل المناخ في الزراعة والقطاعات ذات الصلة الموجهة إلى منتجي الأغذية، وخاصة صغار المزارعين للمساعدة في تعزيز قدرتهم على التكيف لمكافحة تأثير تغير المناخ.

40. **يسلط الضوء** على الحاجة الملحة إلى معالجة التنقل البشري في سياق تغير المناخ والبيئة، فضلاً عن الاستفادة من الفرص المتاحة لمعالجة التنقل في التكيف والتحولات العادلة نحو التنمية المستدامة طويلة الأجل؛ ويحث البلدان الأفريقية على العمل بشكل تعاوني مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في جهودها الرامية إلى تعزيز إعلان كمبالا الوزاري حول الهجرة والبيئة وتغير المناخ.

41. **يحيط علمًا** بالتكرار المتزايد وكثافة الكوارث في أفريقيا مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير، **وينوه** بالجهود الجارية لوقف آثار هذه الكوارث من خلال التنمية المستنيرة بالمخاطر، وتطوير السياسات والمؤسسات المسؤولة عن الحد من مخاطر الكوارث في الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وإعداد برنامج نظام الإنذار المبكر متعدد المخاطر والعمل المبكر في أفريقيا وإنشاء غرف عمليات ذات صلة في مفوضية الاتحاد الأفريقي وتوسيع ذلك ليشمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، والإعداد الجاري لتقارير المراجعة الثنائية التي توثق حالة الحد من مخاطر الكوارث في أفريقيا.

42. **يقدر** دور مناصر الاتحاد الأفريقي في إدارة مخاطر الكوارث، فخامة السيد فيليبي جاسنتو نيوسي، رئيس جمهورية موزمبيق، وخاصة فيما يتعلق بتحسين الدعوة لإدارة مخاطر الكوارث. **ويحيط علما** أيضا بمبادرة الإنذار المبكر للجميع التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة.

43. **يحيط علما** بالوتيرة المتزايدة لشدة الكوارث في أفريقيا مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير وأهمية تعزيز تدابير التكيف في جميع أنحاء القارة. **وينوه** بالحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال التكيف مع تغير المناخ.

44. **يدعو** الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الإسراع بإنشاء آلية القدرات المدنية القارية للتأهب للكوارث والتصدي لها.

45. **يقرر** أن برنامج نظام الإنذار المبكر متعدد المخاطر والعمل المبكر في أفريقيا هو الوسيلة الأساسية في أفريقيا لتنفيذ أنشطة الإنذار المبكر بما في ذلك تطبيق مبادرة الإنذار المبكر للجميع.

46. **يلاحظ بارتياح** نتائج الاجتماع الرئاسي رفيع المستوى الذي عقد خلال مؤتمر قمة قادة العالم في إطار المؤتمر التاسع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والذي عقد بالاشتراك مع فخامة السيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، ورئيس لجنة مناخ حوض الكونغو، وفخامة الدكتور ويليام روتو، رئيس جمهورية كينيا، ومنسق لجنة المناخ في حوض الكونغو، والدكتور أكينوومي أ. أديسينا، رئيس مجموعة البنك الأفريقي للتنمية.

47. **يقرر** عقد اجتماع مائدة مستديرة للمانحين لتمويل المشاريع، بما في ذلك الخطط الاستثمارية للصندوق الأزرق لحوض الكونغو على هامش الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في بيليم، البرازيل.

48. **يحيط علما** أنه في حين توفر أفريقيا سلعًا عامة بيئية عالمية، فإن ناتجها المحلي الإجمالي لا يأخذ في الاعتبار رأس مالها الطبيعي الهائل، مما يقلل بشكل كبير من تقدير الناتج المحلي الإجمالي والثروة في أفريقيا؛

49. **يقر** بالحاجة إلى التقييم السليم للأصول الطبيعية في أفريقيا لجذب تدفقات مالية أكبر، وتحسين التصنيف الائتماني، وتوسيع نطاق وصول البلدان إلى التمويل الأخضر للاستثمار المقاوم للمناخ؛

50. **يحيط علماً** بنتائج المؤتمر الـ16 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي عقد في الفترة من 2 إلى 13 ديسمبر 2024 في الرياض، المملكة العربية السعودية، **ويهنئ** المملكة العربية السعودية على استضافة مؤتمر الأطراف بنجاح.

51. **يرحب** بإطلاق مبادرة شراكة الرياض العالمية لمواجهة الجفاف التي تلقت أكثر من 12 مليار دولار من التبرعات المعلنة.

52. **يرحب** بنتائج الحدث الجانبي رفيع المستوى الذي عقد في باكو، أذربيجان، خلال قمة زعماء العالم في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين حول "قياس الثروة الخضراء لأفريقيا" وتأثيرها على سياسة المناخ والتحولات الخضراء؛

53. **يرحب** بالتعهدات المالية خلال مؤتمر الأطراف لدعم مبادرة الجدار الأخضر العظيم، **ويدعو** إلى اتباع نهج أكثر تنسيقًا تحت رعاية مفوضية الاتحاد الأفريقي، لضمان إشراف قاري على المبادرات التي تغطي منطقة الساحل والصحراء والجنوب الأفريقي (السادك).

54. **يطلب** من المفوضية والمؤسسات الأفريقية الأخرى دعم المجموعة الأفريقية للمفاوضين والتصحر في بلورة موقف مشترك استعدادًا للدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المقرر عقدها في منغوليا، من خلال تقديم الدعم المالي والفني لتنظيم الاجتماعات التحضيرية الأفريقية في عام 2026 وتوفير وبناء القدرات وتبادل المعرفة بالتعاون مع اتفاقيات ريو الأخرى.

55. **يدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية إلى إنشاء فريق فني من الخبراء للتعاون مع البلدان والمناطق النامية الأخرى في العالم، وخاصة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك آسيا، لتشكيل تحالف عالمي قوي لضمان إدراج رأس المال الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول.

56. **يهنئ** جمهورية جنوب أفريقيا على توليها رئاسة مجموعة العشرين لعام 2025؛ **ويحيط علماً** بالأولويات والمخرجات المقترحة لرئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العمل المعنية بالبيئة والاستدامة المناخية التابعة لمجموعة العشرين ويطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي عقد اجتماع تشاوري مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للتداول بشأنها قبل الاجتماع الأول لمجموعة العمل المعنية بالبيئة والاستدامة المناخية التابعة لمجموعة العشرين في مارس 2025.

57. **يهنئ** فخامة الدكتورة سامية سولوهو حسن، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة على استضافتها الناجحة لقمة رؤساء الدول الأفريقيين في دار السلام ومناصرتها مهمة 300 وحلول الطهي النظيف في أفريقيا؛ **ويقدر** دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية ومجموعة البنك الدولي في استضافة قمة الطاقة الأفريقية لمهمة 300؛

58. **يجيز** إعلان دار السلام بشأن قمة الطاقة الأفريقية لمهمة 300 بشأن توفير الوصول إلى الكهرباء لـ 300 مليون شخص في أفريقيا بحلول عام 2030؛

59. **يشجع** المفوضية على التعاون مع الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والبنك الأفريقي للتنمية، والشركاء الآخرين في تنفيذ إعلان دار السلام؛

60. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ الإعلان، مع تسليط الضوء على الإنجازات والتحديات الرئيسية والتوصيات لمزيد من العمل.

مقرر بشأن
اعتماد مشاريع الصكوك القانونية

إن المؤتمر؛

1. **يحيط علماً** بتوصيات المجلس التنفيذي بشأن بحث واعتماد مشاريع الصكوك القانونية؛
2. **يعتمد** مشاريع الصكوك القانونية على النحو التالي:

1) مشروع اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛
2) مشروع النظام الأساسي للوكالة الأفريقية لسلامة الأغذية؛
3) مشاريع الملاحق ببرتوكول الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية المتعلقة بالتجارة الرقمية:
   أ) مشروع الملحق بشأن قواعد المنشأ
   ب) مشروع الملحق بشأن الهويات الرقمية
   ج) مشروع الملحق بشأن المدفوعات الرقمية عبر الحدود
   د) مشروع الملحق بشأن نقل البيانات عبر الحدود
   هـ) مشروع الملحق بشأن معايير تحديد الأسباب المشروعة والقانونية للمصلحة العامة للإفصاح عن رمز المصدر
   و) مشروع الملحق بشأن السلامة والأمن عبر الإنترنت
   ز) مشروع الملحق بشأن التكنولوجيات الناشئة والمتقدمة
   ح) مشروع الملحق بشأن التكنولوجيا المالية
4) مشروع النظام الأساسي للآلية الأفريقية للقدرات المدنية لمواجهة الكوارث والتأهب لها

3. **يدعو** الدول الأعضاء إلى التصديق على الصكوك القانونية، حيثما ينطبق ذلك، لضمان التعجيل بدخولها حيز التنفيذ، وتنفيذها.

مقرر بشأن

تعيين خمسة (5) أعضاء في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

إن المؤتمر؛

1. **يحيط علماً** بتقرير المفوضية عن انتخاب خمسة (5) أعضاء في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛
2. **ينتخب ويعين** الدول الأعضاء الأربعة (4) في مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي لولاية مدتها **ثلاث (3) سنوات** على النحو التالي:

رقم	البلد	الإقليم
.1	الكاميرون	الوسط
.2	إثيوبيا	الشرق
.3	إسواتيني	الجنوب
.4	نيجيريا	الغرب

3. **يحيط علما** بتأجيل انتخاب عضو في مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي من إقليم الشمال إلى الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للمجلس التنفيذي.

4. يقرر تفويض سلطة التعيين بشكل استثنائي إلى الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للمجلس التنفيذي لتعيين العضو المنتخب في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من إقليم الشمال."

مقرر

بشأن تعيين أعضاء هيئة الحكماء

إنّ المؤتمر؛

1. **يستحضر** المادة 11 من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، التي تنص على إنشاء هيئة الحكماء لدعم جهود مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية، وخاصة في مجال منع النزاعات والوسائل اللازمة لعملها والتي اعتمدها مجلس السلم والأمن في اجتماعه المائة الذي عُقد في 12 نوفمبر 2007؛

2. **يستحضر كذلك** مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.824(XXXV) المعتمد خلال الدورة العادية الخامسة والثلاثين للمؤتمر التي عقدت في أديس أبابا في فبراير 2022 والمقرر EX.CL/Dec.1183(XLI) الصادر عن الدورة العادية الحادية والأربعين للمجلس التنفيذي، واللذان تم بموجبهما تعيين لجنة الحكماء الخامسة لمدة ثلاث سنوات انتهت في فبراير 2025؛

3. **يعرب عن تقديره البالغ** للتفاني والتضحية والمساهمات البارزة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في جميع أنحاء القارة من خلال الدبلوماسية الوقائية وبعثات تقصي الحقائق وجهود الوساطة التي بذلها الأعضاء المنتهية ولايتهم وهم:
   - سعادة دوميتيان ندايزي (بوروندي)،
   - سعادة عمرو محمود أبو زيد موسى (مصر)،
   - سعادة القاضية (المتقاعدة) إفي أوور (كينيا)،
   - البروفيسور بابكر كانتي (السنغال)،
   - وسعادة السفيرة فومزيل ملامبو نجوكا (جنوب أفريقيا)

4. **يشيد** بالعمداء العامين والإقليميين للسلك الدبلوماسي الأفريقي في أديس أبابا لتسهيلهم عملية الاختيار الشفافة والتشاورية للجنة الحكماء السادسة؛

5. **يدرك** التعقيدات المتزايدة والتهديدات الناشئة للسلم والأمن في أفريقيا، والتي تتطلب لجنة تتمتع بالموارد الكافية والتمكين والاستباقية وقادرة على التكيف مع التحديات المتطورة والوفاء بولايتها بشكل فعال؛

6. **يقرر**، وفقا للمادة 11(2) من بروتوكول مجلس السلم والأمن، تعيين الشخصيات التالية التي تتمتع باحترام واسع كأعضاء في اللجنة السادسة للحكماء لولاية مدتها ثلاث سنوات، اعتبارًا من فبراير 2025:

- **إقليم وسط أفريقيا:** سعادة السفير دوميتيان ندايزي، الرئيس السابق لجمهورية بوروندي (أعيد تعيينه)؛
- **إقليم شرق أفريقيا:** سعادة القاضية (المتقاعدة) إفي أوور، جمهورية كينيا (أعيد تعيينها)؛
- **إقليم الجنوب الأفريقي:** سعادة القاضية فومزيل ملامبو نجوكا، جمهورية جنوب أفريقيا (أعيد تعيينها).

7. **يوجه** رئيس المفوضية الجديد بالتشاور مع إقليمي غرب وشمال أفريقيا لاختيار مرشح واحد (1) لكل إقليم لهذه المناصب الشاغرة بناء على توافق الآراء، وتقديم ذلك إلى الدورة العادية السابعة والأربعين للمجلس التنفيذي؛

8. **وفقًا** للمادة 4(2) من قواعد إجراءات المؤتمر بشأن تفويض السلطات، **يقرر تفويض** الدورة العادية السابعة والأربعين للمجلس التنفيذي سلطة تعيين ممثلين من إقليمي غرب وشمال أفريقيا لاستكمال تشكيل اللجنة السادسة للحكماء؛

9. **يؤكد** على الأهمية الحاسمة لتزويد لجنة الحكماء بالدعم المؤسسي والمالي واللوجستي اللازم لضمان قدراتها التشغيلية الكاملة واستقلالها في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك ما يلي:

- تعزيز بعثاتها الدبلوماسية الوقائية، ومبادرات تقصي الحقائق، والمشاركة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والقاريين؛
- تعزيز قدرتها على التصرف بسرعة في المناطق المعرضة للنزاع من خلال آليات الإنذار المبكر والاستجابة المستهدفة؛
- توسيع نطاق وصولها إلى موارد دعم الوساطة والبحوث والخبرة من أجل وضع استراتيجيات قابلة للتنفيذ لمنع النزاعات وحلها.

10. **يحث** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد على تقديم تعاونها الكامل وتسهيل عمل اللجنة بروح المسؤولية المشتركة عن السلم والأمن في القارة؛

11. **يطلب** من رئيس المفوضية إعطاء الأولوية لتخصيص الموارد الكافية للجنة الحكماء في الميزانية السنوية وتعبئة الدعم الإضافي من الشركاء لتعزيز عملها، وخاصة في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة.

مقرر

بشأن التقرير عن تفعيل جائزة مركز التميز الإقليمي لمكافحة الجوع وسوء التغذية في كوت ديوقوار لتعزيز التغذية والأمن الغذائي (بند اقترحته جمهورية كوت ديفوار) الوثيقة.
Assembly/AU/21(XXXVIII)

إنّ المؤتمر؛

1. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.892 XXXVII بشان تقارير مناصري وقادة التغذية الأفريقيين وتمديد ولاية (2024– 2026) لجلالة الملك ليتسي الثالث، ملك ليسوتو، مناصر الاتحاد الأفريقي للتغذية من أجل مواصلة تعبئة الدول الأعضاء لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للتغذية والالتزامات المتعهد بها بموجب إعلان ملابو.
2. "**يرحب** مرة أخرى بقيادة فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار لدعوته أقرانه اعتماد موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2022 بشأن التغذية والأمن الغذائي ، ولعقد الاجتماع الرفيع المستوى حول التغذية الذي اشترك في تنظيمه كوت ديفوار والاتحاد الأفريقي في 8 ديسمبر 2022 بحضور صاحب الجلالة ليتسي الثالث، ملك ليوسوتو.
3. **يحيط علما** بالإعلان Assembly/AU/Decl.3 XXXVII الصادر في أبيدجان حول موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2022 بشأن التغذية والذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات من أجل "تسريع وتيرة الاستثمار والتنفيذ والتنسيق من أجل تحسين التغذية في أفريقيا".
4. **يقرر** إنشاء "جائزة التميز المشتركة بين كوت ديفوار والمجموعة الاقتصادية الإقليمية لدول غرب أفريقيا من أجل تعزيز التغذية والأمن الغذائي" التي تهدف إلى تكريم الأحياء والمؤسسات والهيئات العامة أو الخاصة والمنظمات غير الحكومية التي تقوم بأنشطة تسهم إسهاما كبيرا، من خلال إجراءات ملموسة، في الحد من سوء التغذة والجوع في أفريقيا والعالم.
5. **يعتمد** التدابير الرئيسية التي اتخذتها كوت ديفوار لتفعيل هذه الجائزة، التي تمثل استمرارا لإجراءات المركز الإقليمي للتميز في مكافحة الجوع وسوء التغذية الذي تم وضعه تحت تصرف أفريقيا والذي تتمثل مهمته في تحديد الممارسات الجيدة في مكافحة الجوع وسوء التغذية في أفريقيا والاستجابة لضرورة بناء قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في إطار الشراكة بين بلدان الجنوب.
6. **يوافق** على الشروط التشغيلية لهذه الجائزة والتي ستكون كما يلي:

- ستمنح مبلغ 100 مليون فرنك أفريقي أو حوالي 152000 يورو، كل سنتين، ابتداءً من عام 2027، يقسم بين واحد أو اثنين أو ثلاثة متلقين على الأكثر.

- ستمول عن طريق الفوائد الناتجة عن وضع هبة أولية تهدف إلى ضمان استمراريتها لمدة 20 سنة على الأقل. وستمول دولة كوت ديفوار راس المال هذا.
- ستكون تحت رعاية رئيس دولة أفريقي سابق يجسد قيمه وأهدافه.
- سيديرها مركز التميز الإقليمي لمكافحة الجوع وسوء التغذية ومقره في أبيدجان، وهو الهيكل التنفيذي للجائزة.

7. **يشجع** كوت ديفوار على توحيد التفاصيل المحددة لهذه الجائزة وطرائق عملها لضمان تنفيذها الفعال بحلول عام 2027.
8. **يظل على يقين** أن "جائزة كوت ديفوار للتميز في مكافحة الجوع وسوء التغذية من أجل تعزيز التغذية الأمن الغذائي" ستدعم العمل القاري من أجل التغذية.

مقرر
بشأن استضافة المؤتمر الأفريقي الثالث للتنفيذ والشراكة في مجال المياه
من 27 إلى 29 مايو 2025 في لوساكا، زامبيا
(بند اقترحته جمهورية زامبيا)
الوثيقة Assembly/AU/22(XXXVIII)

إنّ المؤتمر،

1. **يستحضر** نتائج الدورة العادية الخامسة للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والمياه والبيئة، التي عقدت في نوفمبر 2023، والتي تؤكد الدور الرئيسي للدول الأعضاء وتشجعها على المشاركة بنشاط في العمليات الجارية لصياغة رؤية وسياسة بشأن المياه في أفريقيا لفترة ما بعد عام 2025؛

2. **يستحضر كذلك** المقرر EX.CL/Dec.1234(XLIV)، الفقرة II/39، الذي يحث مفوضية الاتحاد الأفريقي على وضع رؤية وسياسة للمياه في أفريقيا توفران إطاراً استراتيجياً من أجل تحقيق الأمن المائي الشامل للجميع وقادر على التكيف مع المناخ في القارة في فترة ما بعد 2025؛

3. **يحيط علما أيضًا** بقيادة جمهورية زامبيا لاستضافة المؤتمر الأفريقي الثالث للتنفيذ المعني بالمياه والصرف الصحي في الفترة من 27 إلى 29 مايو 2025، وذلك في إطار التنفيذ الجزئي لمقرر المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه GA/13/2023/CAI/1 بشأن إجراء عملية حوار متعدد المستويات من أجل:

أ) ضمان الحصول على مدخلات واسعة وفاعلة من أصحاب المصلحة في تحديد أولويات المقترحات الفنية وصياغة إطار عمل للرؤية والسياسة الأفريقية بشأن المياه بعد عام 2025؛

ب) ضمان الملكية السياسية الرفيعة المستوى للرؤية والسياسة، وبالتالي الالتزام بتحقيقها بفاعلية من خلال التركيز على وضع دراسة جدوى لاقتصاد المياه والصرف الصحي كعامل نجاح أساسي للسياسة المالية الوطنية، من بين أمور أخرى؛

ج) ضمان أن تكون الرؤية والسياسة الأفريقية للمياه بعد عام 2025 متوافقة مع أجندة 2063 ومعتمدة كإطار تنفيذي لها.

4. **يدعو إلى** المشاركة الواسعة النطاق وإشراك جميع أصحاب المصلحة للمشاركة في المؤتمر الأفريقي الثالث للتنفيذ والشراكة لمراجعة المشروع الأولي للرؤية والسياسة الأفريقية بشأن المياه بعد عام 2025 من أجل ضمان الأمن المائي الشامل والمرن في مواجهة تغير المناخ في القارة؛

5. **يطلب من** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والمفوضية، والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، والبنك الأفريقي للتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والشركاء الإنمائيين والفنيين والتنسيقيين والتنفيذيين والقطاع الخاص، دعم التحضير للمؤتمر والإجراءات النهائية بشأن نتائجه بفاعلية و**يؤكد من جديد** الحاجة إلى ضمان القيادة السياسية القوية لأنشطة التنفيذ بعد المؤتمر والالتزام بها ودعمها؛

6. **يحيط علما كذلك** بالفرصة المتاحة للربط الرأسي بين إطار عمل موضوع الاتحاد الأفريقي بشأن المياه لعام 2026 ومؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2026 من أجل تسريع تنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة والمياه النظيفة والصرف الصحي. إن الاستفادة من هذه الفرصة ستضع الموقف الأفريقي الموحد خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2026 في مركز المناقشات العالمية حول ما يجب القيام به للمضي قدمًا بالتزامات أفريقيا في مجال المياه والصرف الصحي وكيفية خلق المزيد من الزخم

7. **يدعو** فخامة السيد هاكيندي هيشيليما رئيس جمهورية زامبيا، بدعم من قيادة اللجنة الوزارية القطاعية المعينة بالمياه والصرف الصحي التابعة للجنة الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة، توفير القيادة في تنفيذ إطار العمل بشأن موضوع المياه والصرف الصحي لعام 2026 فضلا عن توفير القيادة والإلهام لتسريع تحقيق أهداف المياه والصرف الصحي في أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، سيقدم إطارًا تنفيذيًا للرؤية والسياسة يكون متوافقا ويحفز العمل لتحقيق الطموح الأول من أجندة 2063 "أفريقيا مزدهرة قائمة على النمو الشامل والتنمية المستدامة" إلى المؤتمر لبحثه؛

8. **يدعو كذلك** جمهورية زامبيا وقيادة اللجنة الوزارية القطاعية المعنية بالمياه المعينة بالمياه والصرف الصحي التابعة للجنة الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة لضمان نجاح المؤتمر ومساهمة رؤية وسياسة المياه الأفريقية لما بعد عام 2025 في التأثير على الأجندة العالمية بشأن المياه والصرف الصحي.

مقرر

بشأن معلومات عن الأعمال التحضيرية للدورة الرابعة للمنتدى الأفريقي لثقافة السلام واللاعنف "دورة لواندا التي تعقد كل سنتين" (بند اقترحته جمهورية أنغولا)

إن المؤتمر،

1. **يشيد** بحكومة جمهورية أنجولا والاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة **(**اليونسكو**)** على آخر المستجدات المتعلقة بالأعمال التحضيرية للنسخة الرابعة من المنتدى الأفريقي لثقافة السلام واللاعنف "دورة لواندا التي تعقد كل سنتين"، والتي سيتم تنظيمها على مرحلتين (2)، وتحديدا من 2 إلى 4 يوليو، ويومي 12 و13 نوفمبر 2025 في لواندا بجمهورية أنجولا.

2. يقر بالعلاقة بين موضوع النسخة الرابعة من المنتدى الأفريقي لثقافة السلام واللاعنف "دورة لواندا التي تعقد كل سنتين"، "**تكريم الماضي، وتقدير الإنجازات، وبناء أفريقيا التي نريدها**" وموضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2025، "**العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات**".

3. **يوجه** المفوضية واليونسكو لإعداد وتعزيز الأنشطة والبرامج المتعلقة بموضوع النسخة الرابعة من المنتدى الأفريقي لثقافة السلام واللاعنف "دورة لواندا التي تعقد كل سنتين" طوال عام 2025.

4. **يطلب** من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية تضمين الأنشطة المتعلقة بموضوع النسخة الرابعة من المنتدى الأفريقي لثقافة السلام واللاعنف "دورة لواندا التي تعقد كل سنتين" كجزء من تنفيذ برنامج موضوع عام 2025.

5. **يقر** بالدور الهام الذي يلعبه المنتدى الأفريقي لثقافة السلام واللاعنف "دورة لواندا التي تعقد كل سنتين" في تعزيز السلام والاستقرار في جميع أنحاء القارة.

6. **يحيط علما** بهيكل النسخة الرابعة من المنتدى الأفريقي لثقافة السلام واللاعنف "دورة لواندا التي تعقد كل سنتين"، والتي ستتألف من مرحلتين (2)، وهما من **2 إلى 4 يوليو 2025** للحوار بين الأجيال على المستوى الوزاري، والمنتديات المواضيعية، والأحداث الموازية، ومن جهة أخرى، يومي **12 و13 نوفمبر 2025** لمراسم الافتتاح رفيعة المستوى، وعرض نتائج المنتديات المواضيعية في يوليو، وافتتاح المعرض الرئيسي (تسليط الضوء على مساهمات الإنجازات الاستثنائية وتراث الشخصيات الأفريقية البارزة والمغتربين في المهجر في التقدم البشري) والأجندة الثقافية – مهرجان الثقافات.

7. **يدعو إلى** المشاركة النشطة للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في الطبعة الرابعة من المنتدى الأفريقي لثقافة السلام واللاعنف "دورة لواندا التي تعقد كل سنتين".

مقرر

بشأن العدالة الاجتماعية في أفريقيا: "تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يركز على الأفراد" (بند اقترحته تونس)

الوثيقة.Assembly/AU/24(XXXVIII)

إن المؤتمر؛

إذ يستحضر القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، اللذين يؤكدان على التزام الاتحاد بالمساواة والكرامة الإنسانية والتنمية المستدامة،

وإذ يستحضر أيضا المبادئ الأساسية لمنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي، التي أكدت على المساواة والكرامة الإنسانية والقضاء على الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، ويؤكد من جديد على هذه المثل العليا لأجندة 2063، التي تضع التنمية التي تركز على الإنسان في صميم أجندة التحول في أفريقيا مع تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمساواة الاجتماعية والاستدامة البيئية،

وإذ يقر بالدور الحاسم للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وخاصة المواد 13 و15 و22، في ضمان الحوكمة الشاملة والحق في العمل اللائق والتنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة،

وإذ نشيد بقيادة أفريقيا في التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية، الذي أطلقته منظمة العمل الدولية، كدليل على التزام القارة بالتعاون المتعدد الأطراف في تعزيز العدالة الاجتماعية والعمل اللائق والتنمية المستدامة،

وإذ يرحب باعتماد الخطة الاستراتيجية العشرية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني للاتحاد الأفريقي (2024)، والتي تهدف إلى تعزيز نموذج اقتصادي يركز على الفرد ويتماشى مع أجندة 2063، ويقر بجهود اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في تعزيز الأجندة الاجتماعية 2063،

وإذ يؤكد من جديد أهمية إعلان وخطة عمل واغادوغو+10 للاتحاد الأفريقي بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة في أفريقيا، التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في يناير 2015، كإطار أساسي لمعالجة تحديات العمالة والتحديات الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ **يقر** بالدور المحوري للعدالة الاجتماعية في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والقضاء على الفقر ومعالجة أوجه عدم المساواة وضمان الاستدامة البيئية،

وإذ **يستحضر** التطلع الأول من أجندة 2063 "أفريقيا مزدهرة قائمة على النمو الشامل والتنمية المستدامة، والتطلع السادس "أفريقيا التي يقود تنميتها شعوبها، وتعتمد على إمكانات الشعب الأفريقي، وخاصة النساء والشباب، ورعاية الأطفال"،

وإذ **يعرب عن القلق** إزاء التحديات المستمرة المتمثلة في الفقر والبطالة وعدم المساواة والوصول المحدود إلى الحماية الاجتماعية في جميع أنحاء القارة،

وإذ يلاحظ أهمية القمة العالمية الثانية المقبلة للتنمية الاجتماعية كمنصة عالمية للدفاع عن نموذج التنمية الذي يركز على الأفراد،

وإذ يضع في اعتباره البند الذي اقترحته جمهورية تونس بشأن "العدالة الاجتماعية في أفريقيا: تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يركز على الأفراد" باعتباره انعكاسًا لالتزام القارة بمعالجة الفقر والبطالة وعدم المساواة وتغير المناخ،"

إن المؤتمر؛

1. **يشيد** بالاقتراح الذي قدمته الجمهورية التونسية **ويجيز** "العدالة الاجتماعية في أفريقيا: تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يركز على الأفراد" باعتباره محوراً ذا أولوية للموضوع السنوي للاتحاد الأفريقي لهذا العام والمواضيع المقرر تصورها في السنوات المقبلة.

2. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين، إجراء دراسة للجدوى بشأن التنفيذ الفعال للموضوع. تهدف هذه الدراسة لاستكشاف الاستراتيجيات والآليات والشراكات اللازمة لدمج العدالة الاجتماعية في مبادرات الاتحاد، وضمان نهج يركز على الفرد لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

3. **يشجع** الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لمبادئ العدالة الاجتماعية ودمجها في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتعجيل بالتنمية الشاملة وتعزيز المساواة عبر الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

4. **يكلف** مفوضية الاتحاد الأفريقي بما يلي: أ) وضع خارطة طريق شاملة لتنفيذ الموضوع المذكور أعلاه، بأهداف واستراتيجيات وجداول زمنية واضحة. ب) إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المنظمات الدولية والمؤسسات المالية ومنظمات العمال والقطاع الخاص،

للاستفادة من الموارد والخبرات. ج) تيسير مبادرات بناء القدرات لتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في جميع الدول الأعضاء.

5. **يحث** الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية المقرر عقدها في الفترة من 4 إلى 6 نوفمبر 2025 في الدوحة، قطر، ومواءمة مساهماتها مع أهداف الاتحاد الأفريقي، وضمان توحيد صوت أفريقيا وتأثيره في تشكيل النتائج العالمية.

6. **يدعو** المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والشركاء، إلى دعم جهود أفريقيا في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال المساعدة الفنية والمالية والسياسية.

7. **يعلن** موضوع "**العدالة الاجتماعية في أفريقيا: تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المرتكز على الأفراد**"، كمبادرة رئيسية للاتحاد الأفريقي في عام 2025، بمثابة إطار لتفعيل مبادئ العدالة الاجتماعية ودفع التقدم التحويلي في جميع أنحاء القارة، **ويوصي** باعتماد الموضوع باعتباره أحد المواضيع المقررة ضمن المواضيع السنوية للاتحاد الأفريقي في السنوات القادمة,

مقرر

بشأن اعتبار الرق والترحيل والاستعمار، جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية ضد شعوب أفريقيا

(بند مقترح من جمهورية توجو)

الوثيقة. Assembly/AU/25(XXXVIII)

إن المؤتمر،

1. **يحيط علما** بالاقتراح الذي قدمته جمهورية توجو بشأن "توصيف العبودية والترحيل والاستعمار كجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية ضد شعوب أفريقيا" وبما لهذا الموضوع من أهمية بالنسبة للقارة الأفريقية؛

2. **يستحضر ما يلي:**

1) إعلان مؤتمر بانجول عقب اجتماع فريق الخبراء المعني بالرق ومتابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، الذي عقد من 10 إلى 13 يونيو 2008 في بانجول، جمهورية جامبيا؛

2) إعلان دوربان الصادر عن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في 2001، والذي اعتبر صراحة العبودية وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي مآسي مروعة في تاريخ الإنسانية وجريمة ضد الإنسانية؛

3) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/61 لعام 2006 الذي أكد على أن "تجارة الرقيق والعبودية من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان في تاريخ البشرية، لا سيما بسبب حجمها ومدتها"؛

4) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 122/62 لعام 2007 بشأن إعلان يوم دولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، ويتم الاحتفال به سنويًا اعتبارًا من 25 مارس 2008؛

5) إعلان أبوجا الصادر في أبريل 1993 حول التعويضات، المنبثق عن مؤتمر كان الاتحاد الأفريقي إحدى الجهات الراعية له، والذي أشار إلى "أن هناك ديناً أخلاقياً فريداً وغير مسبوق مستحقا للشعوب الأفريقية لم تيسدد بعد – وهو دين التعويضات المستحقة للأفريقيين باعتبارهم أكثر الشعوب إذلالاً واستغلالاً على مدى القرون الأربعة الأخيرة من التاريخ الحديث"؛

6) مقرر المجلس التنفيذي (XII) EX.CL/Dec.408 الصادر في 2009 بشأن إحياء ذكرى إلغاء الرق؛

7) الدراسة التي أجرتها مفوضية الاتحاد الأفريقي في 2015 بشأن القانون الدولي حول الأساس القانوني للتعويضات عن الرق عبر المحيط الأطلسي والجرائم الأخرى المرتكبة ضد القارة الأفريقية؛

8) مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.847(XXXVI) الذي ينص على الإذن بتنظيم مؤتمر أكرا الدولي حول إنشاء جبهة موحدة للنهوض بقضية العدالة ودفع التعويضات للأفريقيين، والذي اعتمده المؤتمر في دورته العادية السادسة والثلاثين، المنعقدة يومي 18 و19 فبراير 2023 في أديس أبابا، إثيوبيا؛

9) الإعلان الصادر عن مؤتمر أكرا الدولي حول التعويضات، المنعقد في الفترة من 14 إلى 17 نوفمبر 2023؛

10) المقرر Assembly/AU/Dec.884 (XXXVII) الذي اعتمد المؤتمر بموجبه موضوع عام 2025، وهو "**العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات**"؛

11) إعلان المنتدى الأفريقي للشباب، المنعقد في الفترة من 1 إلى 4 نوفمبر 2024 في وهران، الجزائر، الذي «أعرب عن تقديره لموضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2025 وشدد على ضرورة ترسيخ القيم والمبادئ التي ألهمت النضالات البطولية لأسلافنا والشعوب الأفريقية لدى الأجيال القادمة من أجل الحرية والعدالة والكرامة»؛

3. **يؤكد** خطورة المظالم التاريخية المرتكبة ضد الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال العبودية والترحيل والفصل العنصري والاستعمار؛

4. **يجدد التأكيد على** أن استعباد شعوب أفريقيا والجرائم الجماعية والمذابح ضد السكان المدنيين والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء والاحتجاز التعسفي وغير ذلك من أنواع الجرائم ضد الإنسانية والمظالم المرتكبة ضد البلدان والشعوب الأفريقية أثناء الاستعمار لم تكن عرضية بل كانت متعمدة ومخططة؛

5. **يؤكد من جديد** أن استعباد شعوب أفريقيا والجرائم الجماعية وغيرها من أشكال الظلم التي ارتكبت ضد القارة أثناء الاستعمار لم تكن عرضية، بل كانت متعمدة ومخطط لها

6. يعتبر العبودية والترحيل والاستعمار ممارسات لا مبرر لها وانتهاكات خطيرة للكرامة الإنسانية؛

7. **يلاحظ أن** التفاوتات الحالية بين مستوى التنمية في أفريقيا ومستوى التنمية في القارات الأخرى يمكن تفسيرها إلى حد كبير بالعبودية والاستعمار، اللذين دمرا المجتمعات الأفريقية بشكل عميق وعطلا تنميتها؛

8. **يؤكد من جديد** تطلع الشعوب الأفريقية والمهجر والمنحدرين من أصل أفريقي إلى العدالة وتوقعاتهم الملحة لتعويض وإعادة الأصول الثقافية الأفريقية وكذلك جمع وإعادة الأرشيفات الوطنية من الفترة الاستعمارية؛

9. **يؤكد** على ضرورة حماية الأجيال القادمة والإنسانية من خطر عودة العبودية والاستعمار ووضع تسميات مناسبة لهذه الفظائع والجرائم من أجل تجنب تكرارها؛

10. **يطلب** من لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، إجراء دراسة حول تبعات تصنيف الاستعمار كجريمة ضد الإنسانية وكذلك تصنيف بعض الممارسات المرتكبة أثناء تجارة الرقيق والترحيل والاستعمار كأعمال إبادة جماعية ضد شعوب أفريقيا، وتقديم تقرير إلى المؤتمر في فبراير 2026؛

11. **يعتبر** أن هذه خطوة حاسمة ولا غنى عنها في النضال من أجل تعزيز قضية التعويض؛

12. **يدعو** الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني الأفريقية والمهجر إلى العمل من خلال مبادرات مختلفة لضمان أن يكون لدى الأجيال الجديدة فهم أفضل للجرائم والتسلسلات المخفية عمداً لتاريخ العبودية والاستعمار؛

13. **يشيد** بجمهورية توغو على اقتراحها بشأن تصنيف العبودية والترحيل والاستعمار باعتبارها جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية **ويطلب** منها متابعة تنفيذ المقرر وانعكاساته، بالتعاون مع المفوضية وجمهوريتي غانا وجنوب أفريقيا، إلى جانب كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومنظمات المهجر والمنحدرين من أصل أفريقي والمنظمات الدولية.

14. **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.

مقرر

بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة العادية التاسعة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي

إنّ المؤتمر؛

1. **يقرر** أن تكون مواعيد عقد الدورة العادية التاسعة والثلاثين للمؤتمر، المقررة في أديس أبابا، إثيوبيا، على النحو التالي:

(1) الدورة العادية الحادية والخمسون (51) للجنة الممثلين الدائمين، من 12 إلى 30 يناير 2026؛

(2) الدورة العادية الثامنة والأربعون (48) للمجلس التنفيذي، 18 و19 فبراير 2026؛

(3) الدورة العادية التاسعة والثلاثون (39) للمؤتمر، 21 و22 فبراير 2026.

2. **يطلب** من المفوضية اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لاستضافة الدورة العادية التاسعة والثلاثين (39) للمؤتمر والاجتماعات التحضيرية للمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين وفقًا للمواعيد المذكورة أعلاه.

مقرر

بشأن موعد ومكان انعقاد اجتماع التنسيق نصف السنوي السابع

إنّ المؤتمر؛

1. **يستحضر** المقررين Assembly/AU/Dec.635(XXVIII) وAssembly/AU/Dec.687 (XXX) الصادرين في يناير 2017 ويناير 2018 على التوالي، فيما يتعلق باجتماع التنسيق نصف السنوي؛

2. **يقرر** أن تكون مواعيد عقد اجتماع التنسيق نصف السنوي السابع ودورات المجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين السابقة على النحو التالي:

(1) الدورة العادية الخمسون (50) للجنة الممثلين الدائمين من 9 يونيو إلى 20 يونيو 2025 في أديس أبابا، إثيوبيا؛

(2) الدورة العادية السابعة والأربعون (47) للمجلس التنفيذي يومي 10 و11 يوليو 2025، مالابو، غينيا الاستوائية؛

(3) اجتماع التنسيق النصف السنوي السابع (7) للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية يوم 13 يوليو 2025، في مالابو، غينيا الاستوائية؛

3. **يطلب** من المفوضية وضع جميع التدابير اللازمة من أجل تنظيم التنسيق نصف السنوي السابع (7) وكذلك الاجتماعات التحضيرية للمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين وفقًا للتواريخ المذكورة أعلاه.

مقرر

بشأن استضافة قمة الشراكة الأفريقية – التركية الرابعة

إن المؤتمر؛

1. **يرحب** بالبيان المشترك وتقرير التنفيذ المشترك لمؤتمر المراجعة الوزاري الثالث (03) بين أفريقيا وتركيا.
2. **يجيز** العرض الذي قدمته دولة ليبيا لاستضافة قمة الشراكة الرابعة (4) بين أفريقيا وتركيا المقرر عقدها في عام 2026.
3. **يطلب** من لجنة الممثلين الدائمين بالتعاون الوثيق مع المفوضية والبلد المضيف الاتفاق على مواعيد عقد قمة الشراكة الرابعة (4) بين أفريقيا وتركيا والشروع في العمليات التحضيرية لعقد القمة بنجاح.

مقرر
بشأن جدول تقدير الأنصبة المقررة والمساهمات

إن المؤتمر،

1. **يحيط علما** بمقرر الدورة العادية السادسة والأربعين للمجلس التنفيذي بشأن تقرير الجلسة المشتركة للجنة الوزارية المعنية بجدول تقدير الأنصبة والمساهمات ولجنة وزراء المالية الخمسة عشر.

أ. فيما يخص الدول الأعضاء التي تعاني من ظروف قاهرة تجعلها غير قادرة مؤقتا على سداد مساهماتها المقدرة

2. **يستحضر** المقرر Ext/Assembly/AU/Dec.3(XI) الصادر في نوفمبر 2018 والذي قرر فيه المؤتمر أن تنظر في الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء التي تعاني من ظروف قوة قاهرة تجعلها غير قادرة مؤقتا على دفع مساهماتها المقدرة، حيث ينبغي لهذه الدول الأعضاء إخطار المؤتمر خطيا، ويجوز للمؤتمر أن ينظر في هذه الطلبات ويتخذ قرارا بشأنها.

3. **يستحضر أيضا** المقرر EX.CL/Dec.1071(XXXV) الصادر في يوليو 2019 والذي بحث الوضع الأمني والسياسي في الصومال ورفض فرض عقوبات على عدم دفع المساهمات، وطلب من المفوضية التشاور مع البلد للاتفاق على خطة سداد لتسوية المتأخرات في غضون أربع (4) سنوات اعتبارا من تاريخ من اعتماد القرار.

4. **يستحضر كذلك** المقرر Assembly/AU/Dec.752(XXXIII) المؤرخ فبراير 2020 والذي أحاط علما بالطلب المقدم من جمهورية بوروندي والتحديات التي واجهها البلد في سداد مساهماته السنوية للاتحاد، وكذلك الطلب الموجه إلى المفوضية بالعمل مع الدول الأعضاء التي تواجه صعوبات في سداد مساهماتها للاتحاد والدول التي عليها متأخرات لمدة سنتين (2) أو أكثر من أجل الاتفاق على خطة سداد لتصفية متأخراتها.

5. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.802 (XXXIV) الصادر في فبراير 2021 والذي أقر خطتي السداد لجمهورية الصومال وجمهورية بوروندي لتسوية متأخراتهما.

6. **يحيط علما** بأن عام 2024 كان العام الأخير لتنفيذ خطط السداد المتفق عليها مع جمهورية الصومال **الاتحادية** وجمهورية بوروندي، **ويوافق على ما يلي:**

(1) خطة السداد المعاد هيكلتها المقترحة من قبل جمهورية الصومال الاتحادية لسداد

متأخراتها البالغة 316.95 722 1 دولارا أمريكيا حتى 1 يناير 2025 على مدى خمس سنوات إلى جانب مساهماتها المقدرة السنوية من 2025 إلى 2029.

(2) طلب جمهورية بوروندي إضافة ستة (6) أشهر على فترة خطة السداد الخاصة بها حتى 30 يونيو 2025 لسداد متأخراتها البالغة 306 050.97 1 دولارا أمريكيا.

ب. بشأن صياغة جدول تقدير الأنصبة الجديد

7. **يحيط علما كذلك** بأن عام 2026 يمثل السنة الأخيرة لتنفيذ جدول تقدير الأنصبة الحالي لمساهمات الدول الأعضاء (2024–2026) **ويوعز** إلى المفوضية بالشروع في عملية صياغة جدول تقدير الأنصبة الجديد لكي ينظر فيه المؤتمر ويعتمده في فبراير 2026، بعد اتباع الإجراءات القانونية الواجبة

مقرر

بشأن مشروع النظام الأساسي المنقح لمعهد النقد الأفريقي

إن المؤتمر،

1. **يحيط علما** بإجازة مشروع النظام الأساسي لمعهد النقدي الأفريقي من قبل الدورة الاستثنائية الخامسة للجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل، **ويوصي** بتقديمه إلى اللجنة الفنية المتخصصة القادمة للعدل والشؤون القانونية قبل اعتماده من قبل اجتماع التنسيق نصف السنوي في يوليو 2025؛
2. **يوصي** بأن يتم تشغيل معهد النقد الأفريقي بحلول سبتمبر 2025.

مقرر

بشأن مشاركة الاتحاد الأفريقي في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن فلسطين

إنّ المؤتمر،

1. **يشير** إلى دعم الاتحاد الأفريقي المستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

2. **يشير** إلى طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة الحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات إسرائيل فيما يتعلق بوجود وأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والدول الثالثة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

3. **يقر** بمشاركة الاتحاد الأفريقي الاستباقية في عملية الرأي الاستشاري، بما في ذلك تقديم بيانه الخطي في يوليو 2024 والبيان الشفوي المؤثر الذي أدلى به أمام محكمة العدل الدولية في 26 فبراير 2024، والذي أكد من جديد التزام الاتحاد بالقانون الدولي والعدالة للشعب الفلسطيني.

4. **يقر أيضا** بالقرار ACHPR/Res.611 LXXXI الصادر عن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب خلال دورتها العادية الحادية والثمانين، والذي يدين الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإعلان البرلمان الأفريقي المعتمد في 16 نوفمبر 2024 خلال دورته العادية الرابعة حيث أعرب عن تضامنه القوي مع الشعب الفلسطيني ودعا إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز العدالة والسلام.

5. **يقرر ما يلي:**

1. الإشادة بالمفوضية من خلال مكتب المستشار القانوني لتمثيله الاتحاد الأفريقي في إجراءات محكمة العدل الدولية حول الآثار القانونية لسياسات وممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث أعربت عن موقف مبدئي وقاطع بشأن الالتزامات القانونية لإسرائيل وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

2. تكليف المفوضية، من خلال مكتب المستشار القانوني، بمواصلة مشاركتها النشطة في إجراءات الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن فلسطين، بما في ذلك بشان "الاتزامات إسرائيل فيما يتعلق بوجود وأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والدول الثالثة" في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما يتعلق بها.

3. حث الدول الأعضاء على تقديم تعاونها ومساعدتها الكاملين إلى مكتب المستشار القانوني من خلال المساهمة بالبيانات والخبرات والدعم ذي الصلة لتعزيز موقف الاتحاد الأفريقي وكسب التاييد في إجراءات محكمة العدل الدولية.

مقرر

بشأن تعيين فخامة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مناصرًا للعلوم والابتكار

إن المؤتمر،

1. **يُحيط علمًا** بنجاح تنظيم المؤتمر القاري للتعليم تحت شعار "تعليم وتأهيل أفريقيا للقرن الحادي والعشرين" من قِبل حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، في الفترة من 9 إلى 11 ديسمبر 2024، في نواكشوط، موريتانيا؛

2. **يُشيد** بفخامة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، لقيادته الثاقبة والتزامه بتسخير قوة التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أفريقيا متقدمة تكنولوجياً ومستقلة علميًا، **ويُقرر** تعيينه مناصرًا للعلوم والابتكار.

إعلان حول التعجيل بالوصول لحلول الطهي النظيف في أفريقيا
(بند اقترحته جمهورية تانزانيا المتحدة)

الوثيقة. Assembly/AU/19 (XXXVIII)

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعون يومي 15 و16 فبراير 2025 في دورتنا العادية الثامنة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد في أديس أبابا، إثيوبيا؛

إذ نحيط علما بتقديم جمهورية تنزانيا المتحدة لتقريرها بشأن التزامها بتعزيز مبادرة الطهي النظيف، وإذ ندرك الحاجة الملحة إلى تسريع الوصول إلى حلول الطهي النظيف وبأسعار معقولة وموثوقة في جميع أنحاء أفريقيا؛

وإذ ندرك أن الاعتماد على وقود الطهي التقليدي يفرض تحديات صحية وبيئية واقتصادية كبيرة، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال، وأن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز تقنيات الطهي النظيف؛

وإذ نستحضر العزم الجماعي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الانتقال نحو استخدام تقنيات الطهي المستدامة والحديثة والفعالة بما يتماشى مع أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وخاصة الهدف السابع منها بشأن الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة؛

وإذ تقرّ مع التقدير بقيادة فخامة الدكتورة سامية صولوحو حسن، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة، في إعطاء الأولوية للطهي النظيف كمكون أساسي للوصول إلى الطاقة والقدرة على التكيف مع المناخ في أفريقيا، وجهود فخامة الرئيسة سامية صولوحو حسن لتعبئة الموارد والشراكات الوطنية والإقليمية لتوسيع نطاق حلول الطهي النظيف في جميع أنحاء القارة؛

وإذ نؤكد على الحاجة إلى زيادة التمويل والدعم السياسي والتعاون بين القطاعات لتحقيق الوصول الشامل إلى حلول الطهي النظيف في جميع أنحاء القارة؛

نعلن بموجبه ما يلي:

1. **نشجع** القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية على توسيع نطاق إنتاج وتوزيع منتجات الطهي النظيف وزيادة الاستثمار في البنية التحتية للطهي النظيف في المناطق الريفية والحضرية.
2. **نشجع** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على إشراك أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بنشاط في تأمين التمويل اللازم لتنفيذ برنامج حلول الطهي النظيف للنساء الأفريقيات والبرنامج الأفريقي للطهي النظيف.
3. **نشدد** على ضرورة توافق البيئة الخاصة ببرنامج حلول الطهي النظيف للنساء الأفريقيات والبرنامج الأفريقي للطهي النظيف مع أهداف هذه البرامج، على المستويين الوطني والقاري.

4. **تعزيز** البحث والتدريب والابتكار مع الأخذ في الاعتبار طبيعة تكنولوجيات الطهي النظيف حتى تتمكن أفريقيا من تحقيق حلول للطهي نظيفة وبأسعار ميسرة وموثوق فيها.
5. **نطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال إدارة البنية التحتية والطاقة إنشاء أنظمة لرصد اعتماد وتأثير حلول الطهي النظيف على المستوى الوطني والإقليمي من أجل وضع المعايير لمشاركتها مع الدول الأعضاء لضمان اتباع نهج موحد في قياس التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة بشأن تقنيات الطهي النظيف.
6. **نطلب** من فخامة الدكتورة سامية صولوحو حسن، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة، مواصلة مناصرتها في مجال الطهي النظيف في القارة، من خلال ضمان المشاركة السياسية الرفيعة المستوى بشكل مستمر والتنسيق والشراكات، كمكون رئيسي للوصول إلى الطاقة، والتحول العادل في مجال الطاقة المراعي لمسائل الجنسين في جهود التخفيف من آثار المناخ في أفريقيا، والصحة البشرية والقدرة على التكيّف مع تغير المناخ.
7. **نعلن** بأن الوصول إلى الطهي النظيف أولوية قصوى لأفريقيا، مع الاعتراف بأهميته للصحة والبيئة وتغير المناخ والأمن الطاقوي والتحول الاقتصادي **ونحث** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على اتخاذ خطوات ملموسة نحو تعزيز أجندة الطهي النظيف في سياساتها الوطنية.

إعلان حول

تضامن الاتحاد الأفريقي مع هايتي ودعم انتقال بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات المكلفة من الأمم المتحدة إلى عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة

(بند اقترحته جمهورية كينيا) الوثيقة. Assembly/AU/20(XXXVIII)

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في 16 فبراير 2025 بمناسبة دورتنا العادية الثامنة والثلاثين في أديس أبابا، إثيوبيا.

إذ نستحضر ميثاق الاتحاد الأفريقي الذي يؤكد على أهمية السلام والديمقراطية والأمن في تهيئة بيئة مواتية للتنمية والكرامة،

وإذ نستحضر أيضا أن مقرر الاتحاد الأفريقي قد عبر، بموجب مقرره رقم .884 XXXVIIAssembly/AU/Dec. الصادر في فبراير 2024، عن الأصول الأفريقية العميقة الجذور للاتحاد الأفريقي وأصول سلفه، منظمة الوحدة الأفريقية، والتي تشمل الروابط التاريخية والثقافية والدموية التي تربط قارة أفريقيا بالمهجر الأفريقي، وعين فخامة الرئيس نانا أدو دانكوا أكوفو أدو، رئيس جمهورية غانا، قائدا للاتحاد الأفريقي للنهوض بقضية العدالة ودفع التعويضات للأفريقيين، بهدف تعزيز الدعوة إلى موقف مشترك بشأن التعويضات في أفريقيا، وتشكيل جبهة موحدة لأفريقيا والمهجر على المستوى العالمي.

وإذ نقر بأن أحد الأهداف الأساسية الأربعة للإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي، على النحو المنصوص عليه في المقرر635 Assembly/AU/DecXXVIII الذي يتضمن التطلع السابع لأجندة 2063 الذي يهدف إلى "أفريقيا التي تعمل كلاعب وشريك قوي وموحد ومؤثر على الساحة الدولية".

وإذ نحيط علما بالمقرر Assembly/AU/Decl.2(XXXII) المؤرخ فبراير 2019 والذي أعاد التأكيد على الالتزام بوحدة الشعب الأفريقي، وبناء أفريقيا متكاملة، وإقامة روابط ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية تعزز الحلم الأفريقي بين جميع الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي.

وإذ نذكّر بالالتزام بالتضامن النابع من التاريخ المشترك والنسب والإنسانية والثقافة والذي كان وراء إطلاق قمة أفريقيا– الجماعة الكاريبية في سبتمبر 2020 **ونؤكد** من جديد مسؤولية أفريقيا تجاه إقليمها السادس وتطلعاتها إلى تعزيز التعاون من أجل تحقيق مصير مشترك.

وإذ نعرب عن بالغ القلق إزاء عدم الاستقرار السياسي المستمر، وعنف العصابات، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والأزمات الإنسانية في هايتي، حيث يهدد جميعها سلامة وكرامة الشعب الهايتي، وتعوق العودة إلى الحكم الديمقراطي، وتسد الطريق نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل، وقد تعرض الاستقرار في المنطقة للخطر؛

وإذ نلاحظ اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع القرار رقم 2699 (2023) الذي يأذن بإيفاد بعثة دعم أمني متعددة الجنسيات وكذلك القرار 2751 (2024) الذي جدد هذه الولاية لمدة 12 شهرا أخرى، بناء على طلب من حكومة هايتي،

وإذ نرحب بمساهمة مختلف البلدان في دعم بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، **وإذ ندعم** على وجه الخصوص دور كينيا بوصفها الدولة الرائدة في بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات ودعمها لهايتي نيابة عن أفريقيا **وإذ تلاحظ كذلك** المكاسب التي تحققت منذ نشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي،

وإذ نقر بأن حكومة هايتي، من خلال مجلسها الرئاسي الانتقالي، قد دعت إلى انتقال بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في رسالة مؤرخة 22 أكتوبر 2024 (وثيقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة S/2024-765)، من أجل المساهمة في استقرار البلد وإعادة بناء مؤسستها الديمقراطية،

وإذ نشدد على الحاجة إلى استمرار وتعزيز الدعم الدولي لتمكين بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات من إنجاز مهمتها وتأمين عملية الانتقال الجارية في هايتي،

وإذ نقر بالدعم العام الذي أعرب عنه بعض أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والدول الأفريقية الأعضاء مثل تشاد وبنن وبوروندي والسنغال والجزائر والمساهمون في بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات وخاصة كينيا، للشروع في التفكير والتحليل استنادا إلى التقارير والتوصيات المتعلقة بأداء بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، على النحو المنصوص عليه في قراري مجلس الأمن رقم 2699 (2023) و2751 (2024)، من أجل النظر في انتقال بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، فضلا عن أهمية استمرار الانخراط الدبلوماسي مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين والعناصر الفاعلة المهتمة لتسهيل الانتقال الذي طلبته هايتي،

وإذ نؤكد من جديد أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفقا لميثاقه، وأن عمليات حفظ السلام هي إحدى الأدوات الأساسية المتاحة للأمم المتحدة للوفاء بهذه المسؤولية،

وإذ نلاحظ أهمية ضمان احترام عمليات حفظ السلام في هايتي لحقوق الإنسان والقانون الدولي والسيادة الوطنية، استنادا إلى الموافقة الكاملة والصريحة لسلطات هايتي وإرادة شعبها، وتقديم الدعم الذي تطلبه الحكومة المؤقتة في هايتي للمساعدة على استعادة الاستقرار والنظام العام مع مراعاة احترام مبادئ السيادة، والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، وكذلك مبدأ عدم التدخل في المسائل التي تقع أساسا ضمن الولاية القضائية المحلية للدول،

وإذ نؤكد أنه بالإضافة إلى عمليات حفظ السلام، هناك حاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وأنه يجب معالجتها بطريقة متسقة وجيدة التخطيط ومنسقة وشاملة، باستخدام أدوات سياسية واجتماعية وإنمائية،

نقرر ما يلي:

1. **نعبر** عن التضامن القوي مع شعب هايتي في هذه الأوقات العصيبة ودعم دعوة المجلس الرئاسي الانتقالي إلى المساعدة الدولية لاستعادة الأمن وتأمين انتقاله السياسي ووضع هايتي على مسار الأمن المستدام وسيادة القانون والحكم الديمقراطي. وفي هذا الصدد، **نؤيد** طلب المجلس الانتقالي الانتقالي لتحويل بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة كوسيلة لتوفير الموارد المضمونة لتحقيق هذا الهدف.

2. **نشكر** مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إبقاءه الوضع في هايتي قيد نظره، **ونحثه** على النظر بشكل إيجابي في طلب هايتي تحويل بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة وذلك نظرا للحاجة الملحة والعاجلة إلى توفيؤ موارد كافية ومستدامة للسماح بالتعامل مع التحديات المعقدة التي تواجه هايتي، والبناء على الزخم الحالي.

3. **نوجه** الأعضاء الأفريقيين الثلاثة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى دعوة جميع أعضاء مجلس الأمن والتنسيق معهم لتسريع انتقال بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، **ونحث كذلك** جميع أعضاء مجلس الأمن على تقديم دعمهم الكامل لعملية الانتقال، ودعوة الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى دعم وتسهيل انتقال بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

4. **نقر** بالدعم المقدم من بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، ولا سيما التزام كينيا بوصفها الدولة الرائدة **ونثني** على شجاعة بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات التي حقق دعمها للشرطة الوطنية الهايتية نجاحات كبيرة وأوجد زخما إيجابيا في هايتي **ونشجع** الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأفريقي على النظر في الانضمام للجهود لضمان النشر الكامل لأفراد البعثة في هايتي، وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2751 (2024)، ومواصلة تنسيق المساهمات العينية والمادية من خلال الآليات القائمة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الاستئماني وفريق التنسيق الأمني الدولي.

5. **ننوه** بالمساهمات التي قدمها الشركاء الإقليميون والدوليون لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، **ونؤكد** على أهمية دعم جهود الشرطة الوطنية الهايتية لاستعادة القانون وضمان العودة إلى الحكم الديمقراطي في البلد، **وندعو كذلك** المجتمع الدولي بأسره إلى إظهار دعمه وتضامنه مع شعب هايتي وبلدهم.

6. **نطلب** إلى كينيا، بوصفها الدولة الرائدة في بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، أن تقدم إحاطة إلى الاتحاد الأفريقي عن طريق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن التقدم المحرز في هذه البعثة **ونحث أيضا** مفوضية الاتحاد الأفريقي على تيسير إيفاد بعثة تضامن أفريقية إلى هايتي

7. **نعيد التأكيد** على التزام الاتحاد الأفريقي بدعم هايتي خلال هذه الفترة، **وندعو** إلى توفير موارد إضافية وإيلاء الاهتمام لإعادة الإعمار الاجتماعي والاقتصادي لهايتي، مع التركيز على بناء السلام والحكم الديمقراطي والاستقرار السياسي والتنمية المستدامة.

الإعلان

حول القمة الأفريقية للأسمدة وصحة التربة

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في 16 فبراير 2025 في دورتنا العادية الثامنة والثلاثين في أديس أبابا، إثيوبيا؛

نجيز الإعلان المرفق بشأن القمة الأفريقية للأسمدة وصحة التربة التي عقدت في 9 مايو 2024 في نيروبي، كينيا.

إعلان نيروبي حول القمة الأفريقية للأسمدة وصحة التربة

نيروبي، كينيا | 9 مايو 2024

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في نيروبي، كينيا، بمناسبة القمة الأفريقية للأسمدة وصحة التربة؛

إذ نستحضر إعلان أبوجا بشأن الأسمدة من أجل الثورة الخضراء الأفريقية لعام 2006، الذي حدد الحاجة الملحة إلى زيادة استخدام الأسمدة من أجل تحفيز نمو الإنتاجية الزراعية للقضاء على الجوع والفقر في أفريقيا؛

وإذ نستحضر أيضا إعلان ملابو بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الذي اعتُمد خلال الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في ملابو، غينيا الاستوائية، في يونيو 2014. التزمت الدول الأعضاء في الإعلان بتحقيق التحول الزراعي الشامل. كما عزز الإعلان القرارات السابقة، بما في ذلك إعلان مابوتو بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لعام 2003 وإعلان سرت بشأن تحديات تنفيذ التنمية المتكاملة والمستدامة في مجالي الزراعة والمياه في أفريقيا لعام 2004؛

وإذ نقرّ بالتحديات المستمرة والطويلة الأجل في تنفيذ الالتزامات الواردة في مختلف الإعلانات، ونقدّر التقدم المحرز منذ إعلان أبوجا، لاسيما الزيادة الكبيرة في التصنيع المحلي للأسمدة المعدنية بأكثر من 15 مليار دولار أمريكي من استثمارات القطاع الخاص؛

وإذ يساورنا بالغ القلق لأنه منذ اعتماد إعلان أبوجا في عام 2006، زاد استهلاك الأسمدة في أفريقيا من متوسط قدره 8 كيلوغرامات/الهكتار إلى حوالي 18 كيلوغراما/الهكتارا فقط في عام 2022، أي أقل من نصف الهدف المحدد في الإعلان وهو 50 كيلوغراما/الهكتار؛

وإذ نشير إلى أن متوسط معدل الاستهلاك العالمي للأسمدة يبلغ حوالي 135 كجم/الهكتار وأن متوسط استهلاك أفريقيا البالغ 18 كيلوغراما/الهكتار يمثل 13 في المائة فقط من المتوسط العالمي؛

وإذ نقرّ بأنه بينما تنتج القارة الآن ما يقرب من 30 مليون طن متري من الأسمدة المعدنية كل عام، فإن الجزء الأكبر من هذه الأسمدة يتم تصديره خارج القارة ولا تزال غالبية الدول الأعضاء تعتمد بشكل مفرط على الأسمدة المستوردة، وخاصة الأسمدة غير القائمة على الفوسفات التي تعرض أفريقيا لصدمات السوق الخارجية، كما شهدنا خلال النزاع الروسي الأوكراني وتقلب الأسعار.

وإذ نقرّ أيضا بأن أزمة الأسمدة العالمية الأخيرة أثرت بشكل غير متناسب على إفريقيا، مع تسجيل انخفاض سنوي بنسبة 25% في استهلاك الأسمدة في عام 2022؛

وإذ ندرك أن التركيز على الأسمدة وحدها لا يكفي لوقف تدهور الأراضي ولا لتعزيز إنتاجية التربة الأفريقية ومحاصيلها الزراعية؛

وإذ يساورنا القلق إزاء استمرار الاعتماد على توسيع الأراضي الزراعية لزيادة الإنتاج الزراعي، واستمرار بطء وتيرة زيادة الإنتاجية الزراعية، وصغر المساحة الخاضعة للإدارة المستدامة للتربة وما يترتب على ذلك من استنفاد مغذيات التربة، وانخفاض دخل المزارعين، وتوسع نطاق تدهور الأراضي، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وفقدان شديد للتنوع البيولوجي، وارتفاع التكلفة البيئية. إن هذا التدهور في صحة التربة يقلل بشكل كبير من استجابة المحاصيل لاستخدام مدخلات تعزيز الغلة مثل الأسمدة المعدنية وأنواع المحاصيل المحسنة، ويزيد إلى حد كبير من ضعف صغار المزارعين والمجتمعات المحلية إزاء آثار المناخ والصدمات الأخرى؛

وإذ نقرّ كذلك بأن منظور الاستدامة الزراعية قد تطور من التركيز الضيق على إنتاجية المحاصيل وربحيتها إلى التركيز على نطاق أوسع على الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، والتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها، وإصلاح الأراضي المتدهورة، وإصلاح خدمات النظم الإيكولوجية والحفاظ عليها، بما في ذلك التنوع البيولوجي.

وإذ ندرك أن الحاجة إلى زيادة استخدام الأسمدة في أفريقيا تظل ذات معنى وهامة، وانه ينبغي أن يتم ذلك بطريقة تدعم صحة التربة والقدرة على التكيف البيئي، وأن الزراعة في إفريقيا أيضًا لا تزال معرضة بشدة لتغير المناخ الذي يهدد استدامة الزراعة في المستقبل في القارة.

وإذ نرى أن تحديات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي وسوء التغذية وتغير المناخ لا تزال قائمة وتتطلب اهتماما عاجلا، وأن الحاجة إلى التعاون الإقليمي بشأن قضية الأسمدة وصحة التربة أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، حيث تم الآن تعزيز فرص الاستثمار والتجارة الكبيرة بين الأقاليم وداخلها بشكل كبير من خلال اعتماد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛

وإذ نقدّر أن زيادة استخدام الأسمدة، سواء كانت من موارد معدنية أو عضوية، أمر لا بد منه لزيادة الإنتاجية واستعادة صحة التربة، حيث ينبغي تعزيز كفاءة وفعالية الأسمدة المعدنية والعضوية والمدخلات التكميلية الأخرى لزيادة الإنتاجية والربحية وعوائد الاستثمار إلى أقصى حد، وتحسين صحة التربة، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ؛

وإذ نضع في اعتبارنا أن ضرورة بناء صحة التربة وتجديد التربة المتدهورة أمر حاسم في إحداث تحول مستدام في النظم الغذائية وشرط مسبق لاستخدام الأسمدة بكفاءة وفعالية، وأنها عملية طويلة الأجل وأن آليات الدعم والحوافز ضرورية لتمكين المزارعين من الاستثمار في تحسين صحة التربة.

وإذ نشدد على ضرورة الاستفادة من الاستثمارات في الصناعات التحويلية المحلية ومزج الأسمدة للاستفادة من موارد القارة وتقليل الاعتماد على الأسواق العالمية والحاجة إلى تحسين الوصول إلى الأسمدة والقدرة على تحمل تكاليفها وتوحيد أدوات التمويل مثل ضمانات الائتمان التجاري، ورأس المال العامل، والإعانات المستهدفة للحد من اختلالات السوق وخفض التكاليف وتعزيز سلاسل التوريد للمدخلات.

وإذ نقرّ بالفرص التي يتيحها التعاون والتنسيق والمواءمة على الصعيد الإقليمي بين السياسات والنظم المتعلقة بالأسمدة، وتعبئة الاستثمارات لزيادة قدرة البلدان والقارة على إنتاج الأسمدة، إلى جانب تسهيل التجارة عبر الحدود الوطنية، والبحث والتطوير التعاونيين، وبناء القدرات، فضلا عن التعلم عبر البلدان وتقاسم أفضل الممارسات.

وإذ نقر أيضا بالطابع المتكامل للقطاعات الفرعية الزراعية في أفريقيا (المحاصيل ومصائد الأسماك والغابات والثروة الحيوانية) والشواغل المتعلقة بصحة التربة والتي منح إعطاء الأولوية لحفظ وإدارة التربة والمياه بشكل متكامل على مستوى أحواض الصرف، أو المناظر الطبيعية، أو مستجمعات المياه من أجل تحسين صحة التربة.

وإذ تقر كذلك بأن نظام التوصيل في الشوط الأخير ضعيف في أفريقيا في ظل وجود مسافات طويلة أمام المزارعين للحصول على الأسمدة وغيرها من المدخلات الزراعية الهامة فضلا عن الخدمات الاستشارية.

نعلن بموجبه ما يلي:

نجيز خطة عمل الأسمدة وصحة التربة وإطار مبادرة التربة لأفريقيا بوصفهما وثيقتين توجيهيتين رئيسيتين لتسخير الشراكات والاستثمارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، من أجل دفع عجلة السياسات والتمويل والبحث والتطوير والأسواق وبناء القدرات من أجل الإدارة المستدامة للأسمدة وصحة التربة في أفريقيا.

فيما يخص الأسمدة:

1. نلتزم بمضاعفة الإنتاج المحلي وتوزيع الأسمدة العضوية وغير العضوية ذات الجودة والمعتمدة ثلاث مرات بحلول عام 2034 لتحسين الوصول إليها والقدرة على تحمل التكاليف لصغار المزارعين من خلال الإجراءات التالية:

    أ. منح الأولوية للإنتاج المحلي ومزج الأسمدة المعدنية باستخدام المواد الخام المتاحة محليًا؛

ب. تعزيز البحث والتطوير بشأن استخدام الأسمدة غير العضوية والعضوية من خلال إحياء المركز الأفريقي لتطوير الأسمدة في هراري

ج. توفير حوافز للإنتاج المحلي للموارد العضوية واستخدامها وإعادة تدويرها؛

د. الاستفادة من فرص الإنتاج اللامركزي والمنخفض الكربون والدائري للأسمدة؛

هـ. إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة، وخاصة من قبل الشباب والنساء، تكون موجهة نحو إنتاج وتوزيع الأسمدة العضوية وغير العضوية؛

و. الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لمضاعفة تجارة الأسمدة داخل إفريقيا بحلول عام 2034.

2. نلتزم بتقديم توصيات زراعية مستهدفة بشأن المحاصيل والتربة والظروف المناخية المحددة بحلول عام 2034، لما لا يقل عن 70% من صغار المزارعين في القارة، لضمان كفاءة أكبر واستخدام مستدام للأسمدة من خلال الإجراءات التالية:

أ. وضع توصيات استشارية محددة السياق بشأن الأسمدة وصحة التربة، من شأنها تعزيز إمكانات البيانات باتباع مبادئ "المصدر والمعدل والوقت والمكان المناسبين" للإشراف على المغذيات والإدارة المتكاملة لخصوبة التربة.

ب. وضع ونشر أدوات موحدة ومناسبة لتقييم خصوبة التربة، وصحة التربة، والإدارة المستدامة للتربة والاحتياجات من المغذيات حسب السياق.

ج. وضع نظام معلومات رقمي لتشغيل أدوات دعم القرارات المتعلقة بالأسمدة والمحاصيل والمناخ وإدارة التربة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

3. نؤيد جهود الدول الأعضاء المنتجة للغاز الطبيعي في إنتاج الأسمدة لزيادة إنتاجها وضمان توافرها بأسعار مستقرة.

فيما يخص صحة التربة:

4. نلتزم بعكس مسار تدهور الأراضي واستعادة صحة التربة لـ30% على الأقل من التربة المتدهورة بحلول عام 2034 من خلال الإجراءات التالية:

أ. نشر آليات حوافز مبتكرة، بما في ذلك إعادة استخدام برامج الدعم الحالية، لتشجيع استثمارات صغار المزارعين في صحة التربة.

ب. تعزيز الممارسات المتكاملة لحفظ التربة والمياه والتخطيط لها وإدارتها عبر القطاعات الفرعية الزراعية والمناظر الطبيعية/ مستجمعات المياه.

ج. تشجيع الاستثمارات في الري كجزء من الإدارة المتكاملة لموارد التربة والمياه من أجل تعزيز كفاءة استخدام المغذيات والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.

د. تعزيز نظم البحث والإرشاد التعاونية الوطنية والإقليمية والدولية لمواجهة تحديات صحة التربة وتحسين نوعية الدعم المقدم لصغار المزارعين.

هـ. تعزيز ممارسات الزراعة العضوية لتحسين صحة التربة إلى جانب الزراعة التقليدية.

فيما يخص التمويل:

5. نلتزم بالتفعيل الكامل للآلية الأفريقية لتمويل الأسمدة التي يستضيفها البنك الأفريقي للتنمية حاليًا، من أجل تحسين إنتاج وشراء وتوزيع الأسمدة العضوية وغير العضوية والتدخلات بشأن صحة التربة من خلال الإجراءات التالية:

أ. توسيع نطاق الآلية لدعم تنفيذ هذا الإعلان مع إيلاء اهتمام خاص للتخلص من مخاطر استثمارات المزارعين في تكنولوجيات تعزيز الغلة، وصحة التربة في محاصيل الأمن الغذائي الحالية والمستهدفة، وتمويل البنية التحتية والخدمات اللوجستية لتحسين توافر الأسمدة، ووصول المزارعين إلى أسواق الأغذية، ودعم إصلاحات السياسات المتعلقة بالأسمدة وصحة التربة.

ب. إتاحة صندوق متعدد المصادر لصحة التربة، في إطار الآلية الأفريقية القائمة لتمويل الأسمدة، من أجل البحوث والابتكار وبناء القدرات والشركات الناشئة في مجال استخدام الأسمدة والإجراءات المتعلقة بصحة التربة.

ج. إيلاء اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا، التي تواجه تحديات بسبب هشاشة نظمها الإيكولوجية، بما في ذلك الحصول على الأسمدة والتكاليف الحقيقية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

6. نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي تعبئة الموارد المالية والفنية لتنفيذ هذه الالتزامات بالتعاون الوثيق مع مختلف صناديق المناخ الحالية

فيما يخص تهيئة البيئة المواتية:

7. نلتزم بصياغة وتنفيذ سياسات ونظم لتهيئة بيئة مواتية للتدخلات المتعلقة بالأسمدة وصحة التربة من خلال الإجراءات التالية:

أ. وضع خطوط توجيهية محددة السياق على نطاق القارة لوضع وتنفيذ سياسات مناسبة وفعالة بشأن الأسمدة وصحة التربة؛

ب. تنسيق السياسات الوطنية والإقليمية والأطر التنظيمية لضمان الاتساق وتعزيز التجارة الإقليمية والقارية.

ج. تعزيز الانخراط والحوار مع القطاع الخاص على جميع المستويات؛

د. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمارات في سلسلة قيمة الأسمدة.

فيما يخص تعزيز القدرات من أجل دعم التنفيذ:

8. نلتزم بتطوير وتعزيز بناء القدرات الوطنية النظامية لممارسات وتكنولوجيات إدارة الأسمدة وصحة التربة ذات الصلة محليًا من خلال الإجراءات التالية:

أ. إنشاء شبكات إقليمية للبحوث والتطوير من أجل تقاسم المعارف والتكنولوجيات؛

ب. بناء وتعزيز وتوحيد قدرات المختبرات على تحليل الأسمدة وخدماتها وفقا لمعايير جودة الأسمدة بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بما في ذلك المؤسسات الزراعية المهنية؛

ج. تعزيز قدرات المركز الأفريقي لتنمية الأسمدة الذي أنشأه الاتحاد الأفريقي في هراري

9. نلتزم بتشجيع التضامن الأفريقي من خلال برامج تقاسم المعرفة والتدريب والتطوير من أجل نقل أفضل الممارسات في مجال خصوبة التربة وصحة التربة؛

10. نلتزم أيضا بضمان حصول 70% على الأقل من صغار المزارعين على خدمات إرشادية واستشارية عالية الجودة بشأن الأسمدة وصحة التربة من نظم الإرشاد العامة والخاصة من خلال الإجراءات التالية:

أ. استعراض وتحسين برامج التعليم الأساسي والتدريب العالي في مجال علوم التربة والهندسة الزراعية لتشمل المواضيع ذات الصلة بالإدارة المستدامة للتربة؛

ب. بناء خدمات تحليل التربة وتعزيزها وتوحيدها لضمان إتاحتها للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بتكلفة ميسورة؛

ج. تعزيز التنفيذ في المرحلة الأخيرة من خلال دعم التجار الزراعيين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

فيما يخص التعميم

11. نلتزم بإدراج التوصيات الواردة في هذا الإعلان في خطط الاستثمار الزراعي الوطنية لتنفيذها ؛

12. ندعو وزراء المالية إلى تعبئة وتخصيص الموارد الكافية لتنفيذ التوصيات الواردة في هذا الإعلان.

النداء للعمل

نطلب ما يلي:

13. أن تدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد الدول الأعضاء في وضع آليات واعدة على الصعيد المحلي لمكافأة صغار المزارعين على تحسين ممارسات صحة التربة، بما في ذلك أسواق الكربون؛

14. أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد بوضع نظام منهجي لرصد صحة التربة يتماشى مع النظم القائمة للرصد والتقييم في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، من أجل تتبع التقدم المحرز، بما في ذلك وضع مقاييس على نطاق القارة لقياس صحة التربة؛

15. أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد بوضع خارطة طريق تنفيذ طريق لما بعد القمة بشأن خطة العمل المتعلقة بصحة الأسمدة والتربة، بما يتماشى مع مبادرة التربة لأفريقيا، وتقديم تقرير إلى اللجنة الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة في نوفمبر 2025

16. أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد بإقامة الشراكات والترتيبات المؤسسية لتنفيذ هذا الإعلان وتقديم تقرير إلى الدورة العادية ل اللمؤتمر في فبراير 2026؛

17. أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد بدعم وإعادة تجهيز المركز الأفريقي لتطوير الأسمدة كمؤسسة لدعم البحث والتطوير في مجال الأسمدة في أفريقيا

نشجع:

18. الدول الأعضاء على إنشاء وتعزيز المراكز الوطنية للبحث والتطوير في مجال الأسمدة؛

ندعو إلى ما يلي:

19. أن يزيد القطاع الخاص الاستثمارات في صناعة الأسمدة في أفريقيا وتعزيز ممارسات الإدارة المستدامة للتربة؛

20. أن تدعم المؤسسات المالية القارية والدولية استثمارات القطاعين العام والخاص في صناعة الأسمدة في أفريقيا؛

21. أن يدعم الشركاء الإنمائيون المفوضية ووكالة الاتحاد الأفريقي –للتنمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في تنفيذ هذا الإعلان.

حرر في نيروبي، كينيا، بتاريخ 9 مايو 2024

إعلان كمبالا حول البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية
بناء أنظمة زراعية غذائية قابلة للتكيف ومستدامة في أفريقيا

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في 16 فبراير 2025 في دورتنا العادية الثامنة والثلاثين في أديس أبابا، إثيوبيا؛

نجيز الإعلان المرفق الصادر عن القمة الاستثنائية لأجندة ما بعد مالابو للبرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية حول بناء أنظمة زراعية غذائية مرنة ومستدامة في أفريقيا، والتي عقدت في 11 يناير 2025 في كامبالا، أوغندا.

إعلان كمبالا حول البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية
بناء أنظمة زراعية غذائية قابلة للتكيف ومستدامة في أفريقيا

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في القمة الاستثنائية بكمبالا – أوغندا من 9 إلى 11 يناير 2025، نؤكد من جديد التزامنا بالبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية إدراكا للحاجة الملحة لتجديد جهودنا من أجل وضع أنظمة للأغذية الزراعية القادرة على التكيف والشاملة والمستدامة في أفريقيا.

إذ نستحضر التطلع رقم (1)، الهدف (5) من أجندة 2063 الذي يهدف إلى تحديث الزراعة من أجل رفع الإنتاج وزيادة الإنتاجية.

وإذ نستحضر أيضا إعلان ملابو حول البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الذي تم اعتماده **خلال** الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الإفريقي في ملابو، غينيا الاستوائية في يونيو 2014، حيث التزمت الدول الأعضاء بالتحول الزراعي الشامل. جدد إعلان ملابو بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية التأكيد على الإعلانات السابقة بما في ذلك إعلان مابوتو في 2003 بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وإعلان سرت 2004 بشأن تحديات تنفيذ التنمية الزراعية والمائية المتكاملة والمستدامة في أفريقيا.

وإذ ندرك أن عدد سكان أفريقيا من المتوقع أن يصل إلى 2.5 مليار نسمة بحلول عام 2050 في حين من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 9.8 مليار نسمة، **ونقدر** التحديات التي سيشكلها ذلك على الطلب على الغذاء والحاجة إلى زيادات كبيرة في الإنتاج الزراعي والإنتاجية وتجهيز الأغذية والتجارة.

وإذ نقرّ بالتأثيرات الكبيرة لتغير المناخ على الزراعة والنظم الغذائية وخاصة على الفئات الضعيفة ونشدد على ضرورة التوجه نحو إستجابات مبتكرة لضمان الحصول على غذاء آمن ميسور التكلفة وذو قيمة غذائية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي والالتزام بأطر الإستدامة.

وإذ نأخذ في الاعتبار التوسع الحضري السريع وتغير عادات الاستهلاك وميلها نحو الأطعمة الجاهزة والمعالجة، فإننا نقرّ بالدور الحاسم لتعزيز قطاع معالجة الأغذية من أجل ربط المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق المحلية والإقليمية النامية. وبالرغم من النمو المضطرد لهذا القطاع فلا يزال قطاع المعالجة في مراحله الأولى غير أنه يمنح أفريقيا الفرصة لرسم مسار يعزز من تكنولوجيا معالجة الأغذية والممارسات التي تقود إلى تعظيم نتائج التغذية.

وإذ ندرك الأثر التحويلي للابتكارات التكنولوجية والتقدم في الزراعة الرقمية والتكنولوجيا الحيوية والزراعة الدقيقة لإحداث ثورة في أنظمة الأغذية الزراعية في أفريقيا، جنبا إلى جنب مع الإستخدام المتزايد للهواتف

المحمولة والأدوات الرقمية التي تعزز وصول المزارعين إلى المعلومات الهامة والخدمات المالية والأسواق.

وإذ نلاحظ بقلق التحديات الخطيرة التي يفرضها تغير المناخ والتدهور البيئي وإنبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري العالمي وغياب الإستقرار الإجتماعي، فإن القارة الأفريقية تواجه مجموعة معقدة من القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على الإنتاجية الزراعية بالإضافة إلى التغير في أنماط هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وتواتر الأحداث الجوية المتطرفة مما يسلط الضوء على الحاجة الماسة لإدارة مستدامة للأراضي والمياه والممارسات الزراعية الذكية المتكيفة مع المناخ. علاوة على ذلك، فإن معالجة أسباب عدم الاستقرار الاجتماعي وخاصة الهجرة الناجمة عن النزاعات يعد أمرا حيويا بسبب معاناة القارة من التأثيرات المناخية ونقص الإنتاجية.

وإذ نقر بالدور الحاسم لديناميكيات البعد الجنساني في مجال الزراعة فإن تمكين المرأة والشباب والمجموعات الضعيفة يعد أمرا أساسيا باعتبار هذه الفئات تشكل جزءا معتبرا من القوى العاملة في مجال الزراعة في العديد من البلدان الأفريقية، لذلك فإن إزالة الحواجز أمام الوصول إلى الموارد مثل الأرض والائتمان والمدخلات الزراعية يعتبر أمرا بالغ الأهمية لتعزيز الإنتاجية بشكل كبير وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي، وبالتالي فإن السياسات والتدخلات التي تراعي الفوارق بين الجنسين تشكل ضرورة أساسية لتحول نظم الأغذية الزراعية وبناء مجتمعات أقوى وأكثر مرونة.

وإذ نسلط الضوء على الإمكانات الهائلة التي يمكن أن تنتج عن إشراك الشباب خاصة وأن النمو السريع لعدد الشباب في أفريقيا يشكل فرصة سانحة لدفع عجلة الابتكار والنمو الزراعي، فمن خلال تزويد الشباب بالتدريب والتوجيه اللازم وتمكينهم من الوصول إلى الموارد الحيوية يمكن تمكينهم باعتبارهم عوامل لإحداث التغيير المطلوب في أنظمة الأغذية الزراعية حيث أن مشاركة الشباب إلى جانب معالجتها للقضايا الملحة مثل البطالة والهجرة من الريف إلى الحضر فإنها تعتبر أيضا مصدرا لبعث الرؤى والطاقات الجديدة مما يعزز أنظمة للأغذية الزراعية الأكثر ديناميكية وتطلعا إلى المستقبل.

وإذ نلاحظ أن سياسات التجارة والتكامل الإقليمي والمبادرات مثل **منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية** شكلت محورا لتحويل أنظمة الأغذية الزراعية في أفريقيا، وتسعى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى زيادة التجارة بين البلدان الأفريقية من خلال خفض التعرفة الجمركية وإزالة الحواجز التجارية وتوحيد المعايير من أجل تعزيز الوصول إلى الأسواق بالإضافة إلى تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول الأفريقية مما يؤدى أيضا إلى تعزيز التكامل والقدرة التنافسية والقدرة على التكيف الزراعي ويضع أفريقيا في مكانة تسمح لها بالنمو المستدام.

وإذ ندرك الدور الحاسم للتصنيع الزراعي الشامل في دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والازدهار المشترك فمن الضروري دمج الإنتاج الزراعي في سلاسل التوريد الأوسع لمكافحة انعدام الأمن

الغذائي وتحسين التغذية، ومع ذلك، يتطلب تحقيق هذه الغاية الاستثمار في أنظمة الابتكار التكنولوجي والخدمات الفعالة والبنية التحتية بالإضافة إلى الترتيبات السياسية والتنظيمية والمؤسسية لتعزيز أداء وتنافسية قطاع تجهيز الأغذية الزراعية الناشئ.

وإذ نقر بالإمكانات التحويلية للتكنولوجيا الناشئة لدفع الإنتاجية وقابلية التكيف لأنظمة الأغذية الزراعية في أفريقيا حيث تقدم هذه الابتكارات حلولاً قوية للتحديات الملحة مثل انعدام الأمن الغذائي والتغذوي وتغير المناخ من خلال تحسين التكنولوجيا الزراعية وتحسين إدارة الموارد، كما أن إعتماد الميكنة والزراعة الرقمية والتكنولوجيا الحيوية والتقدم التكنولوجي يعد أمرا ضروريا لتعزيز الكفاءة والاستدامة وقابلية التوسع في القطاع.

وإذ نؤكد على أن الإدارة المستدامة للمياه خاصة في المناطق التي تعاني من ندرة المياه أمر أساسي وحيوي لتحويل أنظمة الأغذية الزراعية في أفريقيا، كما أن تنفيذ ممارسات فعالة مثل أسلوب الري بالتقطير واستغلال مياه الأمطار وإعادة تدوير المياه أمر بالغ الأهمية لزيادة الإنتاجية الزراعية في مواجهة تغير المناخ والنمو السكاني، تعتبر الاستثمارات في البنية التحتية للمياه وممارسات الإدارة المستدامة أمر حيوي لتعزيز قدرة أنظمة الأغذية الزراعية على التكيف وضمان استدامتها على المدى الطويل.

وإذ نلاحظ أن معالجة الاحتياجات المتنوعة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الواسعة النطاق تشكل مفتاحا لتحقيق التحول المستدام في أنظمة الأغذية الزراعية حيث غالبا ما يعاني المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة من محدودية الوصول إلى الموارد بينما يعاني المزارعون من الحجم المتوسط والكبير من عقبات تنظيمية ولوجستية، فمن الضروري وضع سياسات وأنظمة للدعم مخصصة لمعالجة هذه التحديات المتنوعة وتمكين جميع المزارعين من تعزيز ودفع الإنتاج والإنتاجية والنمو العادل وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي في جميع أنحاء القارة.

وإذ نؤكد أن التحول من نظام تقوده الزراعة إلى نظام يعتمد على أنظمة الأغذية الزراعية من شأنه معالجة التحديات في جميع أوجه نظم الأغذية الزراعية مع مواءمة السياسات وأهداف التنمية الأوسع نطاقا. يمنح هذا النهج الشامل الأولوية للاستدامة البيئية وتعزيز الأنظمة الغذائية المتنوعة والمغذية لمكافحة سوء التغذية وضمان الإدماج الاقتصادي للمزارعين في أفريقيا إلى حد كبير، تهدف الأجندة كذلك إلى توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق وتعزيز التجارة الإقليمية خاصة من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل توسيع التجارة الزراعية داخل أفريقيا بشكل كبير.

وإذ ندرك أهمية الحد من خسائر ما بعد الحصاد، فإننا **نشدد** على ضرورة تعزيز الابتكارات التي تتعامل مع المحاصيل ما بعد الحصاد وتخزينها ونقلها للحد من الخسائر في الغذاء وتحسين توافر الغذاء ومداخيل المزارعين.

وإذ نرحب بالقرارات الصادرة عن الدورة الاستثنائية للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة والتي عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا في الفترة من 23 إلى 25 أكتوبر 2024.

نعتمد بموجبه **استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية للفترة 2026-2035 وإعلان كمبالا حول البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على النحو التالي:**

1- **الالتزام بتكثيف الإنتاج الغذائي المستدام والتصنيع الزراعي والتجارة**

نلتزم بزيادة إنتاج الأغذية الزراعية بنسبة 45% بحلول نهاية العام 2035 من خلال اعتماد ممارسات زراعية مستدامة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للغذاء في أفريقيا وفرص التجارة الدولية وخفض خسائر ما بعد الحصاد بنسبة 50%، ومضاعفة التجارة البينية في المنتجات والمساهمات الزراعية بحلول 2035 بما يتماشى مع اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ورفع حصة الأغذية المصنعة محليا إلى 35% من الناتج المحلي الإجمالي للغذاء الزراعي بحلول 2035، ولتحقيق هذه الغاية فإننا نتعهد بما يلي:

أ) تعزيز وضمان وظائف أنظمة الإنتاج الزراعي – بما في ذلك أنظمة البذور والأسمدة وإدارة المياه وخدمات البحث والتوجيه الزراعي – مع تعزيز الاعتماد الواسع النطاق للممارسات الزراعية المستدامة التي تحافظ على الموارد وتحمي النظم البيئية وتضمن الإنتاج والإنتاجية العالية على المدى الطويل.

ب) خلق بيئة سياسية وتنظيمية مواتية تعزز تطوير وتكامل التكنولوجيا الناشئة مثل التكنولوجيات الحيوية والذكاء الاصطناعي والرقمنة والزراعة الدقيقة.

ج) تحفيز نمو الشركات الزراعية الصناعية وقدرتها التنافسية واستدامتها مع التركيز بشكل خاص على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

د) تعزيز دمج صغار المزارعين والنساء والشباب في سلاسل القيمة والأسواق الإقليمية مع تطوير وتعزيز هذه السلاسل لتحفيز القيمة المضافة في جميع المراحل وضمان المشاركة العادلة والفوائد في جميع مراحل الإنتاج الزراعي والتجارة، إلى جانب ضمان الامتثال لمعايير الاستدامة التي تلبي المتطلبات البيئية والاجتماعية لتعزيز النمو الاقتصادي والكفاءة.

هـ) تعزيز الوصول إلى الأسواق وتيسير التجارة من خلال إزالة الحواجز التجارية وتحسين البنية التحتية من أجل التنقل الفعالة للسلع.

و) الاستثمار في سلاسل القيمة الإقليمية والبنية التحتية لما بعد الحصاد وسلال الغذاء والممرات التجارية وتعزيز التعاون الإقليمي وزيادة التجارة وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

2- **الالتزام بتعزيز الاستثمار والتمويل للتعجيل بتحول أنظمة الأغذية الزراعية**

نلتزم بتعبئة ما مجموعه 100 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات في القطاعين العام والخاص في أنظمة الأغذية الزراعية الأفريقية بحلول 2035 مع ضمان تخصيص ما لا يقل عن 10% من الإنفاق السنوي العام لأنظمة الأغذية الزراعية وإعادة استثمار ما لا يقل عن 15% من الناتج الإجمالي للأغذية الزراعية سنويا في هذا القطاع، ولتحقيق هذه الغاية نقرر ما يلي:

أ) زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في أنظمة الأغذية الزراعية لدفع النمو المستدام والابتكار.

ب) توسيع استثمارات القطاع العام لدعم البنية التحتية والمبادرات الحيوية داخل أنظمة الأغذية الزراعية.

ج) تعزيز القدرات لوضع وتنفيذ البرامج الرئيسية والمشاريع القابلة للتمويل وضمان أن تؤدي الاستثمارات إلى نتائج مؤثرة وقابلة للتطوير.

د) تحسين فرص الوصول إلى التمويل اللازم لتحويل أنظمة الأغذية الزراعية وتسهيل مشاركة أكبر من قبل أصحاب المصلحة في جميع القطاعات وضمان وصول مستويات كافية من التمويل المتعلق بالمناخ إلى المزارعين ومنتجي ومصنعي الأغذية على النطاق الصغير والمتوسط.

3- **الالتزام بضمان الأمن الغذائي والتغذوي**

نلتزم بالقضاء على الجوع في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بحلول 2035 وخفض كل من: التقزم بنسبة 25%، والهزال بنسبة 25%، وزيادة الوزن بنسبة 25%، وضمان قدرة 60% من السكان على تحمل قدرة الحصول على غذاء صحي، وتحقيقا لهذه الغاية نقرر ما يلي:

أ) تحسين أنظمة الأغذية الزراعية التي تعزز التغذية البشرية ونتائج الصحة وتعزيز الأنظمة الغذائية التي تساهم في تحقيق الرفاهية بشكل عام.

ب) تعزيز إنتاج واستهلاك المحاصيل التقليدية والأصلية المغذية من خلال الإصلاحات السياسية والتنظيمية المحددة واستراتيجيات التمويل لسلاسل القيمة المذكورة.

ج) تعزيز سياسات التغذية والبرامج والتعليم وتوعية المستهلك للقضاء على نقص المغذيات الدقيقة.

د) تعزيز معايير الصحة والصحة النباتية وتنفيذ بروتوكولات الصحة الموحدة لحماية سلامة الغذاء وحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة.

هـ) الاستثمار في مراقبة الأمراض والإبلاغ عنها، وتعزيز المختبرات البيطرية، وزيادة إنتاج اللقاحات، وإعطاء الأولوية للقضاء على وباء المجترات الصغيرة بحلول 2030، وتحسين التعاون بشأن الأمراض الحيوانية العابرة للحدود.

و) إعطاء الأولوية للبحث والتطوير في مجال تحسين أصناف المحاصيل العلفية وتعزيز مصادر الأعلاف البديلة من أجل تحسين تغذية الماشية والحد من الاعتماد على الأعلاف التقليدية.

ز) تعزيز سلاسل القيمة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مع تحسين الممارسات المستدامة وبناء القدرة على الصمود والإدارة الفعالة والمستدامة للموارد المائية.

ح) إنشاء شبكات مبتكرة للأمان الاجتماعي تعالج سوء التغذية بشكل فعال وتعزز الأمن الغذائي والتغذوي.

4- الالتزام بتعزيز الشمول وسبل العيش العادلة

نلتزم بخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة 50% وتقليص فجوة الغلال بين المزارعين من الرجال والنساء بنسبة 50% وتمكين ما لا يقل عن 30% من النساء و30% من الشباب و30% من الفئات الضعيفة في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية بحلول 2035، ولتحقيق هذه الغاية نقرر ما يلي:

أ) تحسين البنية التحتية والوصول إلى الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية والمجتمعات الضعيفة

ب) تقليص فجوة الغلة بين المزارعين الرجال والنساء

ج) تسهيل الوصول إلى الموارد الإنتاجية الآمنة بما في ذلك الخدمات المالية الصديقة والابتكار والتكنولوجيا والوصول إلى الأراضي لكل من النساء والشباب والفئات الضعيفة.

د) تسهيل فرص العمل المراعي للبيئة والوظائف الخضراء لكل من الشباب والنساء والفئات الضعيفة من خلال المبادرات التي تدعم الشركات التي تركز على الزراعة المراعية لتغير المناخ والطاقة المتجددة في الأعمال الزراعية وأسواق الكربون والتكيف مع تغير المناخ.

هـ) تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية الشاملة التي تعالج احتياجات الفئات الضعيفة من السكان.

5- الالتزام ببناء أنظمة زراعية غذائية مرنة

نلتزم بضمان قدرة أنظمة الأغذية الزراعية في أفريقيا على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ونتعهد بإخضاع 30% من الأراضي الزراعية للإدارة المستدامة وحماية 40% من الأسر من الصدمات بحلول 2035، ولتحقيق هذه الغاية نقرر ما يلي:

أ) زيادة الاستثمارات في القدرات البشرية والمادية اللازمة للبحوث لتوليد التقنيات والابتكارات الزراعية التي تخفف من آثار تغير المناخ.

ب) تعزيز أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة للصدمات المختلفة مع تنفيذ استراتيجيات القدرات الوطنية على التكيف والتي ترمي إلى دمج القدرات على التكيف مع الخطط والسياسات التي تهدف في نهاية المطاف إلى تعبئة الموارد لبناء القدرات في مجال النظم الغذائية والزراعية.

ج) تعزيز القدرات الاستيعابية للنظم الزراعية والغذائية للحد من الأضرار وحماية سبل العيش ودعم جهود التعافي بعد الصدمات أو الاضطرابات.

د) تعزيز استراتيجيات بناء القدرة على التكيف داخل النظم الزراعية والغذائية وسبل العيش للحد من التعرض للصدمات والضغوطات الكبيرة.

هـ) زيادة تعبئة التمويل المناخي والمساعدات الفنية لدعم المزارعين وخاصة صغار المزارعين والانتقال إلى ممارسات الزراعة المنخفضة الكربون.

و) تعزيز المعارف والممارسات المحلية وتقدير الدور الذي تلعبه في الإدارة البيئية والقدرة على الصمود.

6- الالتزام بتعزيز حوكمة أنظمة الأغذية الزراعية

نلتزم بضمان قيام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بحلول العام 2028 بدمج إعلان كمبالا بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في خططها الوطنية والإقليمية للاستثمار في أنظمة الأغذية الزراعية واعتماد أفضل الممارسات في مجال الحوكمة لأنظمة قطاع الأغذية الزراعية استنادا إلى مبادئ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، علاوة على ذلك، بحلول 2030 تقوم جميع البلدان بدمج عملية المراجعة لفترة السنتين للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في منصاتها الوطنية للمراجعة القطاعية المشتركة ولتحقيق هذه الغاية نقرر ما يلي:

أ) الحفاظ على مبادئ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية التي تشمل النمو الاقتصادي بقيادة الأغذية الزراعية من أجل التنمية الشاملة والمستدامة والتكامل والتعاون الإقليمي لجميع أصحاب المصلحة، وخاصة النساء والشباب والفئات الضعيفة.

ب) تعزيز عملية صنع القرار القائمة على الأدلة والمساءلة المتبادلة وضمان استرشاد الإجراءات ببيانات موثوقة.

ج) تعزيز مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية –النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتمكينها من الوفاء بالأدوار والولايات الموضحة في هذا الإعلان.

د) وضع أداة مالية تهدف إلى دعم التنفيذ الفعال لهذا الإعلان.

هـ) تمكين البرلمانات الوطنية والإقليمية والقارية ولجانها من ضمان التوافق المتسق بين التشريعات والميزانيات الوطنية وأهداف إعلان كمبالا بشأن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية، وتوفير الرقابة على التنفيذ الفعال للسياسات ذات الصلة.

و) تعزيز منظمات المنتجين لتمكينهم من الوفاء بدورهم في وضع وتنفيذ السياسات الوطنية والإقليمية بالإضافة للمهام المنصوص عليها في هذا الإعلان.

7- **الدعوة للعمل**

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي ندرك أن تحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في هذا الإعلان يتطلب التزام العديد من الأطراف بتحويل هذه القرارات إلى نتائج ملموسة. تحقيقا لهذه الغاية ندعو:

أ) الدول الأعضاء إلى القيام بما يلي:

- دمج الالتزامات الواردة في هذا الإعلان وعكسها في السياسات والاستراتيجيات وأطر الميزانية الوطنية من أجل التنفيذ الفعال من خلال خطط الاستثمار في النظم الزراعية الغذائية الوطنية وضمان وجود برامج وأدوات فعالة للتنفيذ من أجل تحقيق هذه الخطط.
- وضع وتنفيذ سياسات شاملة ومتماسكة تعزز استثمار القطاع الخاص في تحويل النظم الزراعية الغذائية مع ضمان الدعم الفعال للقطاع العام لهذه النظم.
- زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والبحث وخدمات التوجيه لدعم التعجيل بتحويل النظم الزراعية الغذائية
- ضمان وضع أنظمة فعالة للتنسيق ومشاركة شاملة في حوكمة النظم الزراعية الغذائية مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب والفئات الضعيفة.
- ضمان القدرة الكافية وتعيين فريق متميز للرصد والتقييم مدعوما بالأنظمة المعرفية على مستوى أفريقيا والخبراء الفنيين والمنصات الرقمية القوية لقياس الأداء وإدارة البيانات بشكل فعال.

ب) الاتحاد الأفريقي (مفوضية الاتحاد الأفريقي – ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية) للقيام بما يلي:

- دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لدمج الالتزامات الواردة في هذا الإعلان في خططها الوطنية والإقليمية للاستثمار في أنظمة الأغذية الزراعية؛
- تسهيل التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي وتوحيد السياسات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز التجارة الأفريقية البينية.
- إنشاء مجلس استشاري بقيادة القطاع الخاص لتعزيز مشاركة القطاع الخاص.
- إجراء عملية مراجعة زراعية كل سنتين، بدءًا من العام 2027، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز لمؤتمر الاتحاد الأفريقي خلال دورته العادية في يناير/فبراير بدءًا من العام 2028.
- تعزيز الاستفادة من نتائج تقرير المراجعة لفترة السنتين للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية من أجل توجيه عمليات التخطيط وصناعة القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

ج) المزارعون والمنتجون الريفيون للقيام بما يلي:

- اعتماد الممارسات المبتكرة والتكنولوجيا الناشئة لتعزيز الإنتاجية الزراعية والاستدامة والقدرة على التكييف.
- الاستثمار في تعزيز ابتكارات الإنتاج الزراعي والقدرة التنافسية من حيث التكلفة للاستحواذ على حصة أكبر من الأسواق المحلية والإقليمية.

د) منظمات المجتمع المدني للقيام بما يلي:

- إنشاء إطار مخصص للإشراف على خطط الاستثمار الوطنية والإقليمية في أنظمة الأغذية الزراعية والغذائية، وضمان الشفافية والمساءلة في تنفيذها.
- الدعوة إلى تخصيص الموارد لأنظمة الأغذية الزراعية والغذائية، والتنمية، وتعزيز فرص التمويل ودعم مبادرات خطط الاستثمار الوطنية والإقليمية في أنظمة الأغذية الزراعية والغذائية.
- تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والعادلة في تحول أنظمة الأغذية الزراعية والغذائية.

هـ) القطاع الخاص للقيام بما يلي:

- الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار وتنمية السوق وتكامل سلسلة القيمة لدفع التحول في النظم الأغذية الزراعية.
- زيادة الاستثمارات في سلاسل القيمة المستدامة لتعزيز إنتاج الغذاء والتصنيع الزراعي والتجارة.

و) البرلمانيون للقيام بما يلي:

- دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في وضع وتنفيذ سياسات وخطط الاستثمار في أنظمة الأغذية الزراعية على المستويين الوطني والإقليمي، من خلال التشريعات المناسبة، والمخصصات في الميزانية، والإشراف المؤسسي.
- ضمان استثمار ما لا يقل عن 10% من الإنفاق السنوي العام في أنظمة الأغذية الزراعية ومراقبة استخدامها بكفاءة على المستويين الوطني والإقليمي.

ز) الشركاء الإنمائيون والمنظمات الدولية للقيام بما يلي:

- الالتزام بدعم تنفيذ استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية: 2026–2035 وإعلان كمبالا بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية من خلال مواءمة مواردهم الفنية والمالية مع الأولويات القارية.

- دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء من أجل دمج إعلان كمبالا بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في خطط التنمية الزراعية الوطنية/خطط التنمية الزراعية الإقليمية.
- دعم أنظمة البيانات وجهود المساءلة المتبادلة على المستويات القارية والإقليمية والوطنية.

يدخل هذا الإعلان حيز التنفيذ في 1 يناير 2026

حرر في 11 يناير 2025 في كمبالا أوغندا

إعلان حول اجتماع التنسيق نصف السنوي السادس

نحن رؤساء الدول والحكومات، ممثلو هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي ورؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني (8) والآليات الإقليمية، المجتمعين في أكرا، غانا، في 21 يوليو 2024، بمناسبة اجتماع التنسيق نصف السنوي السادس برئاسة فخامة محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية ورئيس الاتحاد الأفريقي؛

إذ نستحضر نتائج اجتماعات التنسيق نصف السنوية الخمسة السابقة، وآخرها الإعلان الصادر في 16 يوليو 2023 في نيروبي، كينيا، الوارد في الوثيقة MYCM/AU/ Decl.(V)؛

وإذ نؤكد على ضرورة تعزيز التعاون في كافة مجالات العمل الإنساني من أجل رفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنهوض به، وتعزيز العلاقات الوثيقة والسلمية بين الدول الأعضاء والمساهمة في التقدم والتنمية والتكامل الاقتصادي للقارة؛

وإذ نؤكد على أهمية تنسيق السياسات الوطنية والإقليمية من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء القارة؛

وإذ ندرك أن تعزيز التجارة الأفريقية البينية يظل عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وخلق فرص العمل، والاندماج الفعال لأفريقيا في الاقتصاد العالمي؛

وإذ نؤكد من جديد أن تنفيذ بروتوكول العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية يضع على عاتق كل من الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مسؤولية ضمان تكامل القارة بأكثر السبل الفعالة الممكنة والتعجيل بعملية التكامل في أفريقيا حتى تتمكن أفريقيا من مواجهة التحديات الناجمة عن العولمة؛

نعلن بموجبه ما يلي:

1. **نهنئ** الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي فخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، على جهوده الجديرة بالثناء من أجل إرساء السلم والأمن وتعزيز حقوق الإنسان في القارة؛

2. **نعرب عن تقديرنا** للفرص التي أتاحتها مشاركته البناءة وجهود كسب التأييد مع شركائنا الدوليين بشأن أولويات القارة، لاسيما فيما يتعلق بتخفيف عبء الديون، والتنمية العالمية والمستدامة، والاستجابة للتحديات الأمنية والاجتماعية.

وضع التكامل

3. **نحيط علما** بتقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي عن التكامل القاري في أفريقيا، **ونحيط علما كذلك** بتقارير رؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية عن وضع التكامل الإقليمي على النحو التالي:

1) **فخامة السيد محمد يونس المنفي**، رئيس المجلس الرئاسي لدولة ليبيا والرئيس الحالي لاتحاد المغرب العربي.
2) **فخامة السيد محمد إدريس ديبي**، رئيس جمهورية تشاد والرئيس الحالي لتجمع دول الساحل والصحراء؛
3) **فخامة السيد هاكايندي هيشيليما**، رئيس جمهورية زامبيا والرئيس الحالي للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي؛
4) **فخامة السيد سلفاكير ميارديت**، رئيس جمهورية جنوب السودان والرئيس الحالي لمجموعة شرق أفريقيا؛
5) **فخامة السيد تيودورو أوبيانج نجويما مباسوجو**، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية والرئيس الحالي للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛
6) **فخامة السيد بولا أحمد تينوبو**، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والرئيس الحالي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛
7) **فخامة السيد إسماعيل عمر جيله**، رئيس جمهورية جيبوتي والرئيس الحالي للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية؛
8) **فخامة السيد جواو مانويل جونسالفيس لورينسو**، رئيس جمهورية أنجولا والرئيس الحالي لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي؛

تقارير رؤساء الدول والحكومات ومناصري الحقائب الخاصة

4. **نحيط علما** بتقارير أصحاب الفخامة ومناصري الحقائب الخاصة:

1) **فخامة الدكتور بول كاجامي**، رئيس جمهورية رواندا والرئيس الحالي لقمة القوة الجاهزة لشرق أفريقيا، **ونجيز** التوصيات الواردة فيه؛

2) **فخامة السيد عبد المجيد تبون**، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والرئيس الحالي للقدرة الإقليمية لشمال أفريقيا، **ونجيز** التوصيات الواردة فيه؛

3) **فخامة السيد عبد الفتاح السيسي**، رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد التابعة لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، ونجيز التوصيات الواردة فيه؛

4) **فخامة السيد نانا أدو دانكوا أكوفو–أدو**، رئيس جمهورية غانا، ومناصر الاتحاد الأفريقي المعني بالمؤسسات المالية الأفريقية المتعددة الأطراف، **ونجيز** التوصيات الواردة في التقريرين التاليين:

- التقرير عن إنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي؛
- التقرير عن توسيع نطاق التشغيل البيني لتحقيق التكامل الاقتصادي: استخدام الأموال عبر الهاتف المحمول في عمليات البيع والشراء في جميع أنحاء أفريقيا.

5) **فخامة السيد دينيس ساسو نغيسو**، رئيس جمهورية الكونغو والنائب الثاني لرئيس هيئة مكتب المؤتمر، **ونجيز** التوصيات الواردة في التقرير والمتعلقة باستنتاجات المؤتمر الدولي الأول حول التحريج وإعادة التحريج، **ونوافق** على التوصيات المتعلقة بالموقف الأفريقي المشترك الواردة في تقريره، **ونؤيد كذلك** إحالة التقرير إلى الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في إعلان عقد عالمي للتحريج وإعادة التحريج

6) **فخامة السيد محمدو إيسوفو**، مناصر الاتحاد الأفريقي المعني بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، **ونجيز** التوصيات الواردة فيه؛

تقارير مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزته وشركائه بشأن وضع التكامل في أفريقيا

5. **ندعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية، إلى نشر تقرير التكامل كل عامين، بدءًا من عام 2025، على أساس المؤشر الأفريقي الجديد الموحد للتكامل الإقليمي؛

6. **نشير إلى** الحاجة إلى مواصلة تحسين مستوى التكامل داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك على المستوى القاري، **وندعو** الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، إلى تعزيز تعاونها لتنفيذ أجندة التكامل الأفريقي؛

7. **نطلب** من المفوضية مواصلة الدعوة إلى تعزيز التعاون بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية بهدف تسريع أجندة التكامل الأفريقي، **وندعو** الدول الأعضاء إلى تخصيص الموارد المالية الكافية التي تضمن التنفيذ الفعال لأجندة التكامل؛

8. **نحث** مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومؤسسات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، على مواصلة وضع نهج شامل ومتسق ومؤشر موحد لتقييم التكامل الأفريقي، يستند إلى نقاط القوة في المؤشرات الحالية في مفوضية الاتحاد الأفريقي (مؤشر التكامل الإقليمي المتعدد الأبعاد لأفريقيا) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (مؤشر التكامل الإقليمي لأفريقيا). ينبغي أن يتوافق المؤشر الموحد مع أهداف المعاهدة المنشأة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا) وأجندة 2063؛

تقسيم العمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية والدول الأعضاء

9. **نحيط علما** بتقرير **سعادة السيد بيير مبونجو موكوكو**، رئيس وحدة تنفيذ الإصلاح بمفوضية الاتحاد الأفريقي، **ونجيز** التوصيات الواردة فيه.

10. **نطلب** من لجنة التنسيق (التي تضم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد) تقديم التقرير عن تقسيم العمل إلى المجلس التنفيذي حسب الإجراءات المعمول بها بغية تقديمه إلى الدورة العادية الثامنة والثلاثين للمؤتمر لاعتماده في فبراير 2025.

منصة الاتحاد الأفريقي لتبادل المعرفة بين الأقاليم بشأن الإنذار المبكر

11. **نرحب** بالتقرير السنوي عن أنشطة تبادل المعرفة بين الأقاليم بشأن الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات؛

12. **نجيز** تقرير دورة السياسات الثالثة للمنبر وأنشطته؛ **ونشيد** بمفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية بوصفها أعضاء في المنبر للتقدم الكبير المحرز في وضع استراتيجية مشتركة شاملة لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية بغية تنسيق الجهود وزيادة الأثر في تعبئة الموارد من أجل مبادرات السلم والأمن الإقليمية والقارية؛

13. **نؤكد** على الدور الحاسم للمنبر ذي الطابع الاستراتيجي في تعزيز النظام القاري للإنذار المبكر للاتحاد الأفريقي؛ **وندعو**، في هذا الصدد، الدول الأعضاء والشركاء إلى دعم أنشطة المنبر لزيادة التنسيق والتعاون بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية والدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق التكامل الإقليمي في مجال السلم والأمن؛

14. **نشيد** بالتعاون القائم بين المنبر وشبكة الاتحاد الأفريقي لمراكز الفكر من أجل السلام؛ **ونرحب** بالتقدم الذي أحرزته شبكة الاتحاد الأفريقي لمراكز الفكر من أجل السلام بوصفها شبكة لمراكز الفكر الأفريقية تعمل على سد الفارق بين النظرية والسياسات، وتبني رؤية أفريقيا سلمية وآمنة ومزدهرة حيث تتمثل مهمتها في توفير حلقة وصل استراتيجية بين مجتمعات المعرفة والاتحاد الأفريقي من أجل صنع سياسات فعالة وتنفيذها على نحو فعال من أجل تحقيق أفريقيا التي نريدها؛ **ونشجع** دور الشبكة في معالجة إحدى أولويات الاتحاد الأفريقي المتمثلة في تعزيز النهج المعرفي لعمل الاتحاد الأفريقي في مجالات السلم والأمن والديمقراطية وسد الفجوة بين البحوث والسياسات والممارسة؛

15. **نطلب** من المنبر، باعتباره منبرا قاريا، مواصلة تكثيف جهوده لتحسين أفضل الممارسات المشتركة بين الأقاليم بشأن الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، والقدرة على الصمود وبناء السلام بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية.

وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد

16. **نؤكد من جديد** الدور التنسيقي المركزي لمفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد في جميع الأنشطة الإنمائية الإقليمية والقارية ذات الأولوية في أفريقيا، وفقا لولايتها باعتبارها الوكالة الإنمائية للاتحاد الأفريقي؛

17. **نحيط علما** بقيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد عملية إعداد التقرير عن تقييم العقد الأول من تنفيذ أجندة 2063 وصياغة خطة التنفيذ العشرية الثانية وتحديد تكلفتها بعد ذلك؛ **ونشجع** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والشركاء على اعتماد صكوك لإضفاء الطابع المحلي عليها وتنفيذها، وتخصيص الموارد الفنية والمالية الكافية، والتعاون على نحو وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد لتسريع تنفيذ أجندة 2063؛ **ونحثها** على مواصلة تعزيز قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في تخطيط السيناريوهات، والتحليل الاستشرافي، والرصد، والإبلاغ بشأن أجندة 2063؛

18. **نحيط علماً** بوضع التصور المفاهيمي للمبادرة الرئيسية لفريق أفريقيا وتطويرها من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد ، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، والبرلمان الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، باعتبارها برنامجا رئيسيا للاتحاد الأفريقي للتعجيل بتعبئة الموارد من أجل تنفيذ برامج استثمارية عالية التأثير تهدف إلى التعجيل بتنفيذ خطة التنفيذ العشرية الثانية؛ **ونطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد أن تكفل إطلاق برنامج فريق أفريقيا رسميا خلال الدورة الثامنة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في فبراير 2025؛

19. **نرحب** بمفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد لإعداد لوحة معلومات أجندة 2063 لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ أجندة 2063 من قبل الدول الأعضاء وعلى المستويين الأقاليمي والقاري؛ **ونشيد** بالدول الأعضاء التي استخدمت لوحة المعلومات للإبلاغ عن خطة التنفيذ العشرية الأولى، **ونشجع** جميع الدول الأعضاء على استخدام لوحة المعلومات للإبلاغ وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الثانية لأجندة 2063؛

20. **نحث** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على دعم مبادرة مكتب المهارات العالمية لأفريقيا، التي أطلقتها مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد في فبراير 2024، باعتبارها مبادرة رئيسية لموضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2024 "عام التعليم"، بهدف تزويد البلدان الأفريقية بمنبر مخصص لتحسين تنمية المهارات، وبناء القدرات، وإعادة تصور أنظمة التعليم والتدريب الفنيين والمهنيين في جميع أنحاء القارة.

المبادرات الرئيسية القارية للبنك الأفريقي للتنمية

21. **نحيط علما** بتقرير معالي الدكتور أكينوومي أ. أديسينا، رئيس مجموعة بنك التنمية الأفريقي.

22. **نشيد** بجهود البنك الأفريقي للتنمية في دعم وتنفيذ المبادرات القارية على النحو الذي كلفته به أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي من أجل تعبئة التمويل لدفع أجندة التحول الاقتصادي والتكامل في القارة، بما في ذلك الدعم المؤسسي للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

23. **نعترف** بالتقدم الكبير الذي تحقق في المجالات الخمس ذات الأولوية للبنك الأفريقي للتنمية – إضاءة أفريقيا وإمدادها بالطاقة، وإطعام إفريقيا، وتصنيع إفريقيا، وتكامل إفريقيا، وتحسين نوعية

الحياة لشعوب أفريقيا – كحافز لتنفيذ أجندة 2063، ودعم تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

24. **نستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec. 817(XXXV) بشأن تعبئة التمويل من أجل تسريع وتيرة الانتعاش الاقتصادي والتنمية والتكامل في أفريقيا، **ونرحب** بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ المبادرات الرئيسية بما في ذلك سندات الاستثمار المرتبط بالأوراق المالية، وإنشاء الآلية الأفريقية للاستقرار المالي وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي إلى أفريقيا من خلال المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف مثل البنك الأفريقي للتنمية؛

25. **نرحب كذلك** بالدعم الفني الذي يقدمه البنك الأفريقي للتنمية لنادي رؤساء الدول والحكومات الإثني عشر بقيادة فخامة الرئيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، لتعزيز الحاجة إلى الناتج المحلي الإجمالي "الأخضر" الذي يشمل رأس المال الطبيعي؛

26. **ندعو** إلى التجديد الكبير السابع عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي في عام 2025 بهدف تعبئة 25 مليار دولار أمريكي لتمكينه من تلبية الاحتياجات المتزايدة للقارة؛

27. **ندعو** البنك الأفريقي للتنمية إلى تقديم إحاطة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا الإعلان إلى الدورة العادية الثامنة والثلاثين للمؤتمر في فبراير 2025.

التقدير

28. **نعرب عن تقديرنا** لحكومة جمهورية غانا على الاستضافة الناجحة لاجتماع التنسيق نصف السنوي السادس بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية.

حرّر في أكرا، غانا، في 21 يوليو 2024

الإعلان

حول الوضع في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط

Assembly/AU/18(XXXVIII)

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الثامنة والثلاثين لقمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا يومي 15 و16 فبراير 2025.

إذ نحيط علماً بالتقرير عن الوضع في دولة فلسطين و الشرق الأوسط؛

وإذ **نجدد التأكيد** على كافة القرارات والمقررات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بشأن الوضع في فلسطين من أجل تحقيق السلم والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

وإذ نؤكد مجدداً أيضاً دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس، في نضاله المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري العنصري، لاستعادة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير والاستقلال وعودة اللاجئين، وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

وإذ نجدد حرصنا والتزامنا بدعم التوصل إلى حل سلمي وعادل للنزاع العربي الإسرائيلي وفقاً لمبادئ القانون الدولي وجميع القرارات ذات الصلة، الصادرة عن الأمم المتحدة والتي تدعو إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لقرار الجمعية العاملة للأمم المتحدة رقم 194.

وإذ نجدد دعوتنا إلى إنهاء العملية العسكرية بشكل دائم في قطاع غزة ونتابع عن كثب التطورات الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والعدوان الغاشم الذي تشنه قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر 2023.

وإذ نعرب عن حزننا وإدانتنا للكارثة الإنسانية التي حلت بقطاع غزة وجنوب لبنان كنتيجة مباشرة للعملية التي شنتها القوات الإسرائيلية، والعدد الهائل والمتفاقم من الضحايا المدنيين، وتدمير ممتلكات المدنيين، والتهجير القسري لسكانه، وعدم احترام حرمة المستشفيات ودور العبادة في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي.

وإذ نجدد التأكيد أيضا على مكانة ومركزية القضية الفلسطينية العادلة، وموقفنا الثابت الداعم لها والقرارات الصادرة بشأنها في المنابر الدولية، استنادا إلى القيم والمبادئ المشتركة للحرية والتحرر من الاستعمار والقمع والفصل العنصري والظلم.

وإذ نحث كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على مواصلة تقديم الدعم للقضية الفلسطينية بما يضمن تنفيذ القيم والمبادئ النبيلة التي قامت عليها منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، ومن أهمها

دعم حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير المصير، والامتناع عن أي عمل أو توجه من شأنه المساس بثوابت التضامن مع القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

وإذ نعرب عن رفضنا لانتهاكات إسرائيل، سلطة الاحتلال، للحقوق والحريات الأساسية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها الحق في الحياة والحرمان الكامل من أبسط حقوق الحياة، وممارسة نظام للفصل العنصري القائم على التمييز على أساس العرق والدين، مما يضمن استدامة الاحتلال الإسرائيلي، نعلن بموجبه ما يلي:

1. **ندين بشدة** إسرائيل، سلطة الاحتلال، لشنها حرباً همجية على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2023، استهدفت 2.2 مليون فلسطيني، واستخدامها المفرط وغير المتناسب للقوة ضد المدنيين العزل، واستهداف الكنائس والمساجد والمستشفيات ومنازل المدنيين والبنية التحتية، وفرض العقوبات الجماعية على المدنيين، وقطع الإمدادات الإنسانية عن القطاع، مما أسفر عن مقتل وإصابة الآلاف من الشهداء والجرحى الفلسطينيين.

2. **نستنكر** السياسات الاستعمارية الإسرائيلية التي تتجلى في ممارسات العقاب الجماعي ضد المدنيين والتهجير القسري للسكان التي يرتكبها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث تشكل هذه الممارسات جرائم حرب تستلزم المساءلة الدولية.

3. **نستنكر أيضاً** السياسات الاستعمارية الإسرائيلية التي تتجلى في ممارسات العقاب الجماعي ضد المدنيين، وفي مقدمتها الإبادة الجماعية التي يرتكبها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ومحاولات التهجير القسري لسكانه إلى شبه جزيرة سيناء المصرية، تشكل هذه السياسات جرائم حرب تستوجب المساءلة الدولية.

4. **نعرب كذلك** عن أن إنشاء دولة فلسطينية هو موقف ثابت وراسخ للاتحاد الأفريقي.

5. **ندعو** كافة الدول الأعضاء في التحاد الافريقي إلى العمل مع المجتمع الدولي من أجل تقديم الإغاثة العاجلة لقطاع غزة المنكوب ووقف الكارثة الإنسانية الناجمة عن الحرب الإسرائيلية الأخيرة عليه، والعمل الجاد على الضغط على إسرائيل، سلطة الاحتلال، لرفع الحصار الإسرائيلي الجائر عن القطاع والتعجيل بعملية إعادة الإعمار.

6. **نؤكد** على الدعم السياسي والاقتصادي والمالي لدولة فلسطين، وضرورة تمكين الوحدة الجغرافية والسياسية في الأراضي الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

7. **ندين** الدعم غير المسبوق من بعض البلدان للاحتلال الإسرائيلي، والجرائم التي ارتكبتها إسرائيل مؤخرا في العملية العسكرية التي استهدفت المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية لقطاع غزة المحاصربذريعة "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها".

8. **نرفض وندين** انتهاك إسرائيل للقانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، من خلال استهداف المستشفيات والمراكز الطبية والمرافق الإعلامية، واستخدام الأسلحة المحرمة دوليا، ونؤيد الدعوة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في هذه الانتهاكات.

9. **نؤكد** على الحاجة الملحة إلى فتح ممرات إنسانية آمنة بشكل فوري للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني وحماية المؤسسات والطواقم الطبية.

10. **ندين أيضا** سياسة الاعتقال الإداري الإسرائيلي دون محاكمة ونطالب السلطات الإسرائيلية بالإفراج الفوري عن جميع الأسرى الفلسطينيين، وخاصة الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى، المحتجزين في ظروف قاسية في انتهاك لكل الحقوق التي تكفلها القوانين السارية والمعاهدات الدولية.

11. **نؤكد** التزامنا الثابت تجاه قضية الشعب الفلسطيني وتمسكه بأرضه، ومواصلة دعمنا للحل السلمي والعادل للنزاع العربي الإسرائيلي وفقاً لمبادئ القانون الدولي وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تدعو إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

12. **نؤكد** على ضرورة حل القضية الفلسطينية لتحقيق السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط، على أساس حل الدولتين، وأحكام القانون الدولي، وكافة القرارات الصادرة عن المجتمع الدولي، ومبادرة السلام العربية، ومقررات الاتحاد الأفريقي، مسترشدين برؤية فخامة الرئيس محمود عباس ودعواته المتكررة لتحقيق السلام.

13. **ندعم** تجديد طلب دولة فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة،

14. **ندعو** جميع البلدان الأفريقية إلى دعم حملة الإغاثة العاجلة لقطاع غزة سعيا لوقف الكارثة الإنسانية الناجمة عن الحرب الإسرائيلية، ومواصلة دعم الجهود الرامية إلى رفع الحصار الإسرائيلي الظالم عن القطاع .

15. **نطلب** من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الالتزام بأحكام القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي يقوض الأسس الأساسية لنظام القانوني الدولي.

16. **ندعو** المجتمع الدولي إلى ضمان حماية الشعب الفلسطيني وفقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 605 لعام (1987)، و673 لعام (1990)، و904 لعام (1994)، واستناداً إلى

اتفاقيات جنيف وكذلك القرارات الصادرة عن الجمعية العامة، بما في ذلك دورتها الاستثنائية الطارئة في يوليو 2018.

17. **نعرب عن تقديرنا** للجهود الأفريقية الجارية لدعم الشعب الفلسطيني، وخاصة تقديم تحقيقها القانوني إلى محكمة العدل الدولية لطلب رأي استشاري بشأن الآثار القانونية الناجمة عن استمرار إسرائيل في انتهاك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والاحتلال طويل الأمد والاستيطان وضم الأراضي الفلسطينية. وعليه، نكلف مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال مكتب المستشار القانوني، بمواصلة التزامها النشط في عملية الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، بما في ذلك التحضير لأي تمثيل مطلوب لدعم موقف الاتحاد الأفريقي وفقا لمبادئه الثابتة والتزاماته الدولية.

18. **نؤكد مجدداً** على دعمنا الثابت للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فلسطين والموقف المعلن للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الفظائع المستمرة المرتكبة في غزة على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الموقع مؤخرًا، التي يمكن أن تؤدي حتماً إلى تداعيات خطيرة على حالة السلم والأمن في الشرق الأوسط.

19. **نؤكد** على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لهذا النزاع الذي طال أمده، وخاصة الاحتلال الإسرائيلي غير المبرر والمستمر، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، والمستوطنات الإسرائيلية، والانتهاك المطلق للقانون الدولي وعملية السلام المتوقفة في تحدٍ صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

20. **نؤكد أيضًا** على أن الحل السياسي القائم على رؤية الدولتين هو السبيل الوحيد الأكثر جدوى لضمان السلام والاستقرار والأمن لشعوب ودول المنطقة.

21. **نؤكد مجددًا** على موقفنا بأن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ يونيو 1967، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي التي لا تزال محتلة في جنوب لبنان، وتجسيد دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

22. **يطلب** التنفيذ العاجل والفوري للتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في 26 يناير 2024 على نحو ما وردت في الدعوى المقدم من جمهورية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بشأن الصراع المستمر في قطاع غزة، والتي تؤكد على احترام القانون الدولي على مستوى العالم وضرورة أن تمتثل إسرائيل على الفور لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

قرار بشأن

رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا

إن المؤتمر،

1. **يعرب عن قلقه** الشديد إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المستمر وغير القانوني المفروض على الحكومة والشعب الكوبيين؛
2. **يؤكد من جديد** دعمه الكامل لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"؛
3. **يعرب عن أسفه** للتراجع في العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة، ويدعو مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الطويل الأمد وغير المبرر المفروض على الشعب الكوبي؛
4. **يعرب عن أسفه كذلك** للتدابير التي نفذتها حكومة الولايات المتحدة منذ 9 نوفمبر 2017، والتي تعزز الحصار **ويعرب عن قلقه العميق** إزاء اتساع نطاق الطبيعة الخارجية للحصار، بما في ذلك التنفيذ الكامل للفصل الثالث من قانون هيلمز–بيرتون (على أساس الفقرة **394** من الإعلان الوزاري لمجموعة الـ 77 لعام **2024**، والذي يحافظ على نفس اللغة الصيغة عليها في عام **2023**)؛
5. **يعرب عن قلقه الشديد** إزاء الإدراج التعسفي لكوبا في القائمة الأحادية الجانب للدول التي يُزعم أنها ترعى الإرهاب، مما أدى إلى تفاقم الحظر والقيود المالية المفروضة على كوبا نتيجة للحصار؛ لذلك، يدعو إلى إزالة كوبا من تلك القائمة؛
6. **يقرّ** بتفاقم التأثير السلبي للحصار بل وأكثر قسوة في السياق الحالي، عندما تواجه كوبا الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد–19؛
7. **يقرّ** بأن الحصار هو العائق الرئيسي أمام تنفيذ كوبا لأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة ويشاطر هذا القلق بسبب الأهمية التي يوليها الاتحاد الأفريقي لتحقيق الأهداف الواردة في الأجندة المذكورة؛
8. **يؤكد من جديد أيضاً** تضامنه مع الشعب الكوبي.

قرار

بشأن أثار العقوبات والتدابير القسرية الأحادية الجانب على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعون يومي 15 و16 فبراير 2025، في دورتنا العادية الثامنة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد في أديس أبابا، إثيوبيا؛

إذ نذكر بأغراض ومبادئ القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والتي تؤكد من بين أمور أخرى على سيادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وسلامة أراضيها واستقلالها، فضلاً عن الالتزام بتعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل قارة متكاملة وتنعم بالازدهار؛

وإذ نؤكد من جديد على إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والذي ينص من بين أمور أخرى على أنه لا يجوز لأي دولة استخدام أو تشجيع استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية الأحادية الجانب أو أي نوع آخر من التدابير لإكراه دولة أخرى من أجل الحصول منها على تبعية ممارسة حقوقها السيادية؛

وإذ نؤكد أن التدابير والتشريعات القسرية الأحادية الجانب تتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول؛

وإذ نؤكد على تصريحات قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 161/76 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 و135/78 و202/78 المؤرخين 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، وقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 120/18 المؤرخ 30 أيلول/سبتمبر 2011 والقرارات 14/24 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2013 و21/27 المؤرخ 26 أيلول/سبتمبر 2014 و2/30 المؤرخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015 و10/36 المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 20175 و21/37 المؤرخ 23 آذار/مارس 2018 و3/40 المؤرخ 21 آذار/مارس 2019 و15/43 المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2020 و5/46 المؤرخ 23 آذار/مارس 2021 و6/49 المؤرخ 31 آذار/مارس 2022 و13/52 المؤرخ 31 آذار/مارس 2022، 3 أبريل 2023، داعياً الدول إلى عدم الاعتراف بالتدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب، وعدم الاعتراف أو تطبيق مثل هذه التدابير أو التشريعات التي تفرضها أي دولة عبر الحدود الإقليمية، والتي تتعارض مع المبادئ المعترف بها في القانون الدولي، ومؤكداً أن التدابير

والتشريعات القسرية الأحادية الجانب تتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والميثاق والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول؛

وإذ **نستحضر** تقرير المقرر الخاص المعني بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على التمتع بحقوق الإنسان، المنشور في 9 أغسطس 2024؛

وإذ يعترف بأن العقوبات الاجتماعية والاقتصادية والتدابير القسرية تشكل عقبات تعوق تنفيذ أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 وأجندة الأمم المتحدة 2030 لأهداف التنمية المستدامة؛

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء التأثير السلبي للعقوبات والتدابير القسرية الأحادية الجانب على الحق في التنمية، وتعزيز العلاقات الدولية الودية والتجارة والاستثمار والتعاون، فضلاً عن السلام والأمن والاستقرار؛

نؤكد أن هذه التدابير لها آثار سلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقدم الوطني الشامل وتثير المخاوف الإنسانية والأزمات في الدول المستهدفة؛

ونعرب عن انزعاجنا من المعايير المزدوجة والتكاليف البشرية غير المتناسبة والعشوائية للتدابير القسرية والعقوبات الأحادية الجانب وآثارها السلبية على السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، في الدول المستهدفة؛

ونشعر بقلق عميق إزاء التأثير السلبي للعقوبات والتدابير القسرية الأحادية الجانب على التنمية وإعادة الإعمار وبناء السلام بعد الصراع وعلى موضوع العام للاتحاد الأفريقي 2025: "**العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات**"؛

1. "**ندين بشدة** استمرار بعض الدول في تطبيق وتنفيذ مثل هذه التدابير من جانب واحد كأدوات للضغط، بما في ذلك الضغط السياسي والاقتصادي، ضد أي دولة، وخاصة ضد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بهدف منع هذه الدول من ممارسة حقها في السيادة وتقرير المصير؛

2. **نحث** جميع الدول على الامتناع عن فرض تدابير قسرية من جانب واحد، وندعو الدول المعنية إلى إزالة مثل هذه التدابير، لأنها تتعارض مع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول على جميع المستويات، وتمنع التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم بينما تؤثر أيضًا على التحقيق الكامل لحقوق الإنسان؛

3. **نعترض بشدة** على الطبيعة الخارجة عن الإقليم لتلك التدابير التي تهدد، بالإضافة إلى ذلك، سيادة الدول؛

4. **ندعو** جميع الدول إلى عدم الاعتراف بهذه التدابير أو تطبيقها، واتخاذ التدابير المناسبة، لمواجهة التطبيق أو الآثار الخارجية للتدابير القسرية الأحادية الجانب؛

5. **نحث** حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على رفع العقوبات المفروضة منذ فترة طويلة على حكومة وشعب زيمبابوي، لتسهيل التعافي الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. ندعو حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية إلى رفع جميع العقوبات المفروضة على زيمبابوي والتي ورثتها عندما انسحبت من الاتحاد الأوروبي في 31 يناير 2020 وجميع العقوبات الإضافية التي اعتمدتها من تلقاء نفسها. ونعترف بالخطوات المتخذة، من بين أمور أخرى، الحوار السياسي والمشاركة رفيعة المستوى بين زيمبابوي والاتحاد الأوروبي نحو رفع العقوبات. ونحث كذلك الاتحاد الأوروبي على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إنهاء جميع العقوبات المتبقية؛

6. **ندعو** الولايات المتحدة الأمريكية والدول والمؤسسات الأخرى إلى رفع جميع التدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على حكومة وقادة وشعب جمهورية جنوب السودان لأنها تتعارض مع جهود تعزيز التنمية وإعادة الإعمار وبناء السلام بعد الصراع، وندعو الأمم المتحدة إلى رفع حظر الأسلحة غير المبرر المفروض على جنوب السودان، وجميع العقوبات والتدابير القسرية الأخرى التي فرضتها كيانات أخرى لتمكين البلاد من تسريع تنفيذ إصلاح الأمن وفقًا للاتفاقية المعاد تنشيطها في قرارات النزاع في جمهورية جنوب السودان (R-ARCSS) الموقعة في عام 2018؛

7. **نحث** الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على رفع العقوبات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على دولة إريتريا؛

8. **نكلف** لجنة الحكماء، مرة أخرى، بالضغط على عواصم تلك البلدان التي فرضت عقوبات اقتصادية وغيرها غير قانونية على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، من أجل رفعها على الفور وبلا قيد أو شرط؛

9. **نؤكد** تضامننا مع شعب زيمبابوي وجنوب السودان ودولة إرتريا في ممارسة حقهم السيادي في تقرير مصيرهم.

كلمة شكر

لسعادة موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المنتهية ولايته والقيادة العليا للمفوضية المنتهية ولايتها

إن المؤتمر،

إذ يحيط علما بانقضاء ولاية سعادة موسى فكي محمد بصفته رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المنتهية ولايته، **ويشيد** بالجهود الجديرة بالثناء والمهمة التي بذلها خلال رئاسته لمفوضية الاتحاد الأفريقي لمدة 8 سنوات، والتي ساهمت في تعزيز أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، والاستجابة لاحتياجات القارة ومكانة أفريقيا في الساحة الدولية؛

وإذ يضع في اعتباره الإنجازات التي حققها إلى جانب القيادة العليا للمفوضية المنتهية ولايتها خلال فترة توليه منصبه، وأظهر تفانيًا كبيرًا ورؤية والتزامًا في دعم مبادئ وأهداف الاتحاد، فضلاً عن هذا التمسك الراسخ بمبادئ الوحدة الأفريقية والتضامن الأفريقي؛

وإذ يلاحظ على وجه الخصوص إدارته الديناميكية والفعالة للاتحاد في سياق جائحة كوفيد-19 وتشغيل صندوق السلام:

1. **يعرب عن بالغ امتنانه** لمعالي السيد موسى فكي محمد، الرئيس المنتهية ولايته للاتحاد الأفريقي، وسعادة الدكتورة مونيك ناسانزاباغانوا، نائبة رئيس المفوضية المنتهية ولايتها، والمفوضين المنتهية ولايتهم التالية أسماؤهم: سعادة السيدة جوزيفا ليونيل كوريا ساكو، مفوضة الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة، وسعادة السيد ألبرت موتشانغا، مفوض التنمية الاقتصادية والسياحة والتجارة والصناعة والتعدين، وسعادة الدكتورة أماني أبو زيد، مفوضة البنية التحتية والطاقة، وسعادة السيدة ميناتا ساماتي سيسوما، مفوضة الصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية، وسعادة السيد بلحسين محمد، مفوض التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وسعادة السيد بانكول أديجبويغا أديوي، مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن لقيادتهم الديناميكية والحكيمة والمثالية للاتحاد خلال فترة ولايتهم؛

2. **يهنئ** سعادة الرئيس موسى فكي محمد على الإنجازات العديدة التي تمكن الاتحاد الأفريقي من تحقيقها تحت ولايته، وخاصة في مجال إدارة النزاعات ومنعها في أفريقيا.

3. **يجدد شكره** لسعادة موسى فكي محمد والقيادة العليا المنتهية ولايتها للمفوضية على مساهمتهم المهمة في عملية التكامل والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في القارة.